

مختصر

الدر الثمين والمورد المعين

للعلامة محمد بن احمد بن محمد القاسمي

الشهير بميارة على المنظومة المسماة

بالمرشد المعين على الضروري

من علوم الدين

(وبهامشه المنظومة المذكورة)

طبع في المطبع الكائن في

على نعتيها

عيسى البابي الحلبي وشركاه

بمصر

(١٣٩ — رمضان سنة ١٣١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. هذا المختار طامن الايمان والاسلام شرعة ومنهاجا معين من أراد به خيرا على فهم قواعدها وحفظ فروعها حتى امتزجت بلحومهم ودمائهم امتزجا فانتفخوا بعمره فضروري علم دينهم ونفعوا به من الخلق أفرادا وأزواجا نحمدوه ونشكره على نعمه التي لا تحصى بها وكيف يحصى البحر سباحا والقطر ثجاجا ونستغفره لنو بنا التي ارتكبناها انحرافا واعوجاجا ونؤمن به وتتوكل عليه افتقارا اليه واحتياجا ونبرأ من الحول والقوة اليه براءة نجد لها مسورا وبهاجا ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا التي صيرت حلونا سرا وعذبا أجاجا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا من يجد له داع ضلالة عاجلا ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تميز بالروح والضويع امتزجا وتكون لكل خير ساما ومعراجا ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي أطلع الله في ظلمات الشرك سراجا وامره بمحاربة أهل الكفر حتى دخلوا في دين الله أفواجا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الذين حفظوا دينه وأذاعوه فصار سراجا وهاجا صلاة وتسليما نستمطر بهم العفو ونستنجي للتغفر ان استنجا (وبعد) فيقول أفقر العبيد الى مولاه وأحقهم الى فضله ونعمائه الفاسي به عمن سواه عبيد الله تعالى وأقل العبيد طابا من مولاه التوفيق بمنه والتسديد محمد بن أحمد بن محمد الفاسي أصلا ودارا ومنشأ الشهير بمساره سيد الله رأيه وأظفاره وستر عيوبه وغفر أوزاره قد كنت قبل مدة وضعت على النظم المسمى بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين تأليف شيخنا الامام العالم العلامة الحاج الابرأبي محمد سيدي عبد الواحد بن عائش الاندلسي سم الفاسي رحمه الله ونفع به شرحا يحل ألفاظه ويظهر معانيه ويقرب قاصيه ويسطدانيه ويستدرك ماتنا كدمه رفته من الضوابط والقواعد ومالا بد منه من النظائر والفروع العربية والفوائد المسمية بالمرآة الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين فلما أكلته وخرجته من مبيضة وجدته اطوله غير مناسب لمشروحه ولا جار على طريقته فهممت باختصاره واقتطاف أنواره كي يناسب المشروح وتقبضه من كل قارى لا لاله النفس والروح فلم نزل مؤن المعر عنه تصرفي والامل للعار يسوفني حتى من ذوالعظمة

والجلال الكريم المتفضل المتعال بزيارة الولي الصالح العالم العامل السائح قطب الزمان وكشف الامان
المجاهد في سبيل رب العالمين الم رابط في الثغور مدة عمره لحياطة المسلمين ذوالكرامات العديدة
والفتوحات العظيمة الحميدة من لاشبهه له في عصره وما قرب منه ولا نظير ولا معين له على نصرة
الاسلام ولا نصير الا الله الذي تفضل به علينا واقره بمنه وجوده بين أظهرنا فهو وكافيل
حلف الزمان لياتين بمثله * حنث يمينك يا زمان فكفر

للبركة القدوة المحاب الدعوة أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد العياشي أنبي الله بركته وعظم حرمة
و بلغه من خير السارين أمنيته وأطال للمسلمين عمره وقواه وجعل الجنة نزهة ومأواه مع جماعة من
الاعيان للسادات من الشرفاء والفقهاء القادات وذلك أواسط الحجة الحرام ثم سبعة واربعين وألف
عام وهو رزقنا الله رضاه بشرف سلا أمنها الله من كل مسكره وبلا فاجتهدت اذذاك بسجده السعيد
الموفق الرشيد العالم اظمم حجة الله في الاسلام ذي للعقل الراجح والهدى الواضح عهد من الآباء
توارثها الابناء المتواضع الخاشع صاحب القلم البارع سيدي وسندي أبي محمد سيدي عبد الله سلمه
الله من كل مكروه ووقاه فحظني سخطه الله على اختصار الشرح المذكور بعد أن طالع حله وسمر به كل
السرور وحث على في تقديم ذلك على جميع الامور فلما قفنا من وجهتي شرعت في ذلك تاركا
للتسوية طالبا من المولى سبحانه السلامة من الخطأ والنجس في مقتضاه فيه على حل الالفاظ وبيان
المعنى محيلا على الشرح المذكور فيما يطول ذكره لما له اتفاق بذلك المبني والله أسأل أن ينفع به وبأصله
لأنفع العميم ويجعله خالصا لوجهه الكريم ومن الاعمال التي لا تنقطع بالموت ولا تنقب ساحبها
حسرة الفوت انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير * قال الناظم رحمه الله
(قوله يقول عبد الواحد الى قوله والمقتدى) بدأ رحمه الله بتسميته نفسه لان معرفة مؤلف الكتاب من
مهمات الامور لما علم ان العمل والفتوى من الكتب التي جهل مؤلفوها ولم يعلم صحة ما فيها الا بحوزة وهو
رحمه الله عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الانصاري نسبنا الاندلسي أصلا الفاسي منشأ ودارا كان رحمه الله
علما عادلا تابعا متفطنا في علوم شتى له معرفة بالقرآن وتوجيهها وبالحدود والتفسير والاعراب والرسوم
والضبط وعلم الكلام والاصول والفقه والتوقيت والتعديل والحساب والفرانض والمنطق والبيان والعروض
والطب وغير ذلك وحج وجاهد واعتكف وكان يقوم من الليل ما شاء الله قرأ على شيوخ عديدة وألف
تأليف مفيدة توفي رحمه الله عشية يوم الخميس ثالث الحجة من عام أر بعين وألف والى سنة وفاته أشرفت
بالشين والميم بحساب الجمل من قولنا في جملة آيات في توار يخ وفاة جملة من شيوخنا رحمه الله والاشارة الى بعض

يقول عبد الواحد بن

عاشر

مبتدئا باسم الاله

القادر

الحمد لله الذي علمنا

من العلوم ما به كفنا

صلى وسلم على محمد

وآله وصحبه والمقتدى

صفتهم وعاشر المبرور غزوا وحجة * امام التقي والعالم (شم) قرنفل

انظر التعريف به في الشرح الكبير وابن عاشر بالرفع نعمت له بدو يكتب ابن هنا بغير الف الوصل لوقوعه
بين علمين امكن قال بعضهم ما لم يقع اول السطر في كتب حينئذ بالالف وكذا ان اعرب بدلا وعليه خرج
اثباتها في عيسى ابن مريم فان كان العلم الذي قبله منو ناطف تنو ينه كز يد بن عمر ومبتدئا حال مقدرة
من عبد الواحد لما كان نظام الكتاب وتأليفه امرا ذابا لاي شأن يهتم به وكل ما هو كذلك يطلب بداهته
بالبسملة لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر بداهتها الناظم فقال
مبتدئا باسم الاله القادر والقادر من له القدرة وهو صفة للاله والحمد لغة الوصف بالجليل على جهة التعظيم
والتبجيل وقد كثر الناس في هذا المحل من الكلام على حقيقة الحمد والشكر اللغو بين والشرعيين وما
بينهما من الخصوص والعموم وقد ذكرنا في الشرح الكبير من ذلك جملة صالحا فرأجعه ان شئت ومعنى
جملة الحمد الخبر عن الله تعالى بانه حقيقة الاتصاف بكل جميل فوسى حمد في المعنى وزادت عز به التصريح

بانظ الحجد مع التعظيم في اوصافه تعالى وافادة اختصاصه به ولفظ هذه الجملة خبر ومعناها الا نشاء قال الامام
 الطبري في تفسير الفاتحة الحمد لله ثناء اثنى به تعالى على نفسه وفي ضمنه امر عباده أن يشنوا به عليه فسكانه
 يقول قولوا الحمد لله اه وفي كون الالف واللام في الحجد لاستغراق الجنس أو العهد أيان الشيوخ انظر
 توجيههما في الشرح الكبير و بدأ بجملة الحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم
 كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجند وفي رواية أقطع وفي رواية بزيادة والصلاة على فهو أقطع أثبت
 محقق من كل بركة وقد جمع الناظم بين الحدين في الابتداء بالبسملة والحمدلة بحمل الابتداء بالبسملة على
 الابتداء الحقيقي وهو ذكر الشيء أولا على الاطلاق وحمل الابتداء بالحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ذكره
 أولا بالاضافة الى شيء دون شيء آخر وهو صادق بذكر الحمد قبل المقصود بالذات وأما تقديم بقول عبد الواحد
 ابن عاشر عليهم اذ المأمور به ابتداء التأليف بالثناء على الله تعالى وذلك حاصل لا تقديم للثناء
 على القول المحكي به التأليف كإفعل الناظم وقوله ما به كافنا مفعول ثان لعلم والذي كافنا به من العلوم
 هو العلم الواجب على الاعيان أي على كل مكلف وهو علم المكاف ما لا يتأتى له تأدية ما وجب عليه الا به وذلك
 مثل كيفية الوضوء والغسل والصلاة والصيام والزكاة ان كان له مال والحج ان كان مستطيعا وكذا ما يتعلق
 بالمعتقدات في حقته تعالى وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام وهل يكفي في ذلك التقليد وهو اتباع قول
 الغير من غير دليل أولا يكفي في ذلك العلم وهو الجزم المطابق عن دليل في ذلك خلاف يأتي ان شاء الله
 تعالى وكذلك حكم البيع والقراض والشركة والاجارة ونحوها من يتعاطى ذلك فيجب على المكلف تعلم
 حكم ما يريد ان يفعله بالاجماع على انه لا يجوز لاحد ان يقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه لكن يكفي
 في غير العبادات تعلم الحكم بوجه اجالي يبرئه من الجهل باصل حكمه على قدر وسعه ويحتمل ان يريد
 بالذي كافنا به من العلوم العلم الواجب على الاعيان وعلى الكفاية معافان علم الكفاية يخاطب به ايضا كل
 أحد على خلاف في ذلك الا انه يسقط بقيام البعض به اذ الناظم رحمه الله عالم بالعلمين معا وقوله صلى وسلم
 البيت فاعل صلى وسلم ضمير يعود على الله تعالى ولفظه وان كان خبرا فالمراد به الطالب أي أسأل الله ان
 يصلي اي يرحم ويسلم أي يؤمن نبيه محمدا ﷺ ومحمد مفعول من اسم مفعول حمد المضعف للكثير
 سمي به نبينا ﷺ باطام من الله تعالى تفاؤلا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة والصلاة
 والسلام عليه ﷺ واجبان وجوب الفرائض مرة في العمر مع القدرة على ذلك وقيل ان ذلك واجب
 وجوب السنن المؤكدة التي لا يسع تركها ولا يغفلها الا من لاخبر فيه وقيل بالوجوب عند ذكره صلى الله
 عليه وسلم وقد اختلف العلماء في التسمية باسمه ﷺ ولاتسكنية بكنيته فن يجيز لها ومن مانع لها ومن
 يجيز للتسمية دون التسكنية انظر الكلام على ذلك كله في الشرح الكبير وقوله وآ له وصحبه والمقتضى
 معانوات على محمد وفي الصلاة على الانبياء ثلاثة أقوال بالجواز والمنع والكراهة قال الامام أبو عبد الله
 الأبي في شرح مسلم قال بعضهم الخلاف في الصلاة على غير الانبياء انما هو في الاستقلال نحو اللهم صل على فلان
 وأما بالتبع نحو اللهم صل على محمد وآل محمد ووجه وذريته فجائز وعلى الجواز فأنما يقصد بها الدعاء لانها بمعنى
 التعظيم خاصة بالانبياء كخصوص عز وجل بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان ﷺ عززا
 جابلا وكذا السلام هو خاص به ﷺ فلا يقال ابو بكر عليه السلام اه وآ له صلى الله عليه وسلم أقار به
 المؤمنون من نبي هاشم وهذا قول ابن القاسم ومالك واكثر اصحابه وفيمن فوقهم الى نبي غالب قولان اماما
 فرق غالب فليسوا بالآل وصحبه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقيل جمع اصحاب كراكب وركب والمراد الصحابة
 جمع صحابته وهو من اجتمع مؤمننا ﷺ سوا عرآه ولا كابن أم مكتوم الاعمي وهذا هو سر التعبير
 بالاجتماع دون الرؤى بين آل والصحب عموم وخصوص من وجه فيجتمعهم ان في مثل على كرم الله وجهه

وتنفرد للصحة في نحو الصديق رضي الله عنه وتنفرد الآية في نحو زين العابدين فلذلك عطف أحدهما على الآخر لم يكن بواحد منهما عن الآخر والمقتضى المتبع أي للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وبعد فالعون إلى قوله السالك) بعدم الأسماء اللازمة للإضافة فاذا قطع عنها الحذف المضاف إليه اختصارا لقرينة ذكره أولا كما هو في كلام الناظم بنى شبهه بالحرف في الافتقار لما بعده والمضاف إليه هنا ضمير ما تقدم من الحمد والصلاة والسلام أو اسم ظاهر والتقدير وبعد الحمد والصلاة والسلام المتقدم الذكر وكذا حكم قبل ومنه الله الأمر من قبل ومن بعد وبنى على حركة الالتقاء الساكنين وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الأعراب لأنها إما منصوبان على الظرفية وإما مجروران بمن وأتى بعده بالفاء إما على توهم أما وإما على تقديرها في الكلام والعون والإعانة للظهور على الأمر والتقوى عليه والمجيد صفة لله وهو الذي انتهى في الشرف وكمال الملك واتساعه إلى غاية لا يمكن المزيد عليها ولا الوصول إلى شيء منها وقوله في نظم أي على نظم لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما تتعدى به على والنظم لغة الجمع من نظمت العقد إذا جعت جواهره على وجه يستحسن واصطلاح الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط المعنى وقافية ووضع جمع القلة في قوله أبيات موضع جمع الكثرة وذلك كثير والأمر منسوب إلى الأمة الأمية التي هي على أصل ولادة أمهاتها ولم تتعلم الكتابة ولا قراءتها ووجه الآية تفيد صفة أبيات وقوله في عقد يحتمل الصفة لأبيات أو الحالية لوصفها بحملة تفيد في تعليق بمحذوف واجب الحذف والاشعري يقرأ بنقل حركة الهمزة لاساكن قبلها الموزون وكذلك قوله للأمر وحاصل معنى البيتين أن الناظم طلب من الله تعالى العون على نظم أبيات تنفع الأمر قراءتها وتفهم معانيها لاشتغالها على ما يجب عليه تعلمه ولا يسعه تركه من العقائد والفقه والتصوف وهو مراده بطريقة الجنيد رضي الله عنه وانظر تفسير السالك في شرح قول الناظم في للتصوف وحاصل التقوى اجتناب وامتناع البيتين من الشرح الكبير وعقد مصدر عقد يعقد إذا جزم وأضاف إلى الأشعري لأنه واضح علم العقائد كما أضيف الفقه إلى مالك لأنه إمام الفقهاء وقوتهم والطريقة إلى الجنيد لذلك أيضا والله أعلم وانظر للتعريف بولاء الأعلام في الشرح الكبير توفي الإمام أبو الحسن الأشعري سنة ثلثين وثلاثمائة ببغداد وتوفي الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه صبيحة يوم الاحد رابع عشر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وتوفي الإمام أبو القاسم الجنيد سيد الصوفية سنة سبع وتسعين ومائتين (قوله مقدمة إلى قوله المراد) ذكر في هذه الترجمة الحكم العقلي وأقسامه وأول واجب على المكاتب وشروط التكليف وجعل ذلك مقدمة لكتاب الاعتقاد لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي بأقسامه الثلاثة والاعتقادات أول الواجبات في الجلالة ولا يخاطب بواجب ولا غيره إلا البالغ العاقل ومقدمة بفتح الدال وكسرهما خبر لمبتدأ محذوف أي هذه مقدمة ومعينة صفة لها (قوله وحكمنا إلى قوله جلا) الحكم هو اثبات أمر لا مراءى ونفي أمر عن أمر فثال الإثبات قولنا مثالا العالم حادث ومثال النفي قولنا مثالا مولا لا تعالى ليس بحادث فقد أثبتنا في المثال الأول أمرا وهو الحادث لا مراءى وهو العالم والحادث الوجود بعد لعدم والعالم في اصطلاح المتكلمين هو كل ما سوى الله تعالى من الحوادث سمى بذلك لأن كل حادث فيه علامة تميزه عن موجوده المولى القديم حتى لا يلتبس به أصلا ونفي في المثال الثاني أمرا وهو الحادث عن أمر وهو الله تعالى ثم الحكم باثبات أمر لا مراءى ونفي أمر عن أمر إيمان يستند في حكمه إلى العقل كالثالين المتقدمين إذ بالعقل يحكم على العالم بكونه حادثا وعلى المولى تعالى بكونه ليس بحادث ويسمى الحكم العقلي نسب إلى العقل لأنه بالعقل يدرك لا بالشرع ولا بالعادة وإما أن يستند إلى الشرع كقولنا في الإثبات الصلوات الخمس واجبة وفي النفي صوم عاشوراء ليس بواجب ويسمى الحكم الشرعي لأنه يدرك بطريق الشرع لا بالعقل ولا بالعادة وإما أن يستند إلى العادة والتجربة والتسكير والاختبار كقولنا في الإثبات الطعام يشبع

وبعد فالعون من الله
المجيد

في نظم أبيات للأمر
تفيد

في عقد الأشعري وفقه
مالك

وفي طريقة الجنيد
السالك

(مقدمة لكتاب
الاعتقاد

معينة لقارئها على
المراد

وحكمنا للعقلي قضية
بلا

وقف على عادة أو وضع
جلا

(قوله مقدمة الخ) في
بعض نسخ المتن

مقدمات بالجمع وحذف
همزة قارئ وعليها

يستقيم جعل هذه
لترجمة نظاما بخلافها

على نسخ الشرح
فهو نشره مصححه

وفي النفي الخبر الفطير ليس بسريع الانهضام ويسمى الحكم العادي لانه اشرك بالعادة والتجربة لا بالعقل ولا بالشرع فقول الناظم قضية كالجنس يشمل جميع أقسام الحكم وقوله بلا وقف على عادة أخرج به الحكم العادي فانه لم يثبت الا بواسطة العادة والتجربة حتى تحقق أنه ليس باتفاني وقوله أو وضع أي جعل عطف على عادة أخرج به الحكم الشرعي لان المراد بالحكم الشرعي هنا التعلق بالنبجزي خطاب الله للقديم بأفعال المكافين بعد وجودهم وتوفير شروط التكليف فيهم وهذا التعلق ليس بتقديم فهو حاصل بالوضع والجعل (قوله أقسام الى قوله كل قسم) أخبر أن أقسام مقتضى الحكم العقلي تتميز وتبين بالخصر وتلك الاقسام هي الوجوب والاستحالة والجواز ودليل الخصر في الثلاثة هو ما ذكره في البيت الثاني والثالث وهو أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت ولا تنفاء معاً أو يقبل الثبوت فقط أو لا تنفاء فقط فالاول هو الجائز ويسمى الممكن أيضاً والثاني الواجب والثالث المستحيل ومعنى قوله مقتضاه أي متعلقه اذا الحكم هو اثبات أمر أو نفيه كما تقدم وهذه الاقسام انما هي لمتعلقه وهو المحكوم به ومعنى قوله للضروري والنظري الخ أن كل واحد من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم الى قسمين ضروري وهو الذي يدرك بغير نظر ولا تأمل ونظري وهو ما يدرك بعد النظر والتأمل فمثال الواجب للضروري التحيز للجرم وهو أخذ قدر ذاته من الفراغ فان ثبوت هذا المعنى للجرم ضروري لا يفتقر الى تأمل وكذلك كون الاثنين أكثر من واحد ومثال الواجب للنظري ثبوت القدم لمولانا جل وعز فان العقل لا يدركه الا بعد النظر والتأمل فيما يترتب على نفيه من المستحيلات كاللصور والتسلسل ونحوهما ونظيره في الوجوب للنظري كون الواحد ربع عشر الاربعين ومثال المستحيل للضروري تعري الجسم عن الحركة والكون معاً بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى للجرم ومثال المستحيل للنظري كون الذات العلمية جرماتعالى الله عن ذلك فان استحالة هذا المعنى عليه تعالى انما يدركه العقل بعد النظر فيما يترتب على ذلك من أوجه الاستحالة كما يأتي بيانه في برهان مخالفته تعالى للحوادث ومثال الجائز للضروري انصاف الجرم بخصوص الحركة مثلاً فان العقل يدرك ابتداء محتم وجودها للجرم وصحة عدمها ومثال الجائز للنظري تعذيب المطيع الذي لم يعص الله قط فان العقل قد ينسكب ابتداء جواز هذا بل ويتوهمه مستحيلاً وأما بعد النظر في أن الأفعال كلها بالنسبة اليه تعالى سواء لانفع له في طاعة ولا ضرر ولا نقص بالحق في معصية كفر أو دونه فلا ينسكب فانه ستة أقسام باعتبار تقسيم كل من أقسام الحكم العقلي الى ضروري ونظري ثم كل واحد من الست ينقسم الى اثبات ونفي فتبلغ اثني عشر قسماً (تنبيه) قد يعرض للجائز الوجوب لاخبار الشرع بوقوعه فيسمى الواجب العرضي والاستحالة لاخبار الشرع بعدم وقوعه ويسمى المستحيل العرضي وما تقدم في تفسير الواجب والمستحيل انما هو في الذاتين لا للعرضيين اذ هما من القسم الجائز لولا ما عرض لهما كما ذكر (قوله أول الى قوله الآيات) أخبر أن أول ما يجب على المكلف وهو العاقل البالغ في حال كونه متمكناً من النظر هو معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات أي أقام عليها الأدلة ولبراهاين اذا الجهل بالصفة جهل بالموصوف وانما قال متمكناً من النظر ليحتز به عن المكلف اذا لم يتمكن من النظر لما جاء الموت له عقب البلوغ فلا تجب عليه المعرفة اذ لا يتوصل لها الا بالنظر والفرض أنه لم يتمكن منه وما ذكره من كون المعرفة هي أول واجب هو احد الاقوال في المسئلة ونسب للشيخ الاشعري وقيل اول واجب النظر وهو منهج جماعة منهم الامام الاشعري ايضاً فله اذا قولان وقيل اول واجب للصدق الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المنافية له وهو منهج الاستاذ امام الحرمين وقال القاضي اول واجب اول جز من النظر والنظر قال ابن العربي هو الفكر المرتب في النفس على طريق تفهيم الى العلم يطلب به من قام به علم في العالَميات او غلبة ظن في المظنون والمعرفة الواجبة هي الجزم

أقسام مقتضاه بالخصر

تتميز

وهي الوجوب الاستحالة

الجواز

فواجب لا يقبل النفي

بمحال

وما أتى للثبوت عقلا

المحال

وجائز اما قبل الاصح

سم

للضروري والنظري

كل قسم

أول واجب هي من

كفا

ممكناً من نظر أن يعرف

الله والرسول بالصفات

مما عليها نصب الآيات

المطابق عن دليل يفرج بالحزم من كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فإيمانه باطل بأجماع وشرح بوصفه بالمطابق الحزم غير المطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين بالتجسيم والتثليث أو نحو ذلك والاجماع على كفر صاحبه أيضا وإنه آثم غير معذور بخلاف الناراجته أو قلاد قال في شرح الكبرى ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة وقوله عن دليل أي عن ضرورة أو برهان احتراز به من الحزم المطابق لاعتدال دليل وهو الذي حصل بمحض التقليد واتباع قول الغير من غير استناد إلى دليل فإن الذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية قال في شرح الكبرى وهو الحق المبين الذي لا شك فيه ثم قال وقد حصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر الثاني أنه مؤمن لكنه عاص إن ترك للنظر مع القدرة الثالث أنه كافر اهـ والضرورة الجاه المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزمًا مطابقًا بل تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسك ذلك الجزم بتشكيكك أو نحو ذلك لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا وبأن الواحد مثلان نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير والبرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية في نفسها أو منتهية في الاستدلال عليها إلى علوم ضرورية مثال ذلك إذا قيل اشترى فلان هذه الساعة بربع عشر أربعين درهمًا فجز مناباته اشتراها بدرهم واحد ليس بضروري لنا نذكره بل تأمل بل لا يحصل لنا الجزم للعرفاني بذلك من غير تقليد لاحد حتى تختبر أنفسنا انظر بيان ذلك في شرح صفري الصفري وقوله بما عليها يتعاق بمحذوف صفة أحوال لصفات وأنت ضمير عليها مراعاة المعنى ما ومفهومة أنه لا يجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك (قوله وكل إلى قوله ظهر) لما قررنا أول واجب على المكاف معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام بين هنا شروط التكليف فقال إن شروط التكليف للعقل والبالغ وقاعدة الشرط أنه يلزم من عدمه لعدم تغير العاقل من مجنون ونحوه غير مكلف وكذا غير البالغ والعقل قوة مهينة لقبول العلم وقيل قوة يقع بها التمييز بين الحسن والقبيح انظر بقية الكلام عليه في الشرح الكبير والبلوغ قال الامام أبو عبد الله المازري هو قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة اللطفولية إلى حالة الرجولية وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فصل الشارح لها علامات يستدل بها على حصولها اهـ والعلامات خمس أشار لها الناظم بقوله بدم أو جل إلى آخرها وهي على قسمين ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى واثنان تختص بهما الأنثى فالثلاث المشتركة أولها الاحتمال وهو خروج المني من شاس ويثبت الاحتمال بقوله إن كان ممكنا الآن تعارضه ريبة وللتأنيبة انبات الشعر أي شعر الوسط والمراد به الخشن لا الزغب ابن العربي ويثبت بالنظر إلى امرأة تسامت عجل الانبات وانكره عز الدين وقال انه كالنظر لعين العورة والثالثة السن وهو ثمانية عشر على المشهور وقيل سبع عشرة وقيل خمس عشرة والاثنان اللتان تختص بهما الأنثى هما الحيض والجل على أنه قديمة تنفي بالانزال عن الحمل لأن المرأة لا تحمّل حتى تنزل وزاد الشهاب القرافي رابعة الإبطين وزاد غيره فرق الارنبه من الانف وبعض الطبائعين غلط الصوت البرزلي ومن ذلك أن يؤخذ خيط ويثنيه ويديره برفقته ويجمع طرفيه في أسنانه فإن دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا ومن شروط التكليف بلوغ دعوة النبي ﷺ ولم يذكره الناظم لبلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم كل أحد فذكر هذا الشرط من باب تحصيل الحاصل والله تعالى أعلم

✽ كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد ✽

ذكر في هذه الترجمة القاعدة الأولى من قواعد الاسلام الخمس وهي الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائد فذكر العقائد وبراهينها ثم ذكر أن جميعها مخرج في كلمة التوحيد ولما كانت بقية القواعد الأربع المذكورة بعد ما بنيت عليها لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها كما يقول بعدد ✽ وهي الشهادتان شرط

وكل تكليف بشرط

للعقل

مع البلوغ بدم أو جل

أو بمني أو بانبات

للشعر

أو بثمان عشرة حولا

ظهر

✽ كتاب أم القواعد

وما انطوت عليه

أم العقائد ✽

الباقيات * منها أم القوا عد فهي شرط مقرر في صحة بقية القواعد فأن وجود الام شرط عادي في وجود
الولد (قوله بحسب الله الوجود الى قوله واجبات) لما ذكر الناظم في مقدمة كتاب الاعتقاد أن معرفة الله
تعالى بالصفات التي نصب تعالى الدليل عليها واجبة شرع هنا في ذكر تلك الصفات وقسمها كغيره الى ثلاثة
اقسام قسم واجب في حقه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به واجب عقلا لا يتصور في العقل عدمه وهي التي ذكر
في هذه الآيات الثلاثة وقسم مستحيل عليه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به محال عقلا لا يتصور في العقل
وجوده وهو ضد الصفات الواجبة واليه أشار بقوله بعد * ويستحيل ضد هذه الصفات * الآيات
الثلاث أيضا وقسم جائز في حقه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به ليس بواجب ولا مستحيل بل يجوز العقل أن
يوصف به تعالى وان لا يوصف واليه أشار بقوله * يجوز في حقه فعل الممكنات * للبيت فالقسم الاول
الذي تعرض له في هذه الآيات ثلاث عشرة صفة الاولى الوجود فوصفه تعالى بالوجود واجب
لا يتصور في العقل عدمه قال في شرح الصغرى وفي عدم الوجود صفة على مذهب الاشعري فسامح لانه
هذه عين الذات ليس بزائد عليها والذات ليست بصفة لكن لما كان الوجود توصف به للذات في اللفظ
فيقال ذات مولانا موجودة صح أن يعد صفة على الجلة وأما على مذهب من جعل الوجود ذاتا على الذات
كالامام الرازي فعدمه من الصفات صحيح لا تسامح فيه الثانية القدم وهو عبارة عن سلب العدم السابق
على الوجود فهو تعالى موجود كما مر وبعد ان صافه تعالى بالوجود ووجوده قديم أي لم يكن معدوما ثم وجد
فيكون وجوده سبوقا بعدم بل لم يزل تعالى موجودا هذا معنى القدم باعتبار ذاته تعالى وصفاته أما إذا أطلق
في حق الحادث كقولنا هذا بناء قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبقا بعدم الثالثة
البقاء وهو عبارة عن سلب العدم اللاحق الوجود فهو تعالى موجود كما تقدم ولا يلحق وجوده عدم بل هو
تعالى باق لا ينعدم الرابعة الغنى المطلق وهو قيامه تعالى بنفسه أي بذاته العلية فلا يفتقر بشئ من الاشياء
ولاحمل أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما تو جد الصفة في الموصوف لان ذلك لا يكون الا للصفات وهو تعالى
ذات موصوف بالصفات وليس هو تعالى بصفة كما تدعيه المنصاري ولا يفتقر أيضا تعالى لمخصص أي فاعل
يخصصه بالوجود لاني ذاته ولا في صفة من صفاته لو جوب الوجود وللقدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته
وانما يحتاج الى المخصص من يقبل لعدم ومولانا عز وجل لا يقبل فعدم افتقاره تعالى الى المحل لزم كونه
ذاتا لاصفة وعدم افتقاره الى المخصص لزم ان ذاته تعالى ليست كسائر لذات الافتقار الى الفاعل وان كانت
لا تفتقر الى محل أيضا فالقيام بالنفس عبارة عن الغنى المطلق كما عبر به الناظم وذلك لا يمكن الا لمولانا جل وعز
قال تعالى يا أيها الناس أتمموا لفقراء الى الله والله هو الغني الجيد وعم في آخر البيت الاول مخفف الميم للوزن حال
مؤكدة من الغنى وأصله عاما فحذفت ألفه الاولى كما حذفت من بر وأصله بار وحذفت الثانية ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة الخامسة مخالفته تعالى للاحوادث أي لا يماثله تعالى شئ منها لاني ذاته تعالى
ولا في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى ليس كمثل شئ وهو السميع البصير السادسة الوحدة أي لا ثاني له تعالى
في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فذاته تعالى واحدة أي ليست مركبة من أجزاء كذا وتنا وبعدها كونه غير
مركبة ليس ثم في الوجود ذات أخرى غير مركبة تماثل ذاته تعالى وصفاته تعالى واحدة بمعنى ان علمه
تعالى مثلا واحد ليس له ثان يماثله لاقا تماثل ذاته تعالى ولا قائما بذات أخرى وأفعاله تعالى واحدة بمعنى
أن ليس في الوجود من له تأثير في شئ من الاشياء مثل المولانا جل وعز السابعة القدرة وهي صفة يتأتى بها
ايجاد الممكن واعداً على وفق الارادة أي يتيسر بها اخراج كل ممكن من العدم الى الوجود واخراجه من
الوجود الى العدم سواء كان الممكن جرمًا أو عرضًا مكتسبا للحيوان أو غير مكتسب الثامنة الارادة وهي
صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه ومعنى ذلك أن الممكنات نسبتها الى قدرته تعالى على

يجب لله الوجود والقدم
كذا للبقاء والغنى
المطلق عم
وخلقه خلقه بلامثال
ووحدة الذات ووصف
والفعل
وقدرة ارادة علم حياة
سمع كلام بصري ذي
واجبات

حصلت بسواء فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم العجز فاذا لا بد من تخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى وليس الاصفة الارادة التاسعة العلم وهو صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه قال في شرح المقدمات يعني بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز ومعنى ينكشف أى يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويتميز عن غيره انضاحا لا خفاء معه وهذا يخرج للظن والشك والوهم فان الاحتمال الواقع فيهما يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهوم ويوجب له خفاء قف على تمام شرحه لهذا الحد في الكبير العاشرة الحياة وهي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالادراك بمعنى أنها شرط عقلي للادراك يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولا عدمه بدليل النائم مثلا الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر قال في المقدمات والسمع الازلي صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به انكشافا يباين سواء ضرورة والبصر مثله والادراك على القول به مثلها اه فسمعه تعالى وبصره ليسا كسمعنا وبصرنا الذين لا يتعلقان الا ببعض الموجودات فسمعنا انما يتعلق بالاصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جد او بصرنا انما يتعلق بالاجسام والوانها وكونها في جهة مخصوصة على جهة مخصوصة اما سمع مولانا جل وعز وبصره فيتعلقان بكل موجود قد يما كان أو حادثا ذاتا كان أو صفة وجودية أو ألوانا أو كوانا أو غير ذلك الثلاثة عشرة وهي في ترتيب النظم الثانية عشرة لكلام قال في المقدمات والكلام الازلي هو المعنى للقاء بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفة المبين الجنس الحرف والاصوات المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والسكوت والالحن والاعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات اه فكلامه تعالى ليس ككلامنا في كونه بالحرف والاصوات والسر والجهر والتقديم والتأخير وبالعرية أو غيرهما من سائر اللغات بل هو تعالى موصوف بالكلام القديم الذي ليس بحرف ولا بصوت ولا يوصف بسر ولا بجهر ولا بغير ذلك من سائر صفات كلام المخلوقات ويعبر عن كلامه تعالى بعبارات مختلفة كالتوراة والانجيل والزبور والفرقان وليست هذه عين كلامه تعالى لانها بالحرف والاصوات وانما هي دالة على كلام الله القديم فاطلق عليها كلام الله من باب تسمية الدال باسم المدلول انظر بقية الكلام في التكبير قوله ذي واجبات جملة اسمية كمل بها البيت لاستفادة وجوب الصفات المذكورة من قوله ولا يجب لله الوجود الخ ﴿ تنبيهات ﴾ الاول تكلم لناظم في البيت الثالث من هذه الابيات على صفات المعاني وهي كل صفة موجودة في نفسها ولم يتكلم على الصفات المعنوية وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيوا وسميعا وبصيرا ومتكلما وذلك والله أعلم بناء على مذهب الامام الاشعري من نفي الحال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم فالثابت عنده من الصفات التي تقوم بالذات انما هو صفات المعاني أما المعنوية فعبارة عن قيام تلك الصفات بالذات لأن لها ثبوتا في الخارج عن الذهن وأما على مذهب غيره ممن يرى ثبوت الاحوال وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بوجود فتكون هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فلا بد من ذكرها وعلى كل فصفات المعاني أصل للصفات المعنوية لان الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعاني أى باعتبار التعقل لا باعتبار التأخر في الزمان فاتصاف محمل من المحال بكونه قادرا مثلا فرع عن قيام القدرة به وكذا بغيره وصفات المعاني على لاصفات المعنوية وليس معنى ذلك أن الصفات المعنوية ناشئة عن المعاني فالمعنوية آثار لها فتكون المعنوية حادثة كسائر صفات الافعال بل المراد أن صفات المعاني ملزمة للمعنوية والمعنوية لازمة لها وصفات المعاني تختلف فيها نفاها المعتزلة وأثبتوا أحكامها وهي المعنوية وقالوا يجب له تعالى لذاته ولا تعال بصفات المعاني كما هو في الشاهد وأثبتها أهل السنة والمعنوية مجمع عليها حتى عند من قال بنفي الحال كما هو يلزم من قال بنفي صفات

المعاني نفى أحكامها أي لازمها وهي المعنوية ونفي المنعوية كشر فأن قولنا لازم القول بعد قولنا كشر نمانن
 نفى المعاني والافلا * الثاني صفات المعاني باعتبار تعلقها وعدمه على قسمين قسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة
 أي لا تقتضي زائدا على القيام بمحملها وانما هي شرط في الادراك كما تقدم وقسم يتعلق وهو سائر المتعلق
 من الصفات هو ما يقتضي أي يطلب لذاته زائدا على القيام بمحمله فالقدرة تقتضي زائدا على القيام بمحملها
 وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجادها وإعدامها والإرادة تقتضي لذاتها صرادا يتخصص بها والعلم يقتضي
 معلوما ينكشف بالعلم والكلام يقتضي معنى يدل عليه والسمع يقتضي مسموعا والبصر يقتضي مبصرا
 فتعلق القدرة والإرادة واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات لأن جهة تعلقهما بالممكنات
 مختلفة فالقدرة صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه والإرادة صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن من
 وجوده وعدمه أو طول أو قصر ونحوها بالوقوع بدلا عن مقابله ومع ذلك فتأثير القدرة فرع تأثير الإرادة
 إذ لا يوجد تعالى من الممكنات أو لعدم بقدرته إلا ما أراد سبحانه وجوده أو إعدامه وتأثير الإرادة على وفق
 العلم فكل ما علم تعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده تعالى ولا يتعلق القدرة والإرادة
 بواجب أو مستحيل لأن تعلقهما بالواجب ان كان لإعدامه فعدمه محال إذ لا فرض أنه واجب لا يقبل لعدم
 وإن كان لا يجادفه فهو من باب تحصيل الحاصل وكذلك تعلقهما بالمستحيل إن كان لا يجادفه فوجوده محال
 وإن كان لإعدامه فن تحصيل الحاصل أيضا متعلق العلم كل واجب وجائز ومستحيل فعلم الله تعالى متعلق
 بجميعها بمعنى أنها منكشفة له تعالى بصفة العلم وكذا الكلام الأزلي متعلقه الأقسام الثلاثة بمعنى أنه دال
 عليها كلها ومتعلق للسمع والبصر الموجودات كلها كانت واجبة أو جائزة فبين متعلقهما ومتعلق
 القدرة والإرادة عموم وخصوص من وجه فتزيد القدرة والإرادة بتعلقهما بالمعسوم الممكن ويزيد
 السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب كذاته تعالى وصفاته ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود
 الممكن * للثالث هذه الصفات التي ذكرها الناظم في هذه الآيات على ثلاثة أقسام القسم الأول يسمى
 صفة نفسية وهي الوجود والصفة النفسية هي الحال الواجبة للذات مادامت الذات غير معاملة بعلة سواء
 كانت قديمة كالوجود لمولانا جل وعز أو حادثة كالتحيز للجرم مثلا وقولهم غير معاملة بعلة هو حال من
 ضمير الواجبة واحترزوا به من الصفات المعنوية لأنها معاملة بقيام صفات المعاني القسم الثاني يسمى
 صفات السلوب وهي خمس القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية سميت بذلك
 لأن كل واحدة منها سلبت ونفت عنه تعالى أصرا لا يليق به القسم الثالث يسمى صفات المعاني وهي سبع
 للقدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وصفات المعاني هي كل صفة موجودة في نفسها
 سواء كانت قديمة كهذه السبع أو حادثة كيباض الجرم وحوادده ونفي على الناظم من أقسام صفاته
 تعالى ثلاثة القسم الأول منها الصفات المنعوية اللازمة لصفات المعاني وهي كونه تعالى قادرا ومريدا
 وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلمها كما تقدم الثاني صفات الأفعال وهي عبارة عن صدور الممكنات
 عن القدرة والإرادة وهي حادثة الثالث الصفات الجاهة أسائر أقسام الصفات كاللوهية والكبرياء والعظمة
 (قوله ويستحيل إلى قوله صفات) هذا هو القسم الثاني وهو الذي يستحيل وصفه تعالى به وذلك ثلاثة
 عشر أيضا كعدد الواجبات لأنها أعدادها ورتب رحمة الله هذا القسم على الأول الواجب فالعدم ضد
 الوجود والحدوث ضد القدم والفناء ضد البقاء والافتقار ضد الغنى والمائلة للحوادث ضد مخالفته لها ونفي
 الوحدة ضد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال كإمارة والعجز ضد القدرة والكراهة ضد الإرادة
 وذلك بحيث يفعل تعالى فعلا وهو كاره له أي غير مريد له تعالى عن ذلك وأما إيجاد تعالى الفعل
 مع كراهته له أي نهيه عنه فجائز والجهل ضد العلم ويدخل في الجهل لظن والشك والوهم والنسيان

و يستحيل ضد هذه
 للصفات
 العدم الحدوث ذا
 للحدوث
 كذا الفناء والافتقار
 عده
 وأن يماثل ونفي الوجده
 عجز كراهة وجوهل
 ومات
 وصمم وبكم عبي صفات

والنوم وكون العلم نظر يا ونحو ذلك لما فيها للعلم كسفاة الجاهل له والممات ضد الحياة والصمم ضد
السمع والبكم ضد الكلام والمعنى ضد البصر قوله ذا للاحداث الاشارة لعدم والحدوث على صراغة
ما ذكر والمعنى أنه انما يوصف بهما الاحداث لا القديم تبارك وتعالى وقوله صمات لغة في الصمت وكأنه عني
بالكم عدم الكلام أصلا لو جرد آفة تمنع منه بالصمت كونه بالحر وثب والاصوات لان المتكلم بالحر وف
وقت نطقه بحرف صامت عن حرف آخر وان كان موصوفا بالكلام في الجملة والله أعلم فيستحيل عليه
تعالى الامران معا عدم الكلام رأسا وكون كلامه بحرف أو صوت أو غيرهما من صفات كلام الخلق
(قوله يجوز زالي قوله العدميات) هذا هو القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى وذلك ما هو خارج عن ذاته
تعالى وصفاته القائمة به وهو فعل كل ممكن أو تركه في العدم فكل ممكن يصح وجوده وعدمه لا يجب عليه
تعالى فعله ولا يستحيل عليه تعالى تركه بل بفعل منه ما أراد تعالى ويترك ما أراد سبحانه وذلك كالثواب
والعقاب والخلق والزرق والامانة والاحياء وبعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفعل الصالح والاصلاح
للاخلق ونحو ذلك وهذا القسم هو المسمى بصفات الافعال التي هي أثر القدرة والارادة كما مر (قوله وجوده
الى قوله تلازم) لما فرغ من تعداد الصفات الواجبة له تعالى والمستحيلة عليه تعالى والجائزة في حقه تعالى
أخذ يذ كر براهينها ودلائلها ليخرج المكاف بمرتها عن رتبة التقليد المختلف في ايمان صاحبه وبدأ
بالوجود فاخبر أن لوجوده تعالى دليلا قاطعا أي لكل شبهة وهو افتقار كل محدث بفتح الدال اسم مقبول
الى صانع يصنعه وهو المحدث له بكسر هاء بيان افتقاره ليه أن الحادث اذا حدث في الوقت المعين فالحقل
لا يمنع استمرار عدمه ولا يمنع صحته تقدمه على الوقت الذي وجد فيه بأوقات أو تأخر عنه بساعات فاختصاصه
بالوجود بدلا عن عدمه المجوز عليه وكونه في ذلك الوقت لاقبله ولا بعده يفتقر قطعا الى محدث يخصه
بما ذكر بدلا عن مقابله ثم بين اللازم على تقدير حدوث العالم من غير محدث بقوله

يجوز في حقه فعل
الممكنات
بامرها وتركها في
العدمات
وجوده له دليل قاطع
حاجة كل محدث
لصانع
لو حدثت لنفسها
الا كوان
لاجتمع للتساو والرجحان
وذا محال وحدث العالم
من حدث الاعراض
مع تلازم

لو حدثت لنفسها الا كوان * الى آخره أي لو حدث العالم انفسه لاجتمع للتساوي والرجحان
واجتماعهما محال لانهما متنافيان ويبيانه أن العالم يصح وجوده ويصح عدمه على السواء كما مر فلو حدث
انفسه ولم يفتقر الى محدث لم ان يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجعا بلا سبب على عدمه
الذي فرض أيضا مساواته لوجوده وهو محال فتعين أن يكون المرجح لوجوده على عدمه ولابد من وجوده
في وقت دون آخر هو غيره وليس هو الا الله تعالى بدليل برهان الوحدةانية الآتي والا كوان أعراض
مخصوصة وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولعل مراد الناظم ما هو أعم من الاعراض والجواهر
قوله التساو بخلاف الياء للوزن والاشارة في قوله وذا محال راجعة الى اجتماع المساواة والرجحان قوله
وحدث العالم الى آخره لما قرر في برهان الوجود حدوث العالم وسامحه تسليما جديا استدرك هنا برهان
ذلك وهو ملازمة الاعراض لحدوثه فان أجرام العالم يستحيل انفكاكها عن الاعراض كالحركة والسكون
وهذه الاعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فلو كانت قديمة لزم ان
لا تنعدم لان مابث قديمه استحال عدمه واذ ثبت حدوث الاعراض واستحالة وجودها في الازل لزم حدوث
الاجرام واستحالة وجودها في الازل قطعا لاستحالة انفكاك الاجرام عن الاعراض اذ حدوث أحد
المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة وأسقط الناظم دليل حدوث الاعراض لوضوحه والله أعلم فقوله
وحدث العالم مبتدأ ومضاف اليه ومن حدث الاعراض خبره أي مستفاد وماخوذ من حدث الاعراض
ومع تلازم يتعلق بما يتعلق به الخبر أي حدوث العالم مستفاد من أمرين حدوث العرض وملازمة لاجرام العالم
وتقرر برهانه البراهين على الاصطلاح هو أن نقول في دليل وجوده تعالى العالم حادث وكل حادث لابد له من
محدث ينتج العالم لابد له من محدث وليس هو الا الله تعالى بدليل الوحدةانية ونقول في دليل حدوث العالم
أجرام العالم ملازمة للاعراض الحادثة وكل ملازم للاعراض الحادثة ينتج أجرام العالم حادثة ونقول

في دليل حدوث الاعراض الاعراض شوهة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان كذلك فهو حادث ينتج الاعراض حادثه * واعلم أن برهان حدوث العالم ينبنى عندهم على اثبات أربعة مطالب الأول اثبات زائده تنصف به الاجرام الثاني اثبات حدوث ذلك الزائد الثالث اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد الرابع اثبات استحالة حوادث لأولها * ثم المطلب الثاني منها وهو حدوث الزائد يتوقف أيضا على أربعة أصول الأول ابطال قيام ذلك الزائد بنفسه الثاني ابطال انتقاله للثالث ابطال كونه وظهوره الرابع اثبات استحالة عدم القديم في مجموع الأصول التي ينبنى عليها حدوث للعالم سبعة كأمروا والحاصل أن دليل وجوده تعالى حدوث للعالم ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة فهو أي دليل حدوث العالم من باب الاستدلال بحدوث أحد المتلازمين وهو الاعراض على حدوث الآخر وهو الاجرام ويتوقف حدوث العالم على سبعة مطالب كما تقدم انظر شرح الخفص المراكشي على صغرى الشيخ السخوسى فقد بين ذلك وبسط فيه القول بقدر المقام قلت وقد كنت لفتت في ذلك آياتنا لتتفظ هذه المطالب وان كنت لأحسن ذلك وهى هذه

وجود مولانا دليل * حدوث هذا العالم الحفيل * ثم حدوث عالم دليله تلازم العرض ذاتفصيلة * وهو آيل للاستدلال * بالمتلازمين لا تبالي * فيمتوقف حدوث العالم * على ثبوت عرض ملازم * ثم حدوث العرض اعلمنه وعدم انفكاك جرم عنه * ثم استحالة حوادث فقل * لأولها * ثانيا * والثاني منها متوقف على * أربعة من الأصول مسجلا * ابطال كون عرض يقوم بنفسه حقه لا تلوم * ثم انتقالا وكمونا ابطالا * وعدم القديم سبع تحتلى والحفيل في آخر البيت الاول بالرفع على القطع وقولنا وهو أي دليل حدوث للعالم وقولنا بالمتلازمين هو على حذف مضافين ومتعلق أي بحدوث أحد المتلازمين على حدوث الآخر (قوله لولم يك الى قوله حتم) شرع الناظم في ذكر براهين بقية الصفات المقدمة قائلا في برهان كل منها لولم يكن كذلك كذا ولو كان كذلك كذا عن ذلك عبر بالقضايا في البيت الخامس والجزء الاول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا يسمى مقدما والثاني وهو قوله لم كذا ونحوه يسمى تاليا بالالزام قد كرر في هذا البيت دليل اتصافه تعالى بالقدم وأنه تعالى لولم يكن موصوفا بالقدم لم حدوثه وإذا كان حادثا افتقر قطعنا الى محدث لم اعرفت قبل في حدوث العالم ثم محدثه يقتصر أيضا الى محدث وهكذا فان انتهى العدد وانحصر الزم الدور فيلزم ان يكون الاول الذى انتهى اليه العدد اعمأ وجوده بعض من بعده ممن تأخر وجوده عنه فيكون سابقا عليه في الوجود متأخرا عنه وذلك لا يعقل وان لم ينته العدد بل تسلسل الى غير أول لم وجوده مالا نهاية له هذا والفرغ من ذلك فيما مضى وذلك لا يعقل اذا مالا نهاية له من الاعداد كانهما أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم لا يسمعه الا مستقبل بان يوجد فيه شيئا بعد شيئا بدأ وما أن يوجد في الحال والمضى فلا يعقل فلولم يكن تعالى قديما لكان حادثا ويلزم على حدوثه تعالى الدور والتسلسل وهما محالان وما أدى الى المحال محال فقوله دور مبتدأ مذكورة سموغ الابتداء به الانقسام والتسلسل معطوف عليه بحذف العاطف وهو أو وحذفها قليل وجلة حتم خبر دور وما عطف عليه وفي الكلام حذف متعلق اذ به ترتبط الجملة بما قبلها والتقدير دور أو تسلسل تحتم عليه أي على الحدوث فكانه يقول لولم يك القدم وصفه لم حدوثه ويرتب على الحدوث الدور أو التسلسل * تنبيه * ويجب وصف ذاته العلية بالقدم فكذلك صفاته السنية انظر برهانه في الكبير (قوله لو لم يكن الى قوله انتم) ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالبقاء والمخالفة للحوادث وذلك أنه لو لم يكن أن يلقه تعالى الفناء الذى هو ضد البقاء لا تنفى عنه القدم لكون وجوده تعالى على هذا

لولم يك القدم وصفه
لزم
حدوثه دور تسلسل
حتم
لو لم يكن الفناء لا تنفى
القدم
لومائل الخلق حدوثه
انتم

التقدير يكون جائز الا واجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته العلية وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه فتكون الذات العلية على هذا التقدير الفاسد يصح وجودها أو يصح عدمها فيكون وجودها جائزا لا واجبا وإذا كان وجودها جائزا كعدمها افتقرت الى محدث لما تقدم من استحالة حدوث الا كوان لنفسها فينتفي عنها وصف القدم ثم ننقل الكلام الى ذلك المحدث فيفتقر أيضا الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كما هو كذلك لولم يتصف تعالى بالخالقة لا لحوادث بان مائل شيئا منها لوجب له تعالى من الحدوث ما وجب لذلك الشيء وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقاءه وبالجملة لومائل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القسم بالوحيته والحدوث لفرض مائلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة وقد استدل الناظم على وجوب البقاء والخالقة للحوادث له تعالى بطلان نقيضها وهو الحدوث وإذا بطل نقيضها تمينا (قوله لولم يجب الى قوله قدر) ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالاستغناء عن كل ما سواه ويهملون عنه بالقيام بالنفس ودليل الوحدةانية وقد تقدم أن القيام بالنفس عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص وذكر هنا أنه لولم يجب وصفه تعالى بالغنى أى عن المحل والمخصص لزم افتقاره أى لهما وافتقاره تعالى لهما محال فعدم وجوب استغنائه عنهما محال أيضا ووصفه بالغنى عنهما واجب وبيان استحالة افتقاره تعالى الى محل أى ذات أو مخصص أى فاعل أنه لو افتقر الى ذات يقوم به الزم أن يكون تعالى صفة اذ لا يقوم بالذوات الا الصفات ولو كان صفة ما تصف بصفات المعاني والامعنوية ومولانا تعالى يجب انصافه بهما فليس بصفة وإن افتقر الى مخصص أى فاعل يخصه ببعض ما يجوز عليه لكان حادثا فيفتقر الى محدث فيلزم الدور والتسلسل كما تقدم في برهان القسم وأل في الغنى للمعهود والمعهود الغنى المطلق المتقدم ثم ذكر أيضا أنه تعالى لولم يكن واحدا أى في ذاته وصفاته وأفعاله كما تقدم لما قدر أى على إيجاد شيء والفرض أنه تعالى الموجد لكل العوالم فهو اذا واحد وبيان ذلك أنه لو قدرنا وجوده آخر فاكثر فإرادا أحدهم الإيجاد ذات وأراد الآخر استمرار عدمها فلا جائز أن تنفذ إرادتهما معا ولا بد من نفوذ إحدى الإرادتين فمن لم تنفذ إرادته ليس بالله لانه عاجز ومن نفذت إرادته ان كان مما لا لا آخر فليس بالله أيضا لانه يجوز عليه ما جاز على مماثله من المعجز وإن كان غير مماثل له فهو الاله الحقيقي هذا اذا اختلفا وكذا يلزم المعجز اذا اتفقا أيضا لاستحالة وجود أثر واحد من مؤثرين لأن الإرادتين اذا توجهتا الى ما لا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن أن تنفذ فيه الإرادة واحدة ويأتى ما سبق وأيضا فتناقضهما ليس واجبا بل هو جائز فيجوز اختلافهما ويأتى ما تقدم أيضا وقد بينا في الشرح الكبير أن قول الناظم لما قدر دليل لوجه الوحدةانية الخمسة وهي نفى الحكم المتصل والمنفصل في الذات ونفيها في الصفات ونفى الشريك في الأفعال كما تقدم في صفة الوحدةانية (قوله لولم يكن الى قوله عالما) ذكر في هذا البيت دليل وجوب انصافه تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة فاخبر أنه لولم يجب له تعالى هذه الصفات لكان تعالى عاجزا فلا يوجد شيئا من العوالم والعوالم موجودة فهو تعالى غير عاجز ودليل ذلك أنه تقرر عند أهل السنة أن تأثير القدرة لازمية موقوف على إرادته تعالى لذلك لا أثر فلا يوجد تعالى بقدرة أو بعدمها الا ما أراد وجوده أو عدمه وإرادته تعالى لذلك لا أثر موقوفة على العلم به لاستحالة الفصل الى غير معلوم والانصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف على الانصاف بالحياة اذ هي شرط فيها ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا وجود حادث أى حادث كان موقوف على انصاف محدثه بهذه الصفات الاربع فلا تنفي شيء منها لما وجد شيء من الحوادث وعالم الاول بكسر الهمزة ووصفه تعالى والثاني بفتحها وهو ما سوى الله تعالى (قوله والثاني الى قوله مماثله) جرى في عبارة الناظم رجه الله في هذه البراهين أن يقول لولم يكن كذا لكان كذا وعن ذلك عبر بالقضايا جمع قضية فالجزء الاول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا أولم يكن كذا يسمى مقدما والجزء الثاني

لولم يجب وصف الغنى له
افتقر

لولم يكن بواحد لما قدر
لولم يكن حيا مر بها
عالما

وقادر لما رأيت عالما
والثاني في الست
القضايا باطل

قطعا مقدم اذا مماثل

منها وهو قوله لكان كذا يسمى تاليا باللام فاخبرنا ان التالي في كل قضية باطل فالمقدم مثله في البطلان
فالتالي في القضية الاولى المشار اليها بقوله لولم يك المقدم وصفه البيت هو لزوم حدوثه تعالى وهو محال لما
يلزم عليه من الدور أو التسلسل فالمقدم وهو عدم انصافه تعالى بالمقدم مثل التالي في البطلان والتالي في
القضية الثانية انتفاء المقدم عنه تعالى وهو باطل فالمقدم وهو امکان الفناء عليه تعالى مثله في البطلان وهكذا
الى آخرها (قوله والسمع الى قوله ترام) اخبرنا ان لوجوب انصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام دليلين
أحدهما شرعي ويقال فيه نقلي وسمعي وهو المراد بقوله بالنقل والثاني عقلي ولبه أشار بقوله مع كماله
فالسمعي كقوله تعالى وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليما وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم
اربعوا على أنفسكم فانكم لاتدعون أصم ولا غا ثما لاتدعون سميعا بصيرا وان عقد الاجماع على وجوب
انصافه تعالى بذلك والدليل العقلي هو أن نفى هذه الصفات يفل على انصافه تعالى بضدها وهي نقائص
في الشاهد والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه الى من يكمله ويدفع عنه النقص ولما يلزم عليه من ان
بعض المخلوقات أكمل من خالقها اسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص ويستحيل أن يكون
المخلوق أشرف من خالقه وقد ذكرنا في الشرح الكبير أن للحقائذ باعتبار الاستدلال عليها بالدليل للعقلي
والنقلى على أربعة أقسام قسم لا يصح أن يعلم الا بالدليل العقلي كالوجود والقسم والبقاء والقدرة والارادة
والعلم والحياة وقسم لا يصح ان يعلم الا بالدليل النقلي وهو كل ما يرجع الى وقوع جائز كالبعث وأحوال
الآخرة وقسم يصح أن يعلم بالدليل العقلي والنقلى كالسمع والبصر والكلام وقسم يختلف فيه هل هو
من القسم الاول او من الثالث كالوحدانية (قوله لو استحال الى قوله أو وجبا) قد تقدم ان الجائز هو
ما يصح في العقل وجوده وعدمه كالنواب للطيع والعقاب للعاصي وبعث الرسل ووجود الجنة والنار ونحو
ذلك وانه يجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه ولا يجب عليه تعالى فعل شيء منه ولا يستحيل عليه
ذلك وذكر الناظم هنا برهان ذلك وانه لو وجب عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك قلب حقيقةه الى
حقيقة الواجب الذي لا يصح في العقل الوجوده وكذا لو استحال عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك
قلب حقيقة الممكن الى حقيقة المستحيل الذي لا يصح في العقل العدمه ومافرض انه ممكن يصح في العقل
وجوده وعدمه يستحيل أن يوصف وجوده بوجوب أو استحالة لانه تهافت وقلب مفعول مقدم بأوجب
وهو جواب لو (قوله يجب الى قوله بحق) قد تقرر انه يجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب في حق مولانا
جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام *
ولما فرغ الناظم من القسم الاول شرع في الثاني فاخبرنا انه يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة
أشياء بمعنى ان وصفهم بها واجب لا يصح في العقل عدمه أولاها الصدق في كل ما يبلغونه عن المولى تبارك
وتعالى ومعنى صدقهم ان ما أخبروا به مطابق وموافق لما في نفس الامر ولا يقع منهم الكذب في شيء من ذلك
لا عمدا اجاعا ولا سهوا عند المحققين الثاني الامانة وهي حفظ جميع جوارحهم لظاهره والباطنة من الوقوع
في محرم أو مكروه وسمي صاحبها آمينا للامان في جهته من المخالفة لثالث تبليغ كل ما أمرهم الله تعالى بتبليغه
للخلق ولم يتركوا منه شيئا لانسيا نا ولا عمدا (قوله محال الى قوله ياذكي) اخبرنا انه يستحيل في حقهم عليهم
الصلاة والسلام أضداد الصفات الواجبة لهم بمعنى ان وصفهم بأضداد تلك الصفات مستحيل لا يتصور في
العقل وجوده وهي ثلاثة أولاها الكذب وهو ضد الصدق والكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الامر
والثاني الخيانة بفعل محرم أو مكروه وهو ضد الامانة والثالث كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق وهو ضد
التبليغ وقوله الكذب على حذف مضاف أي وقوع الكذب وقوله والمنهى على حذف مضاف وجار
ومجرور أي وفعل المنهى عنه وقوله ياذكي تكميل للبيت والذي الفطن الحاذق (قوله يجوز الى

والسمع والبصر
والكلام
بالنقل مع كماله ترام
لو استحال ممكن أو
وجبا
قلب الحقائق لزوما
أوجبا
يجب للرسل المكرام
الصدق
أمانة تبليغهم بحق
محال الكذب والمنهى
كعدم التبليغ ياذكي
يجوز في حقهم كل
عرض
ليس مؤديا لنقص

قوله كالمرض) أخبر أنه يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام كل مأهون من الاعراض البشرية التي لا تنقص فيها كالمرض والجوع والام وإذابة الخلق والاكل والشرب والنكاح والنسيان لكن بعد التبليغ أو فيما لم يؤمروا به فلو لم يصرح في الصفات الحادثة المتجددة واحترزوا بذلك من الصفات القديمة التي هي صفات مولانا جل وهز فلا يصح أن يشصف بها غيره واحترزوا بهيمة البشرية كما مثل من صفات الملائكة عليهم السلام وهي غناهم عن هذه الاعراض التي وضعها الله في البشر فلا يشترط ذلك في الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليهم وأسقط النظم هذا القيد للعلم به في هذا المقام والله أعلم وخرج بقولهم التي لا تنقص فيها ما فيه تهني فانه لا يجوز في حقهم لتزده منصفهم عن ذلك وكل مأهون في حقهم أوفى حق الملائكة نقصا من الكتاب والسنة وجب تأويله (قوله لولم الى قوله خبر) ذكر في هذين البيتين والذين بعدهما براهين صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام فاخبرهم أنهم لو لم يكونوا صادقين فيما أخبروا به لازم كذب الاله تعالى عن ذلك علوا كبيرا حيث صدقهم باظهار المعجزات على أيديهم لان المعجزة تنزل منزلة قوله تعالى صدق هذا العبد في كل ما أخبر به فني فلو كذبوا فيما أخبروا به فصدقهم الله تعالى بالمعجزة لكان تصديقهم لهم كذب الاله لان تصديق الكاذب كذب والكذب عليه تعالى محال لان تصديقهم خبر بخبره تعالى على وفق علمه واخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا فخبره تعالى لا يكون الا صدقا والمعجزة الاسرار خارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة المتحدى به قبل وقوعه الذي يعجز من يفتي معارضته عن الايمان بمثله وهن التحدى به أن يقول آية صدق كذا فيقع ذلك وذلك كاشفا لفرقتين وكلام الضب وحينئذ الجذع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة وانظر الى الكبير على شرح حد المعجزة هذا وعلى ما يرد على قولهم واخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا وقوله صدق هذا العبد هذا هو المقول المحكي بالقول وجلة ويرأى صدق في محل الحال من الضمير المضاف اليه لقول على تقدير قد (قوله لو اتقى الى قوله لهم) يعني أنه لو اتقى عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وصف التبليغ بان كنتموا شيئا ما أصروا به فبلغه أو اتقى عنهم وصف الامانة بان خانوا فوقع منهم منهى عنه من محرم أو مكره اصرار ذلك السكتان أو المنهى عنه طاعة في حقهم فنكون نحن مأورين بالسكتان وبفعل المنهى عنه لان الله تعالى أصرا بالافتداه بهم في أقوالهم وأفعالهم كيف والسكتان محرم ملعون فاعله قال الله تعالى ان الذين يكتُمون الى الاعداء وفعل المعصية منهى عنه أيضا قال الله تعالى قل ان الله لا يأمر بالفحشاء وعطف الخيانة على انتفاء التبليغ من عطف عام على خاص وانما تقتصر على الطاعة ولم يقل طاعة ومباحا إشارة الى أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام محصورة في الطاعة وهي الواجب والمندوب لانهم يفعلون المباح بنية صالحة فيصير قربة (قوله جواز الى قوله حكمته) يعني أن دليل جواز الاعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لاهل زمانهم ونقل ذلك بالتواتر لمن بعدهم فقد شوهد من رسلهم وجوعهم وإذابة الخلق لهم ولكن حدث ذلك منهم البدن الظاهر أما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والانوار فلا يخل المرض ونحوه بقلاصة ظفر منها وأشار بقوله تسلسل حكمته الى أن حكمته وقوع هذه الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام للتسلي عن الدنيا أي التصبر ووجود الراحة عليها واللذة لفقدائها والتنبه خلسة فدرها عند الله تعالى وعدم رضاه تعالى بها اذ رجزا لا وليا نه باعتباره أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام (قوله وقول الى قوله الايمان) لما ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حق مولانا جل وعز وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام على سبيل التفصيل كمل هنا الفائدة ببيان اندراج جميع ذلك تحت هذه الحكمة المشرفة وهي قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله ليحصل العلم بعقائد الايمان اجالا وتفصيلا ويعرف بذلك شرف هذه الحكمة وما انطوت عليه من المحاسن وبيان اندراج ذلك تحتها أن المختار في تفسير الاله أنه المستغنى عن كل ما سواه المقتدر اليه كل ما عداه فاذا رخصت هذا التفسير موضع المفسر وهو الاله

كالمرض
لو لم يكونوا صادقين
لزم
أن يكذب الاله
أصدقهم
اذ معجزاتهم كقوله
و
صدق هذا العبد في
كل خبر
لو اتقى التبليغ أو
خانوا حتم
أن يقلب المنهى طاعة
لهم
جواز الاعراض عليهم
حكمة
وقوعها بهم تسلسل
حكمته
وقول لا اله الا الله
محمد أرسله الاله
يجمع كل هذه المعاني
كانت لدا علامة الايمان

صار الغنى لا يستغنى عن كل مأسواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى فوصفه تعالى بالاستغناء عن كل مأسواه يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والخالفة للحوادث والاستغناء عن المنفصل وهو أحد جزأي معنى للقيام بالنفس اذ لو اتفقت شئ من هذه الصفات لكان تعالى حادثا فيفتقر الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كيف والفرض أنه غنى عن كل مأسواه ويوجب له تعالى أيضا الاستغناء عن المحل وهو أحد جزأي معنى للقيام بالنفس والالكان مفتقرا الى ذلك المحل كيف والفرض أنه غنى ويوجب له أيضا التنزه عن النقائص فيدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والسماع اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتجا الى من يدفع عنه النقائص كيف وهو الغنى عن كل مأسواه ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه تعالى فعل شئ من الممكنات ولا تر كذا ولو وجب عليه تعالى شئ منها عقلا كالتوابع مثلا لكان تعالى مفتقرا الى ذلك الشئ ليتكامل به اذ لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كمال له كيف وهو الغنى عن كل مأسواه ويؤخذ منه أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بقوة أودعها الله تعالى فيه كالنار في الاحراق والماء في الري لانه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة كيف والفرض أنه غنى عن غيره ووصفه تعالى بافتقار كل ما سواه اليه يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو اتفقت شئ من هذه ما مكن أن يوجد تعالى شيئا من هذه الحوادث فلا يفتقر اليه شئ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل مأسواه ويوجب أيضا له تعالى الوحدة اذ لو كان معه تعالى ثان في ألوهيته لما افتقر اليه جل وعلا شئ للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل مأسواه ويؤخذ منه أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بطبعه والالزم أن يستغنى ذلك الأمر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه كل مأسواه ويؤخذ منه حدوث العالم بأسره اذ لو كان شئ منه قديما لكان ذلك الشئ مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب أن يفتقر اليه كل مأسواه والحاصل أن استغناءه تعالى عن كل مأسواه يوجب له ثمان صفات من الصفات الواجبة كما تقدم ويزاد هلى ذلك حكم القسم الثالث الجائز وهو كون فعل الممكنات أو تركها جائزا وأنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما بقوة جعلها الله فيه وأن افتقار كل مأسواه اليه يوجب له خمس صفات من الصفات الواجبة ويزاد على ذلك أن لا تأثير لشيء من الكائنات بطبعه وحدوث العالم بأسره فجميع الصفات الواجبة المأخوذة من الاستغناء والافتقار ثلاثة عشر وهي الاصول فاذا أضفت اليها السبع المعنوية بلغت عشرين واذا وجب اتصافه تعالى بهذه العشرين استحال وصفه تعالى باضدادها الاستحالة الجمع بينهما وهذا كله مندرج تحت قول الله تعالى وما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الانبياء والملائكة عليهم السلام والكتب السماوية واليوم الآخر لانه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك فمن صدق برسالة صلى الله عليه وسلم وجب عليه التصديق بجميع ما أخبر به من ذلك ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم والالزم يكون نوارس الامناء مولانا العالم بالحقائق ووجوب الامانة والتبليغ واستحالة فعل المنهيات كلها من الكتمان وغيره من سائر المعاصي لانهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا انطلقوا بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سريته ويؤخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم اذ ذلك لا يقدح في رسالتهم وعلوم منزلاتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يهدي فيها فقد بان لك تضمن كلمة للشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان في حقه تعالى وفي حق رساله عليهم الصلاة والسلام وقوله كانت لاداء امة الايمان أي لاجل ما اشتملت عليه هذه الكلمة من عقائد الايمان جعلها الشرع علامة على الايمان وترجمة يترجم عنه بها ولم يقبل من أحد الايمان الا بها انظر الكلام على حكم ذكر هذه الكلمة للكافر وللسلم بالاصالة في الكبرياء كذا في بعض ما يتعلق

بضمها واحداً ومغناها وهل يتفهم المكلف بمجرد ذكرها وان لم يفهم طاعة أم لا وأشار الناظم لبيان فضلها بقوله (قوله وهي أفضل الى قوله بالذخر) أخبر ان كلمة التوحيد أفضل ما يذكر لاجلها في فضلها وثوابها فعلى العاقل ان يشغل بها عمره ويعمر بذكرها وأوقاته فان فعل ذلك فاز بالذخر أى بالذخيرة التى لا يعاد لها شئ عقال فى القاموس وادخره اختاره والذخيرة ما ادخره انتهى وأشار الناظم بالبيت الى ما رواه الترمذى والنسائى أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه الامام مالك فى موطنه الى غير ذلك مما ورد فى فضلها كما نقله فى شرح الصغرى

(قوله فصل وطاعة الى قوله الرفيع) تعرض للناظم فى هذا الفصل لبيان الاسلام وقواعده ولبيان الايمان والاحسان والدين فاخبر فى هذا البيت ان طاعة جميع الجوارح أى السبعة من اللسان الموافى للاعتقاد وغير اللسان أى الاتقياد بها الى فعل المأمور به وترك المنهى عنه قولاً كان أو فعلاً هو الاسلام أى فى عرف الشرع ووصفه بالرفيع لجماله بسبب اتقياد الجوارح كلها وفهم منه أن الاتقياد ببعض الجوارح فقط ليس اسلاماً كاملاً بل اسلام ناقص أو كافر وليس باسلام رأسا وهو كذلك لانه ان كان هذا البعض المتقاد به للنطق بالشهادتين وحده أو مع غيره من خصال الاسلام فهو اسلام ناقص وذلك كما هو مشاهد فى الناس كثيراً من فعل المأمور به وعدم ترك المنهى عنه ويثبت حكم الاسلام فى الظاهر بالنطق بالشهادتين وحده فاحسب ان انضاف له غيره وان كان البعض المتقاد به غير النطق بحيث لم ينطق بالشهادتين فلا يصح اسلامه رأسا ولو صلى وصام مثلاً وهذا فى حق من كان كافراً واراد الدخول فى الاسلام ويأتى بقية الكلام فى ذلك فى شرح البيتين الآتين هذا معنى الاسلام فى عرف الشرع وأما الاسلام لغة فهو طاق الاتقياد والطاعة والجوارح الكسواء أى الاعضاء السبعة التى يكتسب بها الخير والشر وهى السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والفرج والبطن وقوله الجميع أى جميعها فآل فيه خلف عن الضمير وقوله قولاً وفعلاً أى فى القول والفعل نبه به على أن الاسلام الكامل هو ما حصل عن الاتقياد فى القول والنطق بما يجب النطق به وفى الفعل بفعل المأمور به وترك المنهى عنه كما مر (قوله قواعد الاسلام الى قوله من استطاع) أخبر أن قواعد الاسلام أى أصوله التى بنى عليها خمس كل واحد من تلك الخمس واجب الخمس خبر قواعد ممنون وواجبات نعمته ومعنى كونها قواعد وأصولاً لانهما أعظم خصاله وأكدها القاعدة الاولى الشهادتان أى النطق بهما مع فهم معناهما ولو على جهة الاجمال واعتقاده وقوله شرط الباقيات صفة للشهادتين أى ان النطق بالشهادتين على الوجه المذكور شرط صحة فى الخصال الاربع الباقية يريد وشرط صحة فى غيرها ايضا من بقية خصال الاسلام لكن هذا بالنسبة الى الكافر فلا تصح منه صلاة ولا غيرها الا بعد النطق بهما ان كان قادراً عليه وامكنه ذلك فان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه القابى لمفاجأة الموت له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور وأما المسلم بالاصالة وهو من ولد فى الاسلام فيجب عليه ذكرها مرة فى العمر فيذكرها مرة بنية الوجوب فان أدى الواجب فينبغى له ان يذكرها مرة من ذكرها فان ذكرها ولم ينو الوجوب قط فقد ترك واجبا وهو عاص وإيمانه صحيح وان لم يذكرها رأسا فان كان ذلك له جزأ لا خرس فهو معذور ولا شئ عليه وان كان ذلك آية وامتناعا فهو كافر بلا شك فهو مرتد وان كان عدم ذكرها لغفلة حصلت له فقط ففى كونه كافرا كالممتنع أو مؤمنا كمن نطق قولان وما ذكرنا فى النطق بالشهادتين من اشتراط فهم معناهما ولو بحملا واعتقاده صحيح لا شك فيه اذ هو نفس الايمان الذى لا يصح الاسلام الشرعى بدون انظر فتاوى العلماء بذلك فى الشرح الكبير آخر الفصل الرابع من الفصول التى ذكرناها عند قوله وقول لا اله الا الله القاعدة الثمانية الصلاة أى الصلوات

وهي أفضل وجوه
الذكر
فاشتغل بها العمر تقز
بالذخر
(فصل وطاعة الجوارح
الجميع
قولا وفعلا هو الاسلام
الرفيع
قواعد الاسلام خمس
واجبات
وهي الشهادتان شرط
الباقيات
ثم الصلاة والزكاة فى
القطاع
والصوم والحج على
من استطاع

الخمس والمراد أقامتها والائتمان بها كما ينبغي في القاعدة الثالثة الزكاة فيما تجب فيه من أنواع المتمولات
وهي الماشية والدين والحرث وبعض الثمار ومن الأخيرين يخرج زكاة الفطر قوله في القطاع قطاع
بالسكس ككتاب جمع قطع كالمير يطبق على الدرهم وعلى النعم الشامل للابل والبقر والغنم قاله في القاموس
وقد أطلقه الناظم على ما هو أهم من ذلك من جميع ما تجب فيه الزكاة كما ذكرنا قبل في القاعدة
الرابعة الصوم أي صوم شهر رمضان في القاعدة الخامسة حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا فقوله على
من استطاع متعلق بالحج ويحمل تعلقه بواجبات فیرجع للقواعد الخمس وهو صحيح في المعنى أيضا والاول
أسبق للفهم والله تعالى أعلم (قوله الايمان جزم الى قوله جنة ونيران) أخبر أن الايمان هو الجزم أي
القطاع بأشياء فنهى الجزم بالله تعالى أي بوجود الاله واتصافه بما يليق به من صفات الجلال والكمال فيقطع
ويجزم بوجود الاله تعالى وبأنه قديم باق مخالف للحوادث غني عن سواه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله فهو
المنفرد بخلق اللغات وصفاتها وأفعاله ولا شريك له في ألوهيته وهي استحقاق العبادة وبأنه تعالى موصوف
بالقدرة على جميع الممكنات وبالارادة لجميع الكائنات وبالعلم بجميع المعلومات وبالحياة من غير روح
وبالسمع بلا صماخ وبالبصر بلا حدة وبالكلام من غير حرف ولا صوت وبأنه لا يقع في ملكه الا
ما يشاء من خبر أو شر أو نفع أو ضرر وبأن وقوع الطاعات هو بارادته ومحبته ورضاه وأمره ووقوع المعاصي
بارادته دون محبته ورضاه وأمره والكل منها بقضائه وقدره ومنها الجزم بالكتب وهو التصديق بأنها
كلام الله الأزلي القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بألفاظ
حادثه في ألواح أو على لسان الملائكة وبأن كل ما تضمنته حق صدق وبأن بعض أحكامها نسخ وبعضها لم ينسخ
وهي كقائل الزمخشري وغيره مائة كتاب وأربع كتب أنزل منها خسين على شيت وثلاثين على ادريس
وعشرة على آدم وعشرة على ابراهيم والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومنها الجزم بالرسول وهو
التصديق بأن الله تعالى أرسلهم الى الخلق هدايتهم وتكميل معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزة الدالة على
صدقهم فبلغوا عن رسالته ويتو اليك الذين آمنوا ببيانه وأنه يجب احترام جميعهم ولا تفرق بين أحد منهم
وأنه تعالى نزلهم عن كل وصمة ونقص فهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها ومنها
الجزم بالملائكة أي الملائكة وهو التصديق بأنهم عباد الله تعالى لا كما زعم المشركون من تألههم مكرمون
لا كما زعم اليهود من تنقصهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبأنهم سفراء الله تعالى بينه
وبين خلقه متصرفون فيهم كما أذن صادقون فيما أخبروا به عنه وبأنهم بالقرون من الكثرة لا يعلمه الا
الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو أطل السماء وحق لها أن تنط ما من موضع قدم الا وفيه ملك ساجد
أورا كع (تنبيه) ما تقدم من وجوب الايمان بالكتب والرسول والملائكة فيه اجمال وتفصيله ان
من ثبت تسميته وجب الايمان به على التعيين حتى ان من لم يصدق بعين من ذلك فهو كافر ومن
لم يعرف اسمه آمنابه اجمالا انظر الكبير ومنها الجزم بالبعث وهو التصديق بأنه يقع لاحلة وهو الخروج
من محل الاقبار الى محل الاستقرار وصفه بالقرب لان كل ما هو آت قريب ومنها الجزم بالقدر وهو
التصديق به أيضا أي ان ما قدره الله تعالى في ازاله لا بد من وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه وبأنه
تعالى فاعل الخير والشر قبل خالق الخلق وان جميع الكائنات بقضائه وقدره وارا دته لقوله تعالى وخلق
كل شيء بقدره تقدير الله خلقكم وما تعملون انا كل شيء خلقناه بقدر ومنها الجزم بالصراط وهو التصديق
بأنه حق وهو فطرة على جهنم يحوزها العباد على قدر أعمالهم فمنهم من يحوز كالريح ومنهم كالبرق
ومنهم كالأجود يد الخليل فواجب مسلم ومخدوش وكردس ومنها الجزم بالميزان وهو التصديق بأنه حق وأنه ميزان
حق في له لسان وكهتمان احداهما لا حسنات والاخرى للسيئات توزن فيه اعمال العباد فن ثقات مواز به

الايمان جزم بالله
والكتب
والرسل والاملاك مع
بعث قرب
وقدر كذا صراط
ميزان
حوض النبي جنة
ونيران

فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا ينظرون وهل
الموزون صحف أعمال بني آدم أو أجسام بخلقها الله تعالى أمثلة طافى ذلك تردد ولا يكون الوزن مقاصد بين
للعبد وربه كما ذهب إليه الجبائي من المعتزلة فقال توزن السموات فافضل من الخير للعبد دخل به الجنة
ومابق عليه من السيئات خلده في النار فان ذلك باطل لا يصح ولا قائل به من أهل السنة ومع اتفاق أهل
الحق على فساد هذا المذهب فهو الذي يعتقده كثير من بتعاطي العلم فضلا عن العامة ومذهب أهل الحق ان
للعبد اذا أتى بطاعات كأمثال الجبال ثم كانت له مخالفة واحدة فهو في المشيئة فله سبحانه أن يعاقبه عليها
ويعطيه ثواب طاعته وله أن يغفرها وانما فائدة الوزن أن العبد اذا وضعت صحيفته في الميزان أطلع الله
تعالى على ما وجهه إليه من الثواب وللعقاب ان شاء كثيرا وان شاء قليلا فيكون الأخذ للكتاب الهين علامة
على انه لا يتخلف في النار وهناك الحساب يعلم المقبول من الاعمال الصالحة من المردود منها ويعلم المغفور من
الاعمال السيئة من المؤخذ به وعند الميزان يعلم أقدار ثواب المقبول من الاعمال الصالحة وأقدار المؤخذ به
من الاعمال السيئة وتقع النصفة بين المظالمين عند ذلك راجع شرح الوسطى ومنها العجز بحوض النبي
ﷺ وهو التصديق به وهو نهر أعطاه الله تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم ترده أمته ماؤه أشد
بياضا من اللبن وأحلى من العسل من شرب منه لم يظم أبدا كبرانه على عدد نجوم السماء وهل هو قبل
الصرط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح أقوال ومنها العجز
بالجنة والنار وهو للقطع بانهما حق وأنهما مخلوقتان الآن معدتان لمن أراد الله نعيمه وعذابه قال في الرسالة
وان الله تعالى قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لوليائه وأكرمهم فيها بالنظر الى وجهه الكريم وهي التي
أهبط منها آدم نبيه وخليفته الى أرضه بها سبق في سابق علمه وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به
والحد في آياته وكتبه ورسله وجعلهم محجوبين عن رؤيته فان قلت ظاهر للنظم يقتضي أن الايمان
لا يطلق الا على التصديق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء بالاطلاق الايمان على من آمن بالله ورسوله
فالجواب أنه قد تقرر أن الايمان يرسل الله المراد به الايمان بوجودهم وعبادته من الله وقد جاءه صلى
الله عليه وسلم بذلك كله بل وبأكثر منه فيدخل جميع ما في النظم في الايمان برسول الله ﷺ
وقوله الايمان ابتداء باللام مكسورة مجردة من همزة الوصل لا عتداده بحركة اللام المقولة اليه من الهمزة
وهي لغة ونظيره قوله في باب الحج * الاحرام والسعي وقوف عرفة * (قوله) وأما الاحسان الى قوله عراك
الاحسان مصدر أحسن يحسن احسانا ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت ككنا اذا اتقنته وأحسنيت
الى فلان اذا أوصلت اليه النفع والاول هو المراد هنا لان المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني فان
المخلص في عبادته محسن الى نفسه باخلاصه واحسان العبادة بالاخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال
التلبس بها وصرافته المعبود سبحانه وتعالى وقوله من دراهم أي من علمه وأشار بقوله أن تعبد الله الى آخره الى
أن للاحسان حالتين أرفعهما الاولى وهي أن يغلب عليه شهود الحق تعالى بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وعليها
نبه بقوله كأنك تراه أي وهو يراك الحالة الثانية أن يستحضر الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وعليها
نبه بقوله فانه يراك وهاتان الحالتان تدمرهما معارف الله وخشيته قال الامام عبي الدين النورى ومعنى الحديث
أنك انما تراه الآداب المذكورة اذا كنت تراه ويراك لكونه يراك لالكونك تراه فهو دائما يراك
فاحسن عبادته وان لم تره فتقدير الحديث فان لم تكن تراه فاستمر على احسان العبادة فانه يراك وأما
بقوله والدين ذى الثلاث الى ان الدين هو مجموع هذه الثلاث التي هي الاسلام والايمان والاحسان وقوله
خذ أقوى عراك الى ان الدين هو أقوى وأوثى عروة يستمسك بها قال تعالى فمن يكفر بالطاغوت
ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والاصل فيما ذكره لناظم في الاسلام والايمان

وأما الاحسان فقال
من دراهم
أن تعبد الله كأنك
تراه
ان لم تكن تراه انه يراك
والدين ذى الثلاث خذ
أقوى عراك

والاحسان حديث الصحاحين البخاري ومسلم وفي آخره بعد بيان الثلاثة هذا اجبريل جاء يعاصمكم دينكم
قال الامام ابو عبد الله البخاري فعمل ذلك كله ديننا انتهى وهو الذي عد الناظم في قوله والدين ذي الثلاث
انظر الحديث بروايي الامامين المذكورين وما نقلنا عليه من شرح ابن حجر وغيره في الكبير (قوله مقدمة
الى قوله الوصول) ذكر في هذه الترجمة الحكم الشرعي وأقسامه وأفاد هنا أن هذه المقدمة منقولة من أصول
الفقه وأنهم امينة أي يستعان بها في فروع الأصول التي تذكر بعد هذه الترجمة على التوصل الى معرفة
حقائق أحكام تلك الفروع فاذا قيل هذا واجب أو مندوب مثلاً علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب والمندوب
وكذا غيرهما من بقية أحكام الشريعة الخمسة (قوله الحكم الى قوله أو ذى منع تقدم) تقدم ان الحكم هو
اثبات أمر أو نهي أو شيء من أمره وأنه ينقسم بالنظر الى مستنده الى ثلاثة أقسام شرعي وعادي وعقلي
وتقدم الكلام على العقلي في مقدمة كتاب الاعتقاد لان المعتقدات محصورة في أقسام الحكم العقلي
فما كذا ذلك معرفته ومعرفة أقسامه قبل المعتقدات وذكر هنا الحكم الشرعي وأقسامه توطئة لما يذكر
بعده من الفروع كما تقدم الايماء اليه قبل البيتين فأخبر أن الحكم الشرعي أي المستند الى الشرع وهو الذي
لا يعلم الا من الشرع ولا يتوصل اليه بعقل ولا عادة هو خطاب الله تعالى المقتضي أي الطالب لفعل المكلف
والمتعلق به ثم ان طالب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به امان ان يكون بطلب أو اذن أي بأن يطلب فيه طلباً
أو بأن يأذن فيه ويبيحه يعني من غير وضع على ذلك بدليل مقابله ويسمى هذا القسم خطاب التكليف
وذلك كالصلاة واجبة أو مندوبة والزكاة والصدقة وكذا الاطعمة والاشربة لانها امامباحة أو حرام
أو مكروهة واما أن يكون بوضع أي ينصب أمانة من سبب أو شرط أو مانع على ما ذكر من الطالب والاذن
ويسمى هذا القسم خطاب الوضع هذا ظاهر كلام الناظم وغيره بناء على عطف بوضع على بطلب والاولى
والثاني أعلم أن يقال في التقسيم ثم ان طالب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به هو الطالب أو بالاذن وكل منهما
اما بغير وضع أو بوضع الى آخر ما ذكر ويمكن جعل كلام الناظم عليه بتكليف فالسبب ما يلزم من وجوده
الوجود ومن عدمه عدم لذاته وذلك كالذكاة في الحيوان المأكول اللحم فيلزم من وجودها حليته
ومن عدمها عدم حليته وكالزوال لوجوب صلاة الظهر والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كالحول لوجوب الزكاة فانه يلزم من عدمه مرور الحول عدم وجوب
الزكاة في المدين ولا يلزم من ضروره وجوب الزكاة ولا عدم وجوبها اذ قد تسقط مع مرور الحول للدين
مثلاً والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وذلك كالحيض لوجوب
الصلاة فانه يلزم من وجود الحيض عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدم
وجوبها اذ قد لا يجب لعدم العقل أو غيره ثم الطالب في القسمين اما طلب الفعل أو طلب الترك فطالب
الفعل اما طلبها بما يجب لا يجوز لا تكليف تركه وذلك كالإيمان بالله ورسوله وقواعد الاسلام الخمس
أو طلبها بغير جازم بأن يجوز له الترك وذلك كصلاة الفجر ونحوها وطلب الترك اما طلبها بما يجب لا يجوز
له فعله ذلك كشرب الخمر ونحوه أو غير جازم بحيث يجوز له فعله وذلك كالقراءة في الركوع مثلاً واما
الاذن فالمراد به اذن الشارع في الفعل والترك معاً من غير ترجيح لاحدهما على الآخر كالبيع ونحوه
وهذه هي أقسام الشريعة الخمسة الآتية في الايات بعدهذين البيتين واعلم ان خطاب التكليف يشترط فيه
علم المكلف وقدرته كالصلاة وخطاب الوضع لا يشترط فيه ذلك كتمضمين الصبي والمجنون وانا يقول للفقهاء
العمد والخطأ في أموال الناس سواء وذلك لان ضمان المتلفات من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه
علم ولا قدرة ولا تعمد وسمى هذا القسم بخطاب الوضع لان للشرع جعل السبب والشرط والمانع علامة
موضوعة على الاحكام فكأنه يقول ان وجد السبب وجد الحكم وان عدمه عدم ذلك خاصيته وان عدم

مقدمة من الأصول
معينة في فروعها على
الوصول
الحكم في الشرع خطاب
ربنا
المقتضي فعل المكلف
افطنا
بطلب أو اذن أو بوضع
سبب أو شرط أو ذى
منع

الشرط عدم الحكم وذلك خاصيته وان وجد المانع عدم الحكم وذلك خاصيته والفرق بينه وبين خطاب التكليف من حيث الحقيقة أن الحكم في الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه مندوبا أو شرطا أو مانعا وخطاب التكليف اطلب أداء ما تقرر بالاسباب والشروط والموانع قاله العراقي في شرح جمع الجوامع وقال ان خطاب الوضع وضعه الله تعالى في شرائعه لاضافة الحكم اليه تعرف به الاحكام بتفسير النافان الاحكام مفيدة هنا اه وفي من قول الناظم في الشرع بمعنى الباء أي الحكم بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة هو خطاب الى آخره ويحتمل بقاؤها على ظاهرها أي الحكم في عرف الشرع وضافته للشرع قرينة ارادة الحكم الشرعي وافطنا آخر البيت الاول بضم الطاء فعل أصغر من فطن تكميل البيت وبطلب يتعلق بخطاب وقوله أودى منع صفة لهندوف أي أو بوضع لاصدى منع والمراد به المانع **(تنبيهان)** الاول قد يكون الحكم صريحا من خطاب التكليف والوضع معا وذلك كالطهارة فهي من خطاب التكليف من جهة الامر بها ومن خطاب الوضع من جهة انها شرط في الصلاة وقد يكون الحكم من خطاب التكليف ابتداء ومن خطاب الوضع بعد الوقوع وذلك كالبيع فهو مباح وهو من خطاب التكليف فاذا وقع صار سببا للملك المشتري يتصرف في المبيع فهي أربعة أقسام خطاب وضع وخطاب تكليف وصي كمنهما وخطاب تكليف ابتداء ووضع بعد الوقوع قاله ابن راشد أول شرحه على ابن الحاجب ونزل أجواب الفقه على هذه الأقسام الاربع من باب الطهارة الى الفرائض **(تنبيه الثاني)** تقدم أن خطاب الوضع عبارة عن نصب الشارع أمانة من سبب أو شرط أو مانع على الطلب وأقسامه أربعة كما تقدم وعلى الاذن فتبلغ الأقسام خمسة عشر من ضرب ثلاثة عدد الامارة في خمسة عدد أقسام الحكم الشرعي المذكور في الايات بعد انظر مثله في الكبير **(قوله)** أقسام الى قوله ذاتهم) أخبر أن أقسام الحكم الشرعي خمسة تامة أي تقصده هي الفرض والتدبب والكراهة والحرام والاباحة ثم فسر هذا الاجال بقوله فأمور حرم الى آخره يعني ان المأمور بفعله ان حرم بالامر به أي طاب الشارع فعله طلبا جازما بحيث لم يجوز تركه فهو الفرض وذلك كالإيمان بالله ورسوله وقواعد الاسلام الخمس وان لم يحزم بالامر به بان طلبه طلبا غير جازم بحيث يجوز تركه فهو المندوب وذلك كصلاة الفجر ونحوها وأن المنهي عن فعله أن الذي طاب الشارع تركه ان كان المنهي من غير تحتم بحيث يجوز فعله فهو المكروه وذلك كالقراءة في الركوع مثلا وان كان مع تحتم بحيث لم يجوز فعله فهو الحرام وذلك كشرب الخمر ونحوه وان ما أذن الشارع في فعله وتركه على السواء هو المباح وجلة وسم أي علم من الوسم وهي العلامة صفة مندوب وأفاد بقوله ذاتهم ان المباح هو تمام اقسام الحكم الشرعي والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة من فرض الشيء اذا قدره ومن وجب الشيء وجوباً اذا ثبت والتدبب الحث على الشيء والرغبة فيه والمكروه ضد المحبوب والحرام ما اوجب الشارع احترامه وتقاءه والمباح الموسع مأخوذ من التوسعة وعدم الضيق من قولهم باحة الدار أي ساحتها يقال فيه الحلال لانه انحلت عنه التبعات فلا حث فيه لاخلاق ولا منع فيه من جانب الحق **(قوله)** الفرض الى قوله بدين) أخبر ان الفرض الذي هو احد الاقسام الخمسة المتقدمة ينقسم الى قسمين فرض عين أي على كل مكلف كالصلاوات الخمس ونحوها وفرض كفاية يحمله من قام به فاذا فعله البعض سقط عن الباقيين كاتخاذ الفريق وتجهيز الميت وان المندوب الذي هو احد الاقسام الخمسة ايضا يشمل السنة أي يصدق عليها لان طلبها غير جازم ايضا حالة كون السنة من بين القسمين المتقدمين من عين وكفاية فالمندوب فاعل يشمل بفتح الميم وسنة مفعوله وبدين تنبيه ذات اسم اشارة يعود على الكفاية والعين ويتعلق بمندوب صفة سنة فسمت العين كالوتر ونحوه وسنة الكفاية كالاذان والاقامة وسلام واحد من الجماعة وشمول المندوب للسنة هل هو على معنى ترادفهما وهو قول الجمهور ان المندوب والمستحب والتطوع والسنة الفاظ مترادفة أي اسماء لمسمى واحد وهو الفعل المطلوب طلبا غير جازم او هو على معنى

أقسام حكم الشرع
خمس تامة
فرض وتدبب وكراهة
حرام
ثم اباحة فأمور حزم
فرض ودون الجزم
مندوب وسم
ذو النهي مكروه ومع
حتم حرام
مأذون وجهيه مباح
ذاتهم
والفرض قسمان
كفاية وعين
ويشمل المندوب سنة
بدين

أن المندوب أهم فيصنف بالسنة وبغيرها وهو المتبادر من كلام الناظم وهو قول القاضي حسين وغيره بعدم ترادفهما وإن الفعل إن واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة وإن لم يواظب عليه بان فعله مية أو مرتين فهو المستحب وإن لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الإيراد فهو التطوع والمندوب يشمل جميعها

﴿كتاب الطهارة﴾

لما فرغ الناظم من مسائل الاعتقادات المتعلقة بالقاعدة الأولى من قواعد الإسلام وهي الشهادتان شرع في بيان ما يتعلق بالقاعدة الثانية وهي الصلاة وبدأ من ذلك بالطهارة لأنها شرط فيها والشرط متقدم على المشروط ولما كانت الطهارة أعنان كون بالماء إلا إذا فقد احتجج إلى معرفته قبلها إذ هو كالآلة فلذلك قسم الكلام عليه فقال

(قوله فصل وتحصل إلى قوله كالدائب) أخبر أن الطهارة تحصل بالماء الذي سلم من أن يتغير أي أحداً وصافه لونه أو طعمه أو ريحه بشيء من الأشياء أعني النجاسة أو الطاهرة ولذلك ذكر شيئاً وشمل قوله للطهارة طهارة الخبث وهي إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان فلا يزول حكم النجاسة على المشهور عن شيء مما ذكر إلا بالماء المطلق وأما عين النجاسة فنزول بالمطلق وغيره وشمل أيضاً طهارة الحدث وهي الوضوء والغسل لأن الحدث هو المنع المرتب على الأعضاء كلها وهو الحدث الأكبر الموجب للغسل أو على بعضها وهو الحدث الأصغر الموجب للوضوء فلا يرتفع الحدث في الوجهين إلا بالمطلق اتفاقاً هنا هو حكم الماء الذي لم يتغير بشيء من الأشياء فإن تغير الماء بشيء من الأشياء ففيه تفصيل أشار له بقوله إذا تغير بنجس البيتين وحاله أن الماء إذا تغيرت أوصافه أو أحدها فما من يتغير بطاهر كالبن والزيت أو بنجس كالبول والخرقان تغير بنجس فإنه يطرح لنجاسته فلا يستعمل في العبادات من وضوء أو غسل أو إزالة نجاسة عن ثوب أو بدن أو مكان ولا في العبادات من شرب أو طعام لأن حكمه حكم غيره ومغيره نجس فهو كذلك نجس أيضاً وإن تغير بطاهر فإنه يصلح للعبادات دون العبادات ثم استثنى من المتغير بطاهر ما تغير بما يلزمه ولا ينفك عنه غالباً كالتغير بالمغرة والزرنيخ إذا كان الماء يجري عليهما وحكم عليه بأنه مطلق فيستعمل في العبادات والعبادات معاً والمطلق هو الباقي على أصل خلقته بحيث لم يتخالطه شيء ويقال له طهور وإلى هنا ذهب الناظم حيث حكم على المتغير بالمغرة ونحوها بأنه مطلق وكذلك المتغير بالطلح بضم الطاء وسكون الحاء وضم اللام وقتحها وهو خضرة تعلو الماء لطول مكثه وكذلك المتغير بالملك وهو طول الإقامة وإنما لم يضر تغيره بذلك لمشقة الاحتراز من المغير المذكور قاله في التوضيح وقوله كالدائب تشبيهه لافادة الحكم ومعه أنه إذا ذاب بعد أن كان جامداً فهو مطلق أيضاً وذلك كالنخلج والبرد والجليد وسواء ذاب بموضعه أو غيره ويدخل في ذلك الملح الدائب بعد جوده لكن بموضعه ولفظ نجس في البيت الثاني بسكون الجيم للوزن وذائب آخر البيت الثالث بالذال المعجمة وقد ذكرنا هنا في الأصل عشر تنبيهات * الأول هل الماء المطلق والطهور مترادفان وهو ظاهر كلام القاضي عبد الوهاب وهو ظاهر الناظم والطهور أعظم من المطلق وهو ظاهر صنيع ابن الحاجب وعليه فكل مطلق طهور وليس كل طهور مطلقاً لأن الذي لم يتغير والمتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالزرنيخ والمغرة طهور وليس بمطلق لأن المطلق على هذا القول ما لم يتخالطه شيء أصلاً وهذا خالطه غيره * الثاني في تقسيم ابن الحاجب المياه إلى ثلاثة أقسام القسم الأول المطلق وهو الذي لم يتخالطه شيء ويلحق به في الحكم المخالط بما لا ينفك عنه غالباً القسم الثاني ما خوط بما ينفك عنه غالباً ولم يتغير وفيه تفصيل بين الماء الكثير والقليل وبين أن يكون المخالط الذي لم يغيره طاهراً أو نجساً القسم الثالث ما خوط بما ينفك عنه غالباً وتغير * للتنبيه الثالث في بيان طهارة الحدث والخبث وما تحصلان به من المطلق أو غيره * الرابع في تقييد قول الناظم وتحصل للطهارة إلى آخره بغير الاستنجاء أما الاستنجاء فيكفي في رفع حكم الخبث

﴿كتاب الطهارة﴾

(فصل) وتحصل

الطهارة بها

من التغير بشيء سلمها
إذا تغير بنجس طرها
أو طاهر لعادة قد صلحا
الأذا لازمه في الغالب
كمغرة فطلق كالدائب

ازالة النجاسة بالاحتجار ونحوها ولو مع وجود الماء * الخامس في شمول قول الناطم بما سلم من التغير تغير اللون والطعم والريح وما في ريج من الخلاف * السادس في بيان الطهارات من الاشياء والنجاسة منها لما تقدم من التفصيل بين أن يتغير الماء بطاهر أو بنجس فاحتيج لاجل ذلك الى معرفة الطاهر من النجس وانجر الكلام من ذلك لبيان ما يؤكل كل من الحيوانات وما لا يؤكل كل حيث عدوا من الطهارات ما ذكره وجزأه الا يحرم الاكل أي فلا تعمل فيه الذكاة * السابع في حكم ازالة النجاسة وصفة ازالها مع كونها محقة أو مشكوكا فيها * الثامن فيما يعفى عنه من النجاسات لعسر الاحتراز عنه * التاسع في ذكر فروع بعضها يتعلق بالمياه وبعضها بالنجس والطاهر وبعضها بازالة النجاسة * العاشر في ذكر نظائر جرت عادة الشيوخ بذكرها هنا فيقولون ثمانية مسائل هي من باب ازالة النجاسة ويكفي فيها المسح عن الغسل وثمانية أبواب لا يطلب غسلها الا مع التفاحش وثمانية أشياء تحمل على الطهارة وثمانية تجب مع الذكرك وتسقط مع النسيان فان تعلق لك غرض بشيء من ذلك فراجع في الشرح الكبير

(قوله فصل فرائض الوضوء الى قوله ظهر) لما فرغ من الكلام على الماء الذي تكون به الطهارة شرع في بيان أحكام الطهارة وبدأ بالصغرى لانها المتكررة كثيرا فاجاز ان فرائض الوضوء سبع أو لها لذلك قال في التوضيح وفي ذلك ثلاثة أقوال المشهور الوجوب والثاني لان عبد الحكم نفى وجوبه والثالث أنه واجب لنفسه بل لتحقق اتصال الماء فاذا تحقق اتصاله اطول مكثه أجزأه انتهى ولا يجوز له التوكيل على ذلك الا مع العجز عنه ويتبدل مع صب الماء أو بعده على المشهور * ثانيها الفور ويعبر عنه بالموا لاة ابن بشير الموا لاة أن يفعل الوضوء كله في فور واحد من غير تفريق ابن الحاجب والتفريق اليسير معتقر يريد ولو عمدا والمشهور أنه انما يجب مع الذكر والقدرة فان فرق وضوءه عامدا مخارا ابتداء وضوءه وان فرقه ناسيا بنى على ما فعل منه بنية طال أو قرب وان فرقه عاجزا بنى على بطلان المشهور وأن أطول معتبر بجفاف الاعضاء المعتدلة في الزمان المعتدلي * ثالثها النية والكلام فيها اتباعا للناظم من ثلاثة أوجه الوجه الاول أنها من فرائض الوضوء لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وروى عن مالك عدم وجوبها الوجه الثاني أن محلها في ابتداء الوضوء كما نبه عليه بقوله في بدئه والمشهور أن محلها عند غسل الوجه اذهو أول الفرائض وقيل عند غسل اليدين أولا خليل والظاهر هو القول الثاني وجمع بعضهم بين القولين فقال يبدأ بالنية أول الفعل ويستصحبها إلى أول المقر وض الوجه الثالث في المنوى به واليه أشار بقوله ولينمورفع حدث البيت فذكر أنه ينوي أحد ثلاثة أشياء ارفع حدث أي عن الاعضاء والحدث المنع المرتب على الاعضاء كما مر وما أداها الوضوء الذي هو فرض عليه فيخرج عنه الوضوء لا تجديد ويدخل فيه الوضوء لا نوافل لانه فرض لها كالقصر بضة وكذا الوضوء قبل دخول الوقت لانه فرض في الجلة وان لم يجب في ذلك الوقت بخصوصه وأما استباحة ما كان ممنوعا عنه كالصلاة والطواف ومس المصحف ونحو ذلك فأمرها نوى كفاه وقوله أو مفترض معطوف على رفع على حذف مضاف أي أداء مفترض ووقف عليه بالسكون على لقهر بيعة واستباحة عطاف على رفع أيضا وفاعل فرض يعود على المنع المفهوم من ممنوع وجملة عرض منعه صفة للمنع وقد ذكرنا هنا في الشرح الكبير فائدة في بيان حكمته وجوب النية فيما يجب فيه وفي ضابط ما يجب فيه النية لما لا تجب فيه من الافعال وفي بيان معنى التعبد المقتدر للنية ومعقول المعنى الذي لا يفتقر لها ذكرنا أيضا أحد عشر فرعاً جلها ما يتعلق بالنية * رابع الفرائض غسل الوجه وحده طولاً من منابت الشعر المعتاد إلى منتهى الذقن فيدخل موضع الغم ولا يدخل موضع الصلح وحده عرضاً من الاذن الى الاذن وإلى حده عرضاً أشار بقوله والغرض عم جمع الاذنين ويجب تحليل شعر الوجه دون كشيده في اللحية وغيرها حتى اطلب وعلى ذلك نبه بقوله وشعر * وجه اذا من

﴿فصل﴾ فرائض

الوضوء سبع وهي ذلك

وفورية في بدئه ولينمو

رفع حدث أو مفترض

أو استباحة للمنع

عرض

وغسل وجهه غسله

اليدين

ومسح رأسه غسله

الرجلين

والفرض عم مجمع

الاذنين

والمرقبين عم والكعبين

خلل أصابع اليدين

وشعر

وجه اذا من تحته

الجلد يظهر

تحتة الجله ظهر * وفهم منه أنه لا يجب تخليل كشيئه وهو لا يظهر الجله من تحتة وهو كذلك في الوضوء
 * خامسها غسل اليدين اتفاق المرفقين على المشهور وعلى دخول المرفقين في الغسل نيه بقوله والمرفقين
 هم وقيل لا يجب غسل المرفقين ويجب على المشهور تخليل أصابع اليدين في الوضوء كما فيه عليه بقوله
 خلل أصابع اليدين والأصل في الأمر إذا أطاق الوضوء وأيضاً لو أراد الاستحباب ما خص أصابع اليدين
 وقيل باستحبابه * سادسها مسح الرأس فيجب مسح جميعه على الرجل والمرأة ويمسحان ما طال من
 شعرهما ولا يمسح على خفاء ولا غيرهما يحول بين المسح والشعر ومبدأ الرأس من مبدأ الوجه وآخوه
 ما يحوزه الجمجمة وقيل آخره منبت القفا المعتاد فان مسح بعضه لم يحجز نه على المنصوص ابن مسleme يحجز
 الثانيان وقال أبو الفرج الثالث وقال أشهب يحجز * مسح الناصية * سابعا غسل الرجلين اتفاق
 الكعبين على المشهور وعلى دخول الكعبين في الغسل نيه بقوله والمرفقين عم والكعبين وقيل لا يجب
 غسل الكعبين والخلاف في ذلك كالخلاف في غسل المرفقين ويستحب تخليل أصابع الرجلين على المشهور
 وقيل يجب (قوله سنه الى قوله المختار) لما فرغ من الكلام على الفرائض شرع في بيان السنن فاخبر
 أن سنن الوضوء سبع الاولى غسل اليدين في ابتداء الوضوء قبل دخوله في الاناء وكونه سنة هو المشهور
 وقيل أنه مستحب وفي كونه متعبدا به لم يطلع على حكمته وهو قول ابن القاسم أو معقول المعنى وهو النظافة
 وهو لا شهب قولان وعلى التبعيد يعيد غسلها من أحدث في أثناء وضوئه ويقسمها من كان نظيفا لجسد
 ويحتاج في غسلها الى نية يغسلها مفرقتين وعلى القول بالنظافة عدسه في الجميع قال صاحب التوضيح
 وغيره فسنه مبتدأ والسبع نعمته وغسل خبر وابتداء منصوب على اسقاط الخافض وهو منون الدال
 ومعناه قبل دخوله في الاناء السنة الثانية ردم مسح الرأس ابن عرفة من سنن الوضوء داليدين من منتهى
 المسح لمبدئه الثالثة مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما في مسح ظاهرهما باهمايه وباطنهما بسبابقيه
 ويجعلهما في صماخيه ابن حبيب ولا يتبع غرضونهما ابن يونس مسح داخل الاذنين سنة ومسح
 ظاهرهما قيل فرض والظاهر من قول مالك انه سنة ابن الحاجب وظاهرهما ما يلي الرأس وقيل ما يواجهه
 للاربعه المضمضة وهي ادخال الماء في الفم وخضخضته من شدي الى شدي عجه ومضمضة بغير تنوين
 للوزن الخامسة والسادسة الاستنشاق والاستنثار وهو أن يجذب الماء بانفه وينثره بنفسه وأصبعيه
 ويبالغ غير الصائم وأنكر مالك ترك وضع يده على أنفه عنده عياض الاستنشاق والاستنثار عندنا
 سنتان وعدهما بعض شيوخنا سنة واحدة ابن عرفة وهو ظاهر الرسالة والمدونة السابعة ترتيب الفرائض
 فيما بينهما فيقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين وكونه سنة هو الاظهر
 عند ابن الحاجب ولذا قال الناظم وهذا المختار وقيل ان الترتيب بين الفرائض واجب وراه على عن مالك
 ثالث الاقوال يجب مع الذكر ويسقط مع النسيان وانظر حكم مالونكس ناسيا ومتعمدا في الكبير (قوله
 وأحد عشر الى قوله بقدمه) أخبر أن فضائل الوضوء أي مستحباته أحد عشر ولما صار لفظ عشر مع ما قبله
 بسبب التركيب كالسكاة الواحدة جاز تسكين أوله تخفيفا كما فعل الناظم الفضيلة الاولى التسمية أي أن يقول
 أول الوضوء بسم الله وهو من المواضع التي تشرع فيها التسمية الثانية أن يتوضأ في موضع طاهر لثلاث طار
 شئ على ثوبه أو بدنه ان كان الموضع متنجسا الثالثة تقليل الماء من غير تحديقها ذليل الناس فيما يكفيهم
 من الماء سواء بل هم مختلفون بحسب الكثافة والرطوبة والفرق والخرق الرابعة أن يجعل الاناء عن يمينه
 لانه أمكن له في تناوله كما في الرسالة عياض اختار أهل العلم أن ماضاق عن ادخال اليد فيه يضعه عن يساره
 الخامسة الغسل لثانية والثالثة بمعنى أن تكرر المفسول ثلاثا مستحب وهو المشهور وظاهر النظم أن
 القسامين مفضيلة واحدة وهو الذي شهره في التوضيح وقال ابن ناجي كل واحدة فضيلة مستقلة وهل

سننه السبع ابتداء غسل

اليدين

وردم مسح للرأس مسح

الاذنين

مضمضة استنشاق

استنثار

ترتيب فرضه وذالمختار

وأحد عشر الفضائل

أت

تسمية وبقة قد طهرت

تقليل ماء وتيامن الانا

والشفع والتثليث في

مفسولنا

بدء الميامن سواك أو

ندب

ترتيب مسنونه أو مع

ما يجب

و بدء مسح الرأس من

مقدمه

تخليله أصابعه بقدمه

الربلان كغيرهما أولا فضيلة في تكرار غسلهما لان المقصود منه الاتقاء لانهما محل الاقذار غالبا قولان
 السادسة البداءة بالميا من قبل الميا سي على المشهور وفي المداينة من على راس مسعود ما نبالي به انما يماننا
 أو بايسارنا السابعة السواك ولو يصعبه ان لم يجلس غيره والاخضر لغير الصائم أحسن واستحسن اذا بعد ما
 بين الوضوء والصلاة أن يعيده عند صلاته ويستاك بالسبابة والابهام قيل من اليمنى وقيل من اليسرى
 وينبغي أن يكون ذلك برقى لا بعنف للثامة ترتيب اللسان فيها بينها فيقسم غسل اليدين على المضمضة
 والمضمضة على الاستنشاق قال في التوضيح وأما ترتيب المسنون مع المسنون فمستحب وانما زاد قوله
 ونصب وان استغنى به من تعادله في الفضائل للقافية والله أعلم بالثامة ترتيب اللسان مع الواجبات
 فيقسم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه ويقدم مسح الاذنين على غسل
 الرجلين ويؤخره عن مسح الرأس العاشرة أن يبدأ في مسح رأسه من مقدمه وحكي فيه أن رشده ولا
 بالمنية الحادية عشر تحليل أصابع الرجلين (قوله وكره الزيداني قوله ما حددا) أخبر أن ما فرضه في
 الوضوء المسح كالرأس والاذنين يكره فيه الزيادة على الفرض أي على ما فرضه وفيه الشارع وهو المسح
 ورده في الرأس والمرة الواحدة في مسح الاذنين فاطلق للفرض على التقدير وأن ما فرضه الغسل يكره فيه
 الزيادة على القدر الذي حدده الشارع فيه وهو الثلاث على خلاف في الرجلين كما تقدم وكلامه صريح في
 كراهة الغسلة الرابعة قال في التوضيح ونحوه في المقدمة قال عبد الوهاب والبخمي والمازري بل تمنع ونقل
 سند اتفاق المذهب على المنع وهذا اذا تحقق فعل الثلاث وأما اذا شك هل غسل اثنتين أو ثلاثا فقولنا يأتي
 باخرى قياسا على الصلاة وقيل لا يأتي بشيء خوف من الوقوع في محرم أو مكروه على القولين المتقدمين
 (قوله وعاجز الفور الى قوله معتدل) تقدم أن الفور وهو الموالاة من فرائض الوضوء وان المشهور وجوبه
 مع الذكر والقسرة وسقوطه مع للعجز والنسيان وأخبر هنا أن من أدخل به عاجزا كمن اخذ من الماء
 ما يكفيه فأريق له في أثناء وضوئه ثم وجده ماء آخر كمال طهارته فان لم يجده الا بعد طول من اراقة مائه
 بطل ما فعل من وضوئه وأبدأه من أوله وان وجد الماء باثر اراقة مائه الاول فإنه يعتد بما فعل ويكمل
 وضوؤه والطول هنا معتبر بالزمان الذي تجف فيه الاضغاء المعتدلة في الزمان المعتدل فقوله الاعضاء هو
 على حذف الصفة أي المعتدلة يدل عليه قوله في زمان معتدل وفهم من قوله وعاجزان الناسي ليس حكمه
 كذلك وهو كذلك فاذا فعل بعض الوضوء ونسي باقيه ثم تذكر فانه ينبغي على ما فعل ويكمل ما بقي ويجدد
 له الثانية وسواء تذكر بالقرب او بعد طول (قوله اذا كفره الى قوله ما حضر) أخبر أن من نسي من
 وضوئه شيئا فلما أن يكون ذلك المنسي فرضا أو سنة فان كان فرضا لم يذكره الا بعد طول فانه يفعل المنسي
 فقط ولا يعيد ما بعده وان ذكره بالقرب في فعله ويعيد ما بعده الى آخر وضوئه فان لم يذكره في الوجهين حتى
 صلى بطلت صلاته وأعادها بدأ لانه صلاها بلا وضوء وان كان المنسي سنة فانه يفعله وحده لما حضر وقته
 أي لما يستقبل من الصلوات يريد ولم يعد ما صلى قبل أن يفعله ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب والله أعلم
 وفهم كون الترتيب في المسكتين على وجه النسيان من قوله اذا كفره وضوئه من قوله ومن ذكر سنته لا يقال
 ذكر الامم النسيان هذا حكم الترتيب نسيانا وأما من ترك شيئا من وضوئه عامدا فلما أن يترك أيضا فرضا
 أو سنة وأما أن يريد فعله بالقرب أو بعد طول فان ترك فرضا عمدا واطال بطل وضوؤه لاختلاله بالمرواة
 عمدا اختيارا وان أراد فعله بالقرب فهو كمن نكس ناسيا وتذكر بالقرب يفعل المتروك ويعيد ما بعده
 وان ترك سنة متعمدا وصلى استحب له ان يعيد في الوقت

(قوله فصل نواقضه الى قوله من كفر) ذكر في هذه الايات نواقض الوضوء وهي على قسمين احداث
 واسباب فالحدث ما ينقض بنفسه وهو البول والغائط والريح والمذي والودي والمني في بعض صورته والسبب

وكره الزيد على
 الفرض لدى
 مسح وفي الغسل على
 ما حددا
 وعاجز الفور بى مالم
 يطل
 يذهب الاعضاء في زمان
 معتدل
 ذا كفره بطول
 يفعله
 فقط وفي القرب الموالى
 يكمله
 ان كان صلى بطلت
 ومن ذكر
 سنته يفعلها لما حضر
 (فصل) نواقضه ستة
 عشر
 بول وريح سلس اذا
 نسر
 وغائط نوم ثقيل مذي
 سكر وانجاء جنون
 وودي
 لمس وقبلة وذا ان
 وجدت
 لثمة عادة كذا ان قصدت
 لطاف امرأة كذا
 مس الذكر
 والشك في الحدث كفر
 من كفر

ما كان يؤدى الى خروج الحدث كالنوم فانه مؤدى الى خروج الریح والملازمة فانه مؤدى الى خروج المندى
مثلا وقوله ستة عشر يعنى باعتبار مجموعها من الاحداث والاسباب وما يؤتى الى الحدث كالردة والشد في
الطهارة وباعتبار تنوع زوال العقل الى أربعة أوجه بنوم أو اغشاء أو سكر أو جنون وقد خلط الناظم
الاحداث بالاسباب على حسب ما سمح له بالنظم وقوله بول وريح هما من الاحداث وصراجه بالريح الخارج
من البول والخارج من القبل فانه لا ينقض قوله سلس يشمل سلس البول والريح والمندى والاسم خاصة
فعطفه على البول والريح من عطف عام على خاص * وحاصل كلامه أن الوضوء ينقض بخروج البول
والريح المعتادين وبالسلس وهو الخارج المعتاد اذ خرج على غير العادة كان سلس بول أو ریح أو غيرهما
كما صرح الآن بالنقض بالسلس مقيد بما اذا كان اتيانه أقل من انقطاعه كما نبه عليه بقوله اذا نذر أى قبل وهو
بالحال المهمة وفهم منه أنه اذا لم يقل لا ينقض وهو كذلك وهذا المفهوم صادق بما اذا كان اتيانه أكثر من
انقطاعه فلا ينقض ولكن يستحب منه الوضوء ما لم يكن بردا أو ضرورة وصادق بما اذا تساوى زمن اتيانه
وانقطاعه ولا ينقض أيضا على المشهور ما ان لم يفارق أصلا فلا فائدة في الوضوء منه فلا يجب ولا يستحب
وهذا التفصيل انما هو في سلس لم يقدر على رفعه أما ما قدر على رفعه بما دأب أو تمس أو تكاح في سلس المندى
مثلا فانه ينقض ما لم يقع على المشهور قوله وغائطه من الاحداث كما تقدم قوله بنوم ثقيل النوم من الاسباب على
المشهور وقيل من الاحداث وعلى المشهور من كونه سببا فيمنقض ان كان ثقيلًا كما ذكر الناظم وهو شامل
للتثقل الطويل ولا اشكال في كونه ناقضا للتثقل القصير وفي النقص به قولان مشهورهما النقص وعلامة
التثقل أن تسجل حبوته أو يسيل لعابه أو تسقط السبعة من يده أو يكلم من قريب ثم لا يتفطن لشيء من ذلك
وفهم من قوله ثقيل أن النوم الخفيف لا ينقض وهو كذلك وسواء كان طويلا أو قصيرا لكن يستحب
الوضوء من الخفيف الطويل والحاصل ان الاقسام أربعة ثقيل ينقض قصيرا كان أو طويلا وخفيف
لا ينقض طويلا كان أو قصيرا وهذه طريقة اللزومي قوله مندى بالندال المعجمة الساكنة وهو من الاحداث
كما تقدم قال في الرسالة وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ عند الملاعبة أو التذكر وهل
يجب منه غسل جميع الذكر أو موضع الاذى فقط قولان وعلى غسل موضع الاذى فقط فلا نية في غسله
وعلى القول بغسل جميعه فهل يفتر غسله لنية أولا قولان وعلى اقتضائه لنية في بطلان صلاة تاركها
قولان وفي بطلان صلاة من غسل موضع الاذى فقط قولان قوله * سكر و اغشاء جنون ودى
* الودى من الاحداث والثلاثة قبله من الاسباب وقد جعل للناظم كل نوع من أنواع زوال العقل أى
استقراره ناقضا مستقلا واصطلاح غيره أن يعد زوال العقل ناقضا واحداً بسبب زوال بنوم أو اغشاء أو سكر
أو جنون كما في الرسالة وغيرها ولا فرق في السكر والاغشاء بين أن يطول أولا ولا فرق في الجنون بين أن
يكون بهر ع أو لا والودى بالندال المهمة ساكنة قال في الرسالة وهو ماء أبيض خافى يخرج باثر البول يجب
منه ما يجب من البول قوله لس وقبلة هما من الاسباب أيضا واعلم أن سطلق التقاء الجسمين يسمى مسافان
كان الجسم يسمى مباشرة وان كان باليد يسمى لساوان كان بالغم على وجه مخصوص يسمى قبلة قوله وذا ان
وجدت * لذة عادة كذا ان قصدت * الاشارة للحكم المتقدم وهو النقص باللس والقبلة أى يشترط
النقص بهما أحدهما من انما يوجد اللذة المعتادة أى سواء قصدها اللامس أم لا أو قصدها أى اللذة سواء
وجدتها أم لا وفهم منه ان اللامس اذا لم يقصد لذة ولا وجدها فلا ينقض وهو كذلك وأما المحوس فاني وجد لذة
انقض وضوؤه فلا وفهم من قوله لذة عادة ان لس من لا يلائم بله عادة كالحرم والصغيرة التى لا تستهوى
لا ينقض الوضوء وهو كذلك وهذا ان لم يقصد ولم يجد فان قصد الفاسق الاتناذ بالحرم أو وجدها فلا ينقض ولو
قصد في الصغيرة ووجدها فلا وضوء وهذا التفصيل في اللس ولا اشكال وقريب منه في القبلة فان كانت لحرم

أو صغيرة لا تشتهى فلا نقض وقيل غيرهما ان قصد لئلا أو وجدها نقضت كاللحم وان لم يقصد بالقبلة لئلا ولا وجدها فقولا ان أحدهما يجنب الوضوء الثاني لا وضوء زاد ابن عرفة ثالثا ان كانت على الفم نقضت والا فلا وفي المدونة ولا شيء على من قبضته امرأته على غير الفم الا ان يلتذا بن الحاجب والمشهور ان القبلة في الفم تنقض لازوم اللذة قوله الطاف صرأفه من الاسباب أيضا ومعناه أن تدخل المرأة يدها بين شفرى فرجها وفهم منه أن مسها لفرجها دون الطاف لا ينقض وهو كذلك على رواية ابن أبي أويس وروى ابن زياد نقض الوضوء بالمس ألفت أم لا قوله كذا مس الذكركر هو من الاسباب أيضا وإنما ينتقض الوضوء بمس الذكر على المشهور اذا مسه بباطن كفه أو بباطن أصابعه أو بجنبها كما صرح الناطم بذلك في الغسل حيث قال تبدأ في الغسل بفرج ثم كف * عن مسه بطن أو جنب الا كف * أو أصبع

قال في الطراز اذا مسه بين أصبعيه أو بحرف كفه أو بأصبع زائدة انتقض على ظاهر قول ابن القاسم انتهى ولا فرق في مسه بما ذكر بين ان يكون للذة أو لغير لذة عمدا أو سهوا فالنقض مطلقا على المشهور فان مسه من فوق حائل فلا نقض ولو كان الحائل خفيفا على المشهور قوله والشك في الحديث يعني أن من توضأ ثم شك هل هو باق على وضوءه أو انتقض وضوءه فانه يجب عليه الوضوء قال في الرسالة ومن أيقن بالوضوء وشك في الحديث ابتداء الوضوء في ابن يونس من ايقن بالوضوء ثم شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه الا أن يكون مسه كحاجلا تلزمه عادة من وضوءه ولا صلاحا انتهى وجوب الوضوء اتر جميع احتمالات حصول الحديث احتياطا فهو من باب النقض بالحديث وفي المسئلة خلاف انظر الكبير قوله كفر من كفر يعني ان المسلم اذا توضأ ثم ارتد أي كفر بالله تعالى فعوذ بالله من ذلك ثم رجع الى الاسلام قبل أن يحل له ما ينقض وضوءه فان وضوءه ينتقض برده لقوله تعالى لئن أثمرت كذبكم بطنان عملكم لوفي كون الردة موجبة للوضوء وهو المشهور كما عند الناطم أو لغسل قولان حكاهما ابن العربي وفي المسئلة قول ثالث بالتفصيل انظر الكبير (قوله ويجب الى قوله دم) الاستبراء هو استخراج ما في المحلين من الاذى قال ابن الجلاب وفي التوضيح هو استخراج ما في المخرجين والاختيان بالمسئلة البول والغائط ومعنى كلامه أنه يجب على قاضي الحاجة أن لا يبادر بالاستنجاء بالماء ولا بالاستجمار بالاستجمار مثلا بل يتر بص حتى تنقطع مادة الخارج من المحلين ويخرج من ذلك ما قدر على إخراجه ويدرك انقطاع ذلك بالاحساس به ولا اشكال في ذلك في محل الغائط والبول من المرأة وأما البول من الرجل فانه يبقى في الذكر بقية ما خرج فلذلك أمر بان يسلمته سلما خفيفا وينتزه ترا خفيفا كما نبه عليه بقوله مع * سلت وتتر ذكر والشددع * وصفة ذلك ان يأخذ ذكره يدسره ويجعله بين سبائته واهمامه ويمرهما من أصله الى آخره وانما أمر بترك السلت لانه يرخى المثانة ولا تحدد في المرات لان أمزجة الناس مختلفة الشيخ زروق وقد جرب لطول البول أن يمر بأصبعه بين السبيلين فانه يدفع الحاصل و يمنع الواصل اللخمى من عادته احتباس بوله فاذا قام نزل منه وجب أن يقوم ثم يقعد اه هذا حكم الاستبراء وصفته وأما ازالة ما على ظاهر المخرجين من الاذى بالماء أو بغيره فهو من باب زوال النجاسة وحكمه يأتي ولفظ الاختيان يقرأ في النظم بنقل حركة الهمزة للساكن قبلها للوزن والترمنة فوقية ساكنة ثم راء جذب بخفاء قاله الجوهري وسات في النظم بكسرة واحدة لانه مضاف في التقاء ياء مثل ما أضيف له تروا لئلا مفعول مقدم ومعنى دع ترك (قوله وجاز الى قوله انتشر) يعني ان الاستجمار بالحجر ونحوه يجوز أي يكفي عن الاستنجاء بالماء في بول الذكر وفي الغائط ما لم ينتشر ذلك المذكور من بول أو غائط عن المخرج كثيرا فلا بد فيه حينئذ من الاستنجاء بالماء وفهم من قوله ذكر أن بول المرأة لا يكفي فيه الاستجمار ولا بد من الماء أيضا وهو كذلك وكذلك يتعين الماء في المني والمني حيث يجب منه الوضوء فقط كما يأتي أولن فرضه النيم اذا كان معه من الماء ما يزيل به النجاسة وكذا

ويجب استبراء
الاختين مع
سلت وتتر ذكر
والشددع
وجاز الاستجمار من
بول ذكر
كفاط الاما كثيرا تنشر

بتعين الماء في الحيض والنفاس لمن فرضها التيمم كافي المني والاستنجار مسح المخرج من الذي يجبر
أو غيره مما اجتمعت فيه شروط انظرها وما يتعلق بها في السبيل والاستنجاء ازالة النجاسة الخارجة من
المخرجين أو من أحدهما بالماء المطلق عن ظاهر المحل الذي خرجت منه والاستنجاء والاستنجار من باب
زوال النجاسة يجب مع الذكر والقدرة وبسقط مع العجز والنسيان كما يأتي ان شاء الله ويكفي الاستنجار
فيما ذكر ولو مع وجود الماء على المشهور وقال ابن حبيب انما يكفي مع عدم الماء لامع وجوده والجمع بين
الاستنجار بالاستنجار ونحوها والاستنجاء بالماء أولى من الاقتصار على أحدهما فان كان مقتضرا على
أحدهما ولا بد فالأقتصار على الماء أولى من الاقتصار على الاستنجار وظل المطالب في الاستنجار الاقناء من
غير تعيين عدد أو تعدد مع الاقناء قولان وعلى الثاني فهل تكفي ثلاثة أحجار للخارجين معا أو لكل مخرج
ثلاثة قولان وفي اجزاء حجر ذي ثلاث شعب قولان وفي اصرارها على جميع المحل أو لكل جهة واحد
والثالث لا وسط قولان حكى هذه الاقوال ابن الحاجب

(قوله فصل في فروض الغسل الى قوله والتوكيل) أخبر أن فرائض الغسل أربعة أو لها ثمانية وعندها عبر بالقصد
ووصفه بيجتهد أي يطلب حضوره عند ابتداء الغسل لان المطالب أن تكون النية مصاحبة للنوى قال في
التوضيح واتفق هنا على وجوب النية أي ولم يختلف فيها كفاي الوضوء وينوي ان كان الغسل واجبا رفع
الحدث الا كبر أو استحبابه الممنوع أو الفرض كالوضوء وحل النية عند الشروع في الغسل أما عند ازالة
الذي ان بدأ به كاهو المستحب أو عند غيره مما بدأ به فان نوى عند ازالة الذي فلا يحتاج الى إعادة غسل
ذلك المحل لان ازالته لا تقتضي نية وتكفيه غسلة واحدة لازالة الذي ورفع الحدث خلافا لابن مسleme وابن
الجلاب ومن قال بقولهما وأنه لا بد من تقسيم طهارة المحل على غسل رفع الحدث وعليه فيعيد الاستنجاء
وينوي الجنابة في هذا الاستنجاء الثاني * للثاني من فروض الغسل الفور وهو الموالاة بحيث يغسل
الغسل كله في دفعة واحدة عضوا بعد عضوا الى أن يفرغ والتأخير اليسير مغفر والكثير ان فعله عامدا أي
غير ناس لكونه في حالة الغسل مخنارا أي غير مضطر لذلك فهو مبطل لما فعل ويبتدئه من أوله وان فعله ناسيا
ثم نه كرو لو بعد طول كمل ما بقي وصح غسله وان فعله عاجزا لفرغ مائه مثلاً ثم وجد ما يكمل به غسله
من الماء فان وجد بالقرب كمل وصح ما فعل قبل ذلك وان لم يجد الا بعد طول بطل غسله وابتدأه من أوله
والطول هنا قدر ما تحب فيه الاعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل كالوضوء الثالث بذلك أي لجميع البدن
وعلى ذلك نبه بقوله عموم ذلك ويتدلك بيده فان لم تصل يده لبعض جسده ذلك بخرقة أو سبيل أو استناب
غيره على ذلك من يجوز له مسامحة كالزوجة والامة أي موضع كان فان كان المعجوز عنه غير ما بين السرة
والركبة وكل على ذلك من شاء وعلى ذلك كله نبه بقوله في البيت الثالث

* وصل لما عصى بالنديل * البيت أي شق عليه ذلك وأجرى ما عجز عنه رأسا الرابع تحليل الشعر
وظاهره سواء كان كثيفا أو خفيفا كان شعر لحية أو رأس أو غيرها كان مضافا أم لا وهو كذلك
مالم يكن ضفره مشدودا بحيث لا يدخله الماء فلا بد من حله وارضائه ولما قسم وجوب ذلك لجميع البدن
استنتج عن ذلك وجوب متابعة المغابن والحفاظة عليها فقال مصدرها بالفاء المؤذنة بتسبب ما بعدها فليعلم
فتابع الخفي البيت وقوله مثل الركبتين والابط كل منهما على حذف مضاف أي مثل طي الركبتين وتحت
الابط والرفع أصل للفخذ من القدم بين الاليتين هو الشق الذي بين الفخذين من خلف وانما نبه على
هذه المواضع بالخصوص وان دخلت في وجوب غسل جميع البدن لكونها مغابن بنوعها الماء فقد يغفل
عنهما فاعتنى بتذكرها ليحافظ عليها ويدخل في قوله مثل الركبتين ما يلي الارض من القدم وعمق
السرة وتحت الحلق وأجرى تحليل اصابع يديه ونحوها كما في الرسالة وقوله وصل لما عصى بالنديل الى آخره

(فصل في فروض الغسل)

قصد يجتهد

فوق عموم ذلك تحليل

الشعر

فتابع الخفي مثل

الركبتين

والابط والرفع وبين

الاليتين

وصل لما عصى بالنديل

ونحوه كالحبل والتوكيل

تقدم يمانه في الفريضة الثالثة (قوله سننه الى قوله الاذنين) أخبرنا عن الفصل اربعة الاولى الموضحة
 يريده مرة واحدة الثانية غسل اليدين أي مرة أيضاً الى السكوعين وذلك في ابتداء غسله قبل ادخالهما في
 الاناء وعلى ذلك نبه بقوله به أي في الابتداء انظر الكبير الثالثة الاستنشاق يريده مرة واحدة أيضاً وكتفى
 به عن الاستنشاق بناء على انه من تمام الاستنشاق الرابعة مسح ثقب الاذنين وهو الصماخ نقوله ثقب على
 حذف مضاف أي مسح ثقب الاذنين وأما جادة الاذنين فلا خلاف في وجوب غسلها (قوله مندوبه الى
 قوله خذها) أخبرنا مستحبات الغسل سبعة أو طارئة يبدأ بغسل ما فرجه أو جسده من الذي يعني
 بعد غسل يديه أولاً على وجه الاستية كما تقدم في لسان وهو يعيد غسل محل الذي بنية الجنابة أولاً ولا تقدم ان
 فيه خلافاً الثاني التسمية الثالث أن يفيض الماء على رأسه ثلاثاً قال في التوضيح الفرض مرة واحدة
 وليس في الغسل شيء يندب فيه التكرار الا الرأس اهـ وهذا بعد أن يخلل شعر رأسه ببلل أصابعه كما في
 الرسالة وغيرها ولم يذكره الناظم للاربع تقديم أعضاء الوضوء لشرفها وغسلها بنية الحدث الاكبر
 ولذلك يغسلها مرة واحدة اذ لا فضيلة في تكرار الغسل لنفس غسلها واجب اذ هي من جملة بدنه الذي وجب
 عليه غسل جميعه والمستحب انما هو تقديمها على غيرها الخمس وينوي بغسلها الجنابة وان نوى الوضوء
 أجزأه التوضيح ولو نوى الفضيلة وجب عليه إعادة غسلها وظاهر النظم استحباب تقديم أعضاء الوضوء
 كلها حتى الأرجل وهو كذلك على المشهور قليل يؤخر غسلها الى آخر غسله ثالث الاقوال يؤخره ان كان
 الموضع وسخاً وقرأ لفظ الوضوء في النظم بحذف الميزة للوزن الخامس قلة الماء من غير ثوبه كما تقدم
 في فضائل الوضوء السادس البدء بأعلى البدن قبل أسفله السابع البدء باليمان قبل الميسر قال ابن بشير من
 فضائل الغسل ان يغسل الأعلى فالأعلى والأيمن فالأيمن وضمر خذها لاستحباب البدء بالأعلى والأيمن
 (قوله تبدأ الى قوله ما فعلته) البدء في الغسل بغسل الفرج تقدمت للناظم في ضمن استحباب البدء
 بغسل الذي وأما أعاده لترتب عليها ما ذكر بعدها من ان الغسل اذا غسل في فرضه بطلب منه ان يكف
 ويحسب عن مسه بطن السكف أو جنبها أو بطن الأصابع أو جنبها ليكفيه الغسل عن الوضوء فاذا وقع ونزل
 ومسه بما ذكر في أثناء الوضوء فانه يعيد ما فعل من أعضاء الوضوء يريده وان مسه بعد كمال الوضوء في أثناء
 غسله أو بعد الفراغ من الغسل فانه يعيد غسل جميع أعضاء الوضوء ولا خصوصية في هذا المعنى لاس بل
 جميع النواقض كذلك وانما خصه لسكونه الغالب فضوئيه للترجيح وقوله بطن بكسرة واحدة لانه مضاف
 في التقدير لمثل ما ضيف له جنب وقوله أو أصبع عطف على الاكف مدخول لبطن وجنب أي أو بطن
 أصبع أو جنبها (تنبه) اذا أحدث الغسل في أثناء غسله بمس أو غيره فهل تفترع عاداته لغسل أعضاء
 الوضوء لنية أم لا في ذلك تفصيل فان أعاد غسلها في أثناء الغسل قل كماله فاختلف في ذلك الشيخان فقال
 ابن أبي زيد يجب عليه تجديد النية وان لم يجددها لم يحز ثبوت ذلك عن وضوئه وقال القاسمي يحز ثبوت وانظر
 مبني الخلاف بينهما في الكبير وان لم يعد غسلها الا بعد كمال الغسل فاما الشيخ أبو محمد فيقول بتجديده
 النية من باب أولى وأما الشيخ أبو الحسن القاسمي فهل يلزم عنده تجديد النية لا قضاء للطهارة الكبرى
 أم لا لان الفصل يسير قولان للأخيرين قاله المازري ونقله في التوضيح وأما ان لم يحدث الا بعد كمال الغسل
 فلزمنية الوضوء اتفاقاً ويتوضأ ثلاثاً ثلاثاً والله تعالى اعلم (قوله موجه الى قوله استحال) لما ذكر
 فرائض الغسل وسننه ومستحباته شرع في بيان موجباته بكسر الجيم أي اسبابه فذكر اربعة الاول والثاني
 انقطاع دم الحيض والنفس فقوله حيض نفاس على حذف مضاف أي انقطاعهما لثالث الانزال وهو
 خروج المنى المقارن للذة المعتادة فان خرج بغير لذة أصلاً كن ضرب أو لدغته عقرب فأمنى أو خرج للذة
 لكن غير معتادة كمن حلك لعرج أو ركب دابة فأمنى فلا غسل عليه بل يتوضأ فقط فان خرج للذة

سننه مضحضة غسل

اليدين

به والاستنشاق ثقب

الاذنين

مندوبه البدء بغسله

الذي

تسمية تثليث رأسه

كذا

تقديم أعضاء الوضوء

قلة ما

بدء بأعلى ويمين

خذها

تبدأ في الغسل بفرج

ثم كف

عن مسه بطن أو

جنب الاكف

أو اصبع ثم اذا مسه

اعد من الوضوء ما فعلته

موجبه حيض نفاس

انزال

مغيب كمره بفرج

استحال

معتادة لكن بعد هذا ما جلة المشهور وجوب الغسل الرابع مغيب الحشفة وتسمى السكرة وهي رأس الذكر في فرج آدمي أو غيره أنى أود كرسى أو ميت بالعاظ أم لا أنزل أم لا في قبل أو دبر وإلى هذا التعميم في مغيب الحشفة أشار بقوله استعجال اذهو مصاص استعجل إذا أطلق وأرسل ولم يقيح وقد عد ابن الحاجب موجبات الغسل أربعة الأولى الجنابة وهي ما يخرج النى المقارن للذة المعتادة وما بمغيب الحشفة في الفرج الثاني انقطاع دم الحيض والنفاس الثالث الموت وسيأتي للناظم في محله الرابع الإسلام لأنه جنب على المشهور ولم يصرح الناظم بالرابع لأن راجعه في الجنابة بالانزال أو بمغيب الحشفة بناء على المشهور من أن غسل الكافر إذا أسلم للجنابة لا فعليه أو على المشهور لو أسلم قبل أن يجنب عليه غسل فلا غسل عليه انظر الكبير فقد ذكر نافية في هذا المحل فروعا حسنة تتعلق بموجبات الغسل وذكرنا أيضا ثلاثة فصول الأولى في تعريف الحيض والنفاس والثاني في معرفة قدرهما وقدر لظهور علامته والثالث في تقسيم النساء إلى مبتدئة ومعتادة وحاصل ثم فروعا حسنة تتعلق بذلك (قوله والاولان الى قوله ولم تعد موالى) ذكر في البيت الاول وبعض الثاني بعض موانع الحدث الاكبر فاخبر ان الحيض والنفاس وهما اللذان يعنى بالاولين لتصديره بهما في البيت قبل هذين بمنع الوطء ويستمر المنع منه الى ان تفتسل فلا يجوز وطء الحائض والنفاس حالة جريان الدم اتفاقا ولا بعد انقطاعه وقبل الاغتسال على المشهور وأخبار ايضا ان الانزال ومغيب الحشفة وهما اللذان يعنى بالآخرين بمنع قراءة القرآن يربو ويستمر المنع الى الاغتسال أيضا وهذا هو المشهور ويقرأ الآخران بما همزة وكسر الخاء من غير ياء بعدها بالنقل للوزن وجملة خلاصة قرآنوفهم من كلامه ان الحيض والنفاس لا يمنعان القراءة وهو كذلك على المشهور وأن الانزال ومغيب الحشفة لا يمنعان الوطء وهو كذلك ثم أخبر ان السكك من الحيض والنفاس والانزال ومغيب الحشفة يمنع من دخول المسجد والحاصل ان دخول المسجد يقتضي السكك والوطء يمنع الحيض والنفاس ودون الجنابة وقراءة القرآن تمنعها الجنابة ودون الحيض والنفاس قوله وسهوا الاغتسال الى آخره يريد ان حكم السهوى في الغسل كالسهوى في الوضوء الا في صورة واحدة وهي ان ترك لمعة من غسله ثم تذكرها بالقرب فانه يغسلها ولا يهيد ما بعدها وهو المعبر عنه بالموالى كما نبه عليه بقوله ولم تعد موالى امان لم يتذكرها الا بعد طول فانه يغسلها فقط كما في الوضوء وان لم يتذكر حتى صلى فعل المنسى وأعاد الصلاة وقد تقدم هذا المعنى في شرح قوله ذكر فرجه بطول يفعله البيهتين فراجع ان شئت وتنبه بعضهم أوله مضارع أعاد فلما جزم لم يندفت ياؤه لاجتماع ساكنين وموالى مفعوله أصله موالى فاحذف الالف على لغز بيعة ثم حذفت الياء تخفيفا ونون اللام ثم وقف عليه بالسكون ولو قرئ بالياء المثناة من تحت مبنيا لكانت موالى نائبة لكان أسهل

(قوله فصل تخوف الى قوله التيمم) ذكر في هذا الفصل التيمم وأحكامه والتيمم في اللغة التصدق قال تعالى ولا تيمموا الخبيث أى لا تقصدوه وفي الشرع طهارة ترابية تشمل على مسح الوجه واليدين ليستباح بها ما منعه الحدث قبل فعلها عند العجز عن المساء انظر الكبير وكلام الناظم في التيمم ناثر على ستة فصول الفصل الاول في السبب الناقل من الماء الى التيمم الفصل الثاني ما يفعل بالتيمم الفصل الثالث ما يقيم له وما لا يقيم له الفصل الرابع في فرائضه وسننه ومبطلات وجباته الفصل الخامس في وقت التيمم وهو من جملة الفرائض الفصل السادس فيما ينقض التيمم وما لا ينقضه لكن تعاد الصلاة معه في الوقت فأشار بهذا البيت الى الفصل الاول وأمر ك أن تعوض التيمم من الطهارة بالماء أى تجعله بدلا منها اما تخوف ضر يلحقك في استعمال الماء أو لعدم وجود الماء اما لا فرق في الطهارة التي يعوض عنها التيمم بين الكبرى والصغرى فكما يقيم الحدث المحدث الاضطر لمأذرك من خوف ضر أو عدم ماء فكذلك يقيم المحدث الحدث الاكبر لجنابة أو حيض أو نفاس أو خوف مما ذكر فية تيمم تخوف حدث مرض أو زيادة ان كان

والاولان منعا للوطء الى غسل والآخران قرآنا حلا والكل مسجد أو سهوا الاغتسال مثل وضوئك ولم تعد موال فصل تخوف ضر أو عدم ما عوض عن الطهارة التيمم

حاصلاً أو تأخر البراءة وهب وقيم المبطون إذا كان لا يقدر على الوضوء وكذلك المار في البحر أو كان الماء معه ما إذا لم يقدر على الوضوء به لضعفه ما أولعصر الماء بهما بين الثمار وقيم الصحيح إذا خاف نزلة أو جنى وكذا يقيم من يصلي على الوضوء والصلاة قائماً فحضر الصلاة ومضى عرقه وخاف أن قام بفقره ودامت علمته فيقيمهم ويصلي للقبلة بماء فان خرج الوقت قبل زوال عرقه لم يهد وكذا يقيمهم من غسله ماء ان ترضأ به خاف العطش سواء خاف الموت أو الضرر وكذا يقيمهم خوف العطش حيوان غير آدمي ابن الحاجب وكظن عطشه عطش من معه من آدمي أو دابة اه فان كان معه كلب أو خنزير فإنه يقتلهما ولا يدع الماء لاجلهما وقيمهم من خاف على نفسه من اصول أو صباع اتفاقاً وكذا من خاف على ماله على المشهور وهذا بعض ما يتعلق بالسبب الاول في كلام الناظم وهي خوف الضرر وأما ما يتعلق بالسبب الثاني وهو عدم الماء فان تحقق عدمه تيمم من غير طلب اذ طلب ما يتحقق عدمه مذهب وان لم يتحقق عدمه فان تحقق وجوده أو ظنه أو شك فيه أو توهمه فيجب عليه ان يطلبه فان طلبه ولم يجده تيمم والطلب يختلف فليس من ظن عدم الماء كمن شك ولا شك كالتوهم بل طلب الاول أقوى من الثاني وطلب الثاني أقوى من الثالث وليس الناس أيضاً في القوة والضعف سواء فليس الرجل كالمراة غالباً ولا الشاب كالشيخ قالوا يجب على كل أحد أن يطلب الماء طلب لا يشق بمثله قال مالك من الناس من يشق عليه نصف الميل وكذا يقيمهم من وجد ماء لا يسكفه لظهارته وكذا المريض الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجد من يناوله اياه وكذا من وجد ماء في برء مثلاً ولم يجز الآلة التي ترصه اليه كالحبل والعلو وقد ذكرنا من هذا المعنى في هذا المحل من الشرح الكبير فروعا عدة فراجعها ان شئت (قوله وصل الى قوله به يحل) ذكر في هذا البيت الفصل الثاني وهو ما يفعل بالتيمم فامر من يقيم للفرض أن لا يصلي بذلك التيمم الا فرضاً واحداً وهو التيمم له فان صلاه جازله وحل له ان يصلي بذلك التيمم على الجنازة وأن يصلي به سنة غير صلاة الجنازة كالوترين تيمم للعشاء وصلاها اذا كان ذلك متصلاً بالفرض الذي تيمم له وظاهر كلام الناظم وغيره ان هذا الحكم عام للمريض والمسافر والحاضر الصحيح وأن كل واحد منهم يجوز له أن يتنفل بتييمم الفرض بعده خلافاً لمن خصص ذلك بالاولين دون الحاضر الصحيح كأن أتى فتصل في البيت بفتح التاء وكسر الصاد مضارع وصل وضميم به للفرض وفهم من قوله وان تصل تأخير للسنة عن الفرض زيادة على الاتصال المصحح فيشترط اتصال إحدى الصلاتين بالآخرى ويشترط تقدم الفرض فتسكون السنة تبعاله وإذا جازله يقع السنة تبعاً للفرض فاسرى ان يجوز مادونها تبعاله كالرغبة والنافلة فان صلى فريضتين بتييمم واحد بطلت الثانية منهما ولو كانتا مشورتين الوقت كالتوهم والعصر على المشهور وفي تعليل ذلك ثلاثة أقوال حكاه ابن الحاجب وان صلى للفرض وطال لم يصل النافلة بتييمم الفرض لان اتصال التيمم بالصلاة شرط وان تيمم للفرض فتتفق قبله كما لو صلى الفجر بتييمم الصبح ثم صلى الصبح ففي الموازية أعاداً بدأ ثم قال هذا خفيف وأرى أن يعيد في الوقت (فرع) وأما من قيمه لنافلة فلا يجوز أن يصلي به الفرض فان فصل في التوضيح عن الموازية من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعاداً بدأ وقال سحنون عن ابن القاسم فيمن تيمم ركعتي الفجر فصلى به الصبح أو تيمم لنافلة فصلى به الظهر أنه يعيد في الوقت (قوله ويجاز الى قوله صحيح) هذا هو الفصل الثالث من فصول التيمم كما هو وسوا يقيم له وسلا يقيم له فاخبر انه يجوز التيمم لنافلة ابتداء أي استقلالاً واحترز به من ايقاع النفل بتييمم الفرض تبعاله فقد تقدم في البيت قبل هذا واخبر أيضاً أن الحاضر الصحيح اذا علم الماء كالمسجون مثلاً انما يستتبع بالتيمم أي استقلالاً لان الكلام فيه ما عدا الجمعة من الفرائض أما الجمعة والنوافل فلا يقيمهم لها وما ذكره من جواز التيمم لنافلة استقلالاً انما هو على المشهور في حق المريض والمسافر لانهم محمول النقص في التيمم وأما الحاضر الصحيح فلا يقيمهم لنافل استقلالاً وانما يصليها بالتيمم

وصلى فرضاً واحداً

وان تصل

جنازة وسنة به يحل

وجاز للنفل ابتداء

ويستتبع

الفرض لاجتماعه حاضراً

صحيح

للفرض كما تقدم في البيت قبل هذا ويدل هذا التقييد قوله ويستبيح الفرض لاجل الجماعة حاضر صحيح حيث
حكم بان الحاضر الصحيح لا يستبيح بالتيمة الا ما عدا الجماعة من الفرائض ففهم منه انه لا يستبيح بالتيمة
استقلا لاجل الجماعة ولا النوافل واذا كان كذلك فجواز التيمم للمسافة استقلا لا المتقدم من هذا البيت اعلاه
غير الحاضر الصحيح من مريض او مسافر اما الجماعة فقال اشوب لا يقيم لها فان فصل لم يجز به قال في
التوضيح وهو ظاهر المذهب وحكي ابن القصار وغيره انه يقيم لها وما النوافل فالشهور انه لا يقيم لها
استقلا وانما يصلحها بتيمة للفرض بحسب التسبع له قاص وقيل انه كالسافر والمريض فيقيم للفرائض
والنوافل واستظهره ابن عبد السلام وقيل لا يتنفل بتيمة الفرض الا المريض والمسافر اما الحاضر الصحيح
فلا يتنفل بتيمة الفرض كما لا يقيم للمسافة استقلا لا حكاه بعض شراح المختصر وعليه فيعيد قول الناظم في
البيت قبل هذا وان تصل جنازة وسنة به يحل بالمريض والمسافر دون الحاضر الصحيح والله اعلم والفرض
في النظم مفعول يستبيح والجمعة يسكون الميم عطف عليه وحاضر فاعل يستبيح (قوله فروضه الى قوله الوسط)
ذكر في هذه الايات الثلاثة والاربعة بعدها الفصل الرابع من فصول باب التيمم وهو في بيان فرائضه وسننه
وسمتحباته واندرج في المستحبات بيان صفة اخلاصة اذهي من المستحبات على المشهور كما اندرج في
الفرائض الفصل الخامس في بيان وقت التيمم لسكون دخول الوقت من جهة فرائضه فاجز ان فرائض
التيمم ثمانية اولها مسح الوجه ابن شعبان ولا يتبع غصوه الثاني مسح اليدين الى الكوعين ابن الحاجب
وينزع الخاتم على المنصوص قالوا ويخلل أصابعه التوضيح الاستيعاب بالمسح مطلوب ابتداء ولو ترك شيئا
من الوجه او من اليدين الى الكوعين لم يجزه على المشهور الثالث النية وحمل احمد الضرقة الاولى ولم يعينه
الناظم لظهوره والله اعلم وفي كلام الناظم احتمال تعيينه انظر وجه رده في الكبير وينوي استباحة للصلاة سواء
كان محدثا حدث الاصر او كان جنبافان يسمى الجنابة لم يجزه الرابع الضرقة الاولى والمراد بها وضع اليدين
على الصعيد لا للضرب على يابه فقول الناظم اولي الضرقتين معطوف على النية بخلاف المعطوف وليست ظرقا
لنية واحترز باولي من الضرقة الثانية فليست فرضا وسنأتي مع السنن اخلاص الموالاة وهي الفور كما في
الوضوء قال في المسونة من فرق تيممه وكان أمرا قريبا اجزا وان تباعد ابتداء التيمم كالوضوء قال وتنكيس
التيمم كالوضوء السادس الصعيد الطاهر واختلف في تفسير الصعيد وفي تفسير الطيب في آية فقيموا صعيدا
طيبا قال ابن العربي الذي يعضده الاشتقاق وهو صريح اللغة أن الصعيد وجه الارض على أي وبته كان من
رمل او حجارة او مدبر او تراب ومنه مذهب مالك أن المراد بالطيب الطاهر وعلى هذا في التفسيرين ذهب الشيخ ابو
محمد في رسالته حيث قال والتيمم بالصعيد الطاهر وهو ما ظهر على وجه الارض منها من تراب او رمل او حجارة
ومن عدم الماء والصعيد معافا مشهورا فلا يصلي اذا بقي عادما طمحا حتى خرج الوقت رأسا فلا يقضي وفي المسئلة
أقوال أخر انظرها في الكبير نظما ونثرا مع فروج تتعلق بالمحل السابع أن يكون موصولا بالصلاة قال ابن
الجلاب من شرط التيمم أن يكون متصلا بالصلاة فلذلك لا يجوز أن يصلي فريقتين بتيمة واحدا ولا بأس
أن يصلي نوافل بتيمة واحدا اذا كان في فور واحد الثامن دخول الوقت فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل
بنفس فراغه من التيمم وهذا لا يكتف بالفرض السابع وهو اتصاله بالصلاة عن هذا اذا يلزم من اتصالها
كونه في الوقت كما يلزم من كونه في الوقت اتصالها به ووجه اشتراط اتصالها أن التيمم طهارة ضرورية ولا
ضرورة لفعلها قبل الوقت ولما ذكر أن دخول الوقت من الفرائض وكان الوقت في الاستعمال الغالب زمانا
مقسما تشوف النفس لبيان الاولى للتيمم هل يبادر به أول الوقت أو لا وكان للفقهاء قسموا التيممين بالنسبة
لوقت تيممهم المستحب الى ثلاثة اقسام قسم يقيم أول الوقت المختار وقسم وسطه وقسم آخره أشار الناظم
لبیان الاقسام الثلاثة بقوله آخره للرأى البيت فأخبر أن الرأى وهو الذي غلب على ظنه وجود الماء في الوقت

فروضه مسحك وجهها
واليدين
للكوع والنية أولى
الضرقتين
ثم الموالاة صعيد طهرا
ووصلها به ووقت
حضر
آخره للرأى آيس فقط
أوله والمردد الوسط

يقيم آخر الوقت والمراد بالوقت اذا اطلق في هذا الباب الوقت المختار واذا أخر الرأى فالوقت بوجود الماء في الوقت كذلك من باب أولى ثم أشار لمن يقيم أول الوقت بقوله آيس فقط أوله يعني ان الآيس من وجود الماء في الوقت المختار يقيم أوله اذا كانت في تأخيرته وكذلك لا يؤخر من شاركه في المسمى من غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت لان غلبة الظن كالتيقن في كثير من الفرع وكذا المريض الذي لا يقدر على مس الماء وأخرج بقوله فقط الرأى والمتردد ونحوهما لان من شارك الآيس في المسمى كما مر ثم أشار لمن يقيم وسط الوقت المختار بقوله والمتردد الوسط يعني ان المتردد يقيم وسط الوقت المختار وأطلق في المتردد فيشمل المتردد في الاحقوق وفي الوجود وهو كذلك فالمتردد في الاحقوق هو الذي تيقن وجود الماء وتردد هل بلحقه في الوقت المختار أو بعد خروجه والمتردد في الوجود لا علم عنده هل هناك ماء أم لا ويعبر بعضهم عن هذا الثاني بالجاهل قال في التوضيح ويلحق بالمتردد الخلف من سباع ونحوها والمرضى الذي لم يجد من ينأوله اياه أى فيقيمها وسطه كالمتردد والمراد بوسط الوقت نصف القامة في الظاهر قاله ابن أبي زئبيل وقيل غير ذلك والمراد بآخره ان يبقى من الوقت بقا ما يقيم فيه ويصلى قاله أبو الحسن ثم تغير وهذا التقسيم على جهة الاستحباب فقط وكونه مستحبا والمشهور رابن الحاجب وروى آخره في الجيع وقيل وسطه الا الرأى فيؤخر وقيل آخره الا الآيس فيقدم (قوله سنده الى قوله جيد) أخبر أن سنان التيمم ثلاثة الاولى مسح اليدين من السكوتين الى المرفقين وأما مسحهما الى السكوتين ففرض كما تقدم الثانية الضربة الثانية مسح اليدين الثلاثة بالترتيب فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين فان نكس وصلى أجزأه ثم ذكر ان مندوبه باله التسمية والوصف الحميد أى الصفة المستحبة في مسح اليدين ولم يبينها كالاعلى شهرتها والله أعلم وهي ان يمسح ظاهر يده اليمنى بباطن أصابع يده اليسرى وقبضها عليه حتى يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مس فنه قابضاً عليه الى آخر الاصابع ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك وفي الرسالة بعض مخالفة لهذا الوجه انظره في الكبير مع ما يتفق بالحمل من الفرع (قوله ناقضه الى قوله قد عدا) أخبر أن كل ما ينقض الوضوء من الاعداء والاسباب المتقدمة فانه ينقض التيمم أيضاً وينقض التيمم على الوضوء بنقضه بأمر آخر لا ينقض الوضوء وهو وجود الماء قبل الصلاة قال في التلقين بن تيمم فوجد الماء قبل أن يصلى لزمه استعمال الماء بطل عليه تيممه الا أن يكون الوقت من الضيق بحيث يخشى منه فوات الصلاة ان تشاغل به أى فلا يلزمه استعمال الماء ان ضاق الوقت ولا يبطل تيممه على الصحيح من المذهب قاله الاخميمي وفهم من قوله قبل ان يصلى أن وجوده في الصلاة أو بعدها لا ينقض التيمم وهو كذلك في الجملة فان وجدته في الصلاة تمامي وصحت صلاته الا اذا نسيه وهو عنده في رحله فتدكره في الصلاة فانه يقطع قال في المدونة وان ذكر الماء في رحله وهو في الصلاة قطع ولو تأخر رجل بالماء وهو في الصلاة تمامي وأجزأت صلاته اه والفرق بينهما أن الاول معه نفس بط والثاني لا تنفط معه بل دخلها بوجه جائز وأمان وجدته بعد الفراغ من الصلاة فلا يبطل تيممه وصلاته صحيحة وهل يعيد في الوقت أم لا في ذلك تفصيل باعتبار التيممين فمنهم من يعيد سواء صلى في الوقت المأمور به بالصلاة فيه أو صلى في غيره ومنهم من لا يعيد الا اذا قدم على الوقت الذي أصح بالتيمم فيه والى بعض هذا التفصيل أشار الناظم بقوله وان بعد يجد بعد بوقت ان يكن * الى آخره أى وان وجد التيمم الماء بعد أن صلى فانه يعيد في الوقت ان يكن كخائف من لص أو سبع أو نحوها والراجح اذا قدم للصلاة أول الوقت وكان من أى المقعد الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجد من ينأوله اياه وكونه كواحد من هؤلاء ما في كونه مقصراً فيما طلب منه أو مخالفاً لما أمر به فالخائف مقصر في الطلب والزمن مقصر في استعداد الماء والراجح اذا قدم مخالفاً لما أمر به من التوسط وأحرى في الاعادة لا مخالفة المد كورة الموقن بوجود الماء اذا قدم ويدخل تحت الكاف من كخائف من وجد الماء بقر به بعد ان صلى ومن أضل وماؤه في

سنه مسحهما لارفق
وضرب به اليدين ترتيب
بقي
مندوب به تسمية وصف
جيد
ناقضه مثل الوضوء
ويزيد
وجوده قبل أن يصلى
وان
بعد يجد بعد بوقت ان
يكن
كخائف اللص وراج
قدما
وزمن منا ولا قدما

رحله فحشي خروج الوقت فتيمم وصلى ثم وجد هو المتردد في طوق الماء وناسي الماء في رحله ولم يذكره الا بعد أن صلى فيعيد كل هؤلاء في الوقت أيضا على المشهور وانظر وجه اعادتهم في الكبير وما ذكره من إعادة الخائف وعدم المناول لافرق فيهما بين أن يصلوا في الوقت المستحب لهما وهو وسط الوقت أو يصلوا أوله فقوله قدما صفة لراج فقط وألفه لالاطلاق وزمن عطف على كخائف ومناولا مفعول عام بفتح العين وفاعله يعود على زمن وجلة عدم نعت لزمن وقد جئت فندلج مقيمة في الاسباب الناقلة الى التيمم وفي عدم التيممين وفي وقت تيممهم وفيمن يعيد منهم فمن لا يعيد فانظر هاهنا الكبير انظروا ثم اخرج فصلين بقيام من كتاب الطهارة على الناظم وهما المسح على الخفين والمسح على الجباير

(كتاب الصلاة)

(قوله فرائض الى قوله مفتقرة) الصلاة منقولة من الدعاء الذي تشتمل عليه قال القاضي عياض وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب فاضاف الشرع الى الدعاء ما شاء من أقوال وأفعال وقيل منقولة من الصلاة وهي ما يربط بين شيئين لانهما صلة بين العبد وربّه وقد نقلنا في الكبير فيما يتعلق بوقت فرضها وكيفيته هل فرضت ركعتين أو أربعاً وحكم من تركها جاحداً الوجوب مقرابه وعظم قدرها من الشرع وتوجرم ناركها ما يسر الواقف عليه * واعلم أن الصلاة شرطاً وفرائضاً وسنناً ومستحبات والفرق بين الشرط والفرض أن الشرط خارج عن المساهية والفرض داخل فيها ثم اعلم أن الشرط على قسمين شرط وجوب وهو ما لا يطلب من المكلف لكونه ليس في كسبه وشرط أداء وهو ما يطلب منه لكونه في كسبه وطوقه * فشرط وجوبها خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والنقاء من دم الحيض والنفس ودخول الوقت وزاد القاضي عياض بلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم وقد ذكر لناظم من هذه الشروط أثناء هذا الفصل النقاء ودخول الوقت حيث قال شرط وجوبها للنقاء من الدم البتة واكتفى عن العقل والبلوغ بما قدم صدر الكتاب من قوله * وكل تكليف بشرط العقل * مع البلوغ وأسقط بلوغ الدعوة لبلوغ دعوته صلى الله عليه وسلم لجميع أهل الأرض وأسقط الاسلام أيضاً بناءً والله أعلم على القول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو الصحيح فلا يتوقف وجوبها على الاسلام وشرط أدائها أربعة جمعها لناظم كما يأتي في بيت واحد وهو قوله

شرطها الاستقبال طهر الخبث * وسرعورة وطهر الحدث

ويأتي الكلام عليها في محله ان شاء الله وأخبر في هذا البيت أن فرائض الصلاة ستة عشر وهي المذكورة بهذا البيت وأن شرطها أي شروط أدائها أربعة وهي المتقدم ذكرها واستأق أيضاً كما في (قوله تكبيرة الى قوله مستخلف) لماذا ذكر أن فرائض الصلاة ستة عشر شرع الآن في بيانها أوها تكبيرة الاحرام أي التكبيرة التي يدخل بها المصل في حرمة الصلاة وهي واجبة على الامام والفسد والمأموم ولفظها الله أكبر لا يجزى غيره والماجز عن الكلام جملة تكفيه النية اتفاقاً وأما العاجز لجهله باللغة فقال لا يجرى تكفيه النية وقال أبو الفرج يدخل في الصلاة بما دخل به الاسلام وقيل يدخلها بما راد التكبير في لغته ولا خلاف أنه لا يعوض القراءة بلغته لان الاعجاز في النظم العربي وينتظر الامام بتكبيرة الاحرام قدر ما استوى الصفوف ويشترط في تكبيرة الاحرام اقترانها بنية الصلاة المعينة وانظر حكم من نسيها من فداء امام أو مأموم في الكبير الثاني من فرائض الصلاة للقيام لتكبيرة الاحرام وعلى تكبيرة الاحرام يعود ضمير هاء فرضيته لغير المسبوق متفق عليها وفي المسبوق يجزئ الامام ركعة فكبيرة لا ركوع ونوى بها تكبيرة الاحرام تأويلان في وجوب القيام عليه وعدم وجوبه سببهما أنه قال في المدونة ان كبر للركوع ونوى بها الاحرام أجزأه فنحل المدة على أنه كبر للركوع في حال القيام أو جبه على المسبوق ومن جعلها على أنه كبر وهو راكع أسقطه عنه الثالث النية التي ترمي بها الصلاة أي تقصد فان اقترنت بالتكبير فلا اشكال في الاجزاء وان

(كتاب الصلاة)

فرائض الصلاة ست
عشره * شرطها
اربعة مفتقرة
تكبيرة الاحرام والقيام
لها ونية بها ترمي
فاتحة مع القيام والركوع
* والرفع منه والسجود
بالخضوع
والرفع منه والسلام
والجلوس
له وترتيب أداء في
الاسوس
والاعتدال مطمئناً
بالنزام
تابع مأموم باحرام سلام
نيته اقتداً كذا الامام
في
خوف وجمع جمعة
مستخلف

تأخرت عنه ولا خلاف في عدم الاجزاء وان تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا وبسير قولان ظاهر المذهب الاجزاء
والاصح عدم اشتراط نية عدد الركعات الرابع قراءة الفاتحة وهي واجبة على الامام والمفتون المأموم
وأوجبها عليه ابن العربي في السرية وهذا الحكم في الفريضة وأما قراءتها في النافلة فمسنية على المشهور وقاله
البرزلي ويقرؤها أثار التكبير ولا يلهي عنهما ولا يتعدو ولا يسهل في الفريضة وله ذلك في النافلة ويجب
تعلوها على من لا يحفظها ان كان في الوقت سعة وكان قابلا للتعليم فان ضاق الوقت عن التعليم وجب عليه
أن يأتى بمن يحسنها فان لم يجد اما يأتى به ولا من يعلمه سقطت قراءتها عنه ولا يلهي غيرها عوضا عنها
وهل يجب عليه حينئذ قيام بقدر قراءتها فقط أو بقدر قراءتها وقراءة السورة أو لا يجب ذلك بل يستحب
الفصل بوقوف ما أقوال وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو في الاكثر من ركعات الصلاة أو في النصف أو في
ركعة أقوال انظر ما ينبغي على ذلك في السكبر اخامس القيام لقراءة الفاتحة وهو من الفروض المتفق عليها
للإمام والفد سواه قلنا انه واجب لأجل الفاتحة أو فرض مستقل وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها الا من
جهة مخالفة الامام عند من يقول بانه واجب لها قاله في التوضيح أي من يقول انه واجب لأجلها فالمأموم لا
يجب عليه قراءتها فيسقط عنه القيام لها ولا مخالفتها للإمام فوجوبه عليه لثلاث خالف امامه وأما من يقول بانه
فرض مستقل فيجب على من يجب عليه قراءة الفاتحة وعلى من لا يجب عليه قراءتها وهو المأموم السادس
الركوع وأدله أن يضحى بحيث تقرب راحته أي كفاه من ركبته ويستحب أن ينصب فيه ركبته ويضع
كفيه عليهما ويباعد يديه ولا ينكسر رأسه الى الارض ولا يرفعه ويكف ظهره مستويا السابعة الرفع
من الركوع فان تركه وجبت الاعادة على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعرابي صل فانك لم تصل وروى
عن مالك ان الرفع سنة وسمع ابن القاسم من خر من ركعته ساجدا لم يعتد بها وأحب تمامه معتد بها ويعيد
صلاته الثامن السجود وينبغي أن يكون مصحوبا بخضوع وتذلل مستحضرا كونه واقفا بين يدي الله
تعالى وعلى ذلك نبه بقوله والسجود بالخضوع قال مالك والسجود على الجبهة والاف جميعا ابن القاسم
فان سجد على الالف دون الجبهة أعاد أبدا وان سجد على الجبهة دون الالف أجزأه عبد الوهاب ويعيد في
الوقت استحبها اده ويستحب تقديم اليدين قبل الركبتين في الطوى الى السجود وتأخيرهما عند القيام
ويأتي ذلك للناظم آخر المفردات ويستحب مباشرة الارض بالوجه واليدين لان ذلك من التواضع الا
لحر أو برد وأما بغيرهما فلا فان شاء سجد على الارض أو على ثوب أو غيره التاسع الرفع من السجود فن
لم يرفع يديه من السجود لم يجزه قاله بعض أصحاب سحنون وخفف ذلك بعضهم العاشر السلام ويتعين
لفظ السلام عليكم بقرينة لفظ السلام بالوجه ضمير عليكم وتقديم لفظ السلام فلونكره فقال سلام
عليكم لم يجزه على المشهور ولو جمع بين التعريف والتثنية جاز على الخلاف في الاحسان في الفاتحة وسياق
ولو عرف بالاضافة فقال سلامي أو سلام الله عليكم أو قدم الخبر على المبتدأ فقال عليكم السلام لم يجزه
وبجمع ضمير عليكم كان وحده أو مع غيره وهل يشترط أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة كما نوى
بالاحرام الدخول به فيها أو لا يشترط ذلك قولان الحادي عشر الجلوس للسلام أي الجلوس بقدر ما يقع فيه
السلام وأما الزائد عليه فمسنة كما يأتي في السنن ويستحب في صفة جلوسه في التشهد أو بين السجدين
جعل الورك اليسر على الارض ورجله اليمنى على اليسرى وبطان ابهام اليمنى أو جنبها للارض وكفاه
مفتوحتان على نحوه الثاني عشر ترتيب أداء الصلاة بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود
والسجود على الجلوس قال القباب فلو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام وبالسجود قبل الركوع وما
أشبه ذلك لم تجزه صلاته باجاء وقوله في الاسوس صفة الترتيب فيتمتع بحدوف والاسوس الاصول ويعني
بها هنا الفرائض واحترز بذلك من ترتيب الاداء بين الفرائض والسنن كتقديم الفاتحة على السورة أو فيها

بين السنن كرم المأموم السلام على امامه ثم على من على يساره فان ذلك سنة لا واجب والله أعلم الثالث عشر
 الاعتدال وهو نصب القامة ابن الحاجب فلولم يعتدل فقال ابن القاسم أجزاءه ويستغفر الرابع عشر الطهارة
 وهي سكون الاعضاء ولا ملازمة بين الطمأنينة والاعتدال اذ قد يعتدل ولا يطمئن فيمنصب قائمته ثم يسرع
 لاركن قبل أن تسكن أعضاؤه وقد يطمئن ولا يعتدل فتسكن أعضاؤه من غير أن ينصب قائمته ولما كان
 قوله مطمئنا لا غير لازمة من المعتدل المائل عليه بالاعتدال وخاف أن يتوهم أن ذلك الاطمئنان على
 طريق الأولى فقط زاد بعده ما يرفع هذا الوهم ويميز كونه من الفرائض وهو قوله بالانضمام فهو متعلق
 بمحذوف حال من الاطمئنان المائل عليه فطمئنا الخ لم يمتدح في الاعتدال المأموم لا امامه في الاحرام والسلام
 بمعنى أنه لا يحرم الا بعد أن يحرم امامه ولا يسلم الا بعد سلامه وفهم منه أنه اذا ساواها فيهما وأحوى اذا سبقه
 بطلت صلاته وهو كذلك في السلام وفي الاحرام اذ لم يعمده بعد امامه وفهم من قوله باسرام سلام أن متابعة
 المأموم امامه في غير الاحرام والسلام غير واجبة وهو كذلك وحكمها الاستحباب فان ركع أو سجد أو رفع
 مع الامام دفعة واحدة فمكروه وان سبقه في ذلك فقد فعل حراما وصلاته صحيحة السادسة عشر نية
 الاقتداء وهي واجبة على المأموم في جميع الصلوات وعلى الامام في بعضها كما ذكر هنا فيجب على المأموم
 أن ينوي أنه سيقدم بالامام ومتبع له فان لم ينوه بطلت صلاته ويجب على الامام أن ينوي أنه يقتدى به وانما
 في أربع مسائل في صلاة الخوف على هيتما اليهودية وفي الجمع ليلة المطر وفي صلاة الجمعة وفي الاستخلاف
 فيلزم المستخلف بفتح اللام أن ينوي كونه صار اماما لا أنه دخل على أنه مأموم فلما صار اماما زنته نية ما صار
 اليه فهذه أربعة واحدة وهي نية خاصة زائدة على النية المشترطة في سائر الصلوات **(فرع)** لا يحل
 للإمام فضل الجماعة الا اذا نوى انه امام فان لم ينوه صلى الفضل للمأموم دون نفسه **(فصل)** لا يحل للإمام أيضا
 وان لم ينو أنه امام وقد ذكرنا في الاصل هنا ثلاث تنبيهات الأولى أنه بقي من الفرائض الخشوع وقبوله له
 الناظم بقوله والمعجود بالخضوع الثاني ان الفرائض المذكورة على قسمين قسم واجب في الصلاة في الجملة
 أو قعها فندا أو جماعة وهي الاربع عشرة الأولى وقسم فرض في خصوص صلاة الجماعة وهو الاخير ان الثالث
 في حكم القيام في الصلاة وحكم من عجز عنه أو تركه محتارا **(قوله)** شرطها الى قوله أو الغطا أخبر ان شروط
 الصلاة أي شروط أدائها أربعة الأول استقبال القبلة وهو شرط ابتداء ودوام مع الله كرو القدرة دون المعجز
 والنسيان كما صرح به أول البيت الثاني فمن صلى لغير القبلة عابدا قادرا على استقبالها فصلاته باطلة لاختلاله
 بشرط من شروط الصلاة احتضاراً ومن صلى لغيرها ناسيا أعاد في الوقت استحبابا كما نبه عليه في عموم قوله
 ندبا يعيدان بوقت اذ ضمير المثني في يعيدان للناسي والعاجز الا ما أخرجه بقوله لا عجزها أو الغطا وان صلى
 لغيرها عاجز المرض ونحوه فلا إعادة عليه لقوله لا عجزها وشرطية الاستقبال هي في سائر الصلوات الا في
 النوافل في السفر الطويل لا كالبابية فيعجز زله أن يتقبل عليها حيثما توجهت دابته وترا أو غيره سواء
 ابتدأها الى القبلة أو لا على المشهور الثاني من شروط الاداء طهارة الخبث أي النجس يعني إزالة النجاسة
 عن الثوب والبدن والمكان وهو شرط ابتداء ودوام أيضا مع الله كرو والقدرة دون المعجز والنسيان كما نبه
 عليه أول البيت الثاني فمن صلى بنجاسة في ثوبه أو بدنه أو مكانه إذا كان قادرا على إزالتها فصلاته باطلة يعيدها
 أبدا وان صلى بها ناسيا أو إذا كان لا يمكنه عجز عن إزالتها أعاد في الوقت استحبابا كما نبه عليه بعموم قوله ندبا
 يعيدان بوقت اذ ضمير الثنية في يعيدان للناسي والعاجز كما مر الثالث ستر العورة وهو أيضا شرط مع الله كرو
 والقدرة مع المعجز والنسيان فمن صلى مكشوف العورة إذا كان قادرا على سترها فصلاته باطلة ومن صلى
 كذلك ناسيا أو عاجزا عما يسترها به فلا تبطل صلاته ثم ان كان ذلك لمعجز فوجد ثوبا في الوقت فلا إعادة
 عليه كما نبه عليه بقوله أو الغطا وان كان للنسيان ثم تذكر فظاهر عموم قوله الناظم ندبا يعيدان بوقت انه يعيد

شرطها الاستقبال
 طهر الخبث
 وستر عورة وطهر
 الحدث
 بالذكر والقدرة في
 غير الاخير
 تفرع ناسيا وعاجز
 كثير
 ندبا يعيدان بوقت
 كخطا
 في قبلة لا عجزها أو الغطا

وما عدا وجهه وكف الخد * يجب ستره كافي العورة اسكن لدى كسب الصدر أو شعر (٣٧٧) * أو ظرف تعيد في الوقت المقر

شرط وجوبها النقا

من الدم

بقصة أو الجفوف فاعلم

فلا قضا أيامه ثم دخول

وقت فأدها به حتما

أقول

سننها للسورة بعد

الواقية

مع القيام أولا والثانية

جهر وسر بمحل لها

تكبيره إلا الذي تقدما

كل تشهد جلوس أول

والثاني لا مال السلام

يحمل

وسمع الله من حمده

في الرفع من ركوعه

أورده

الغزو الامام هذا كذا

والباقي كالندوب في

الحكم بعدا

اقامة سجوده على

الدين

وطرف الرجلين مثل

الركبتين

انصات مقتد بجهر ثم رد

على الامام واليسار

واحد

به وزائد سكون

للحضور

ستره غير مقتد خاف

المرور

جهر السلام كلم

للشهد

وان يصلي على محمد

سن الاذان لجماعة أنت

فرضا بوقته وغيرها لمبت

في الوقت وظاهر كلام ابن رشد أن هذا الشرط ابتداء ودواما أيضا انظر الكبير الرابع طهارة الحدث وهو أيضا شرط ابتداء ودواما في افتتاح الصلاة متطوِّرا ثم أحدث فيها بطلت صلاته بكن اقتتحتها محدثا ولا فرق بين الطلآن وبين العمد والنسيان ولا بين العجز والاختيار ولهذا قال الناظم في غير الأخير أي إن تقييد الشرط المذكور بالذكورة أو القدره إنما هو في غير الشرط الأخير الذي هو طهارة الحدث فإنه شرط مع الذكر والقدره ومع العجز والنسيان وضمير ناسيها للشرط الثلاثة الأولى المقيدة بالذكور والقدره ولما ذكر أن فروع ناسي الشرط المذكور والعجز عنها كثيرة أخذ الحكم فيها بقوله نذبا يعيد أن البيت فأخبر أن الناسي لأحد الشرط الثلاثة الأولى أو العجز عنه إذا صلى غير محصل له فتدكر أو زال عجزه فإنه يستحب له أن يعيد في الوقت إلا ما عجز عن استقبال القبلة أو عن ستر العورة فلا إعادة عليه ما قبله لا عجزها أو الغطا فبقي محل إعادة العجز عن إزالة النجاسة والناسي في الشرط الثلاثة أي من صلى غير القبلة أو مكشوف العورة أو بنجاسة ناسيا فضمير عجزها للقبلة والمراد بالغطاء ستر العورة وهو معطوف على ضمير عجزها مدخول لعجز وقوله كالحطائي قبلة تشبيهه لا فائدة لحكم المذكور وهو إعادة في الوقت ومعناه أن من اجتهد في طاب جهة القبلة فأداء اجتهاده إلى جهة فصلي اليها ثم تبين له أنه أخطأ وصلى غير القبلة فإنه يعيد في الوقت وقد ذكرنا في الأصل فروعاً تتعلق بالشرط المذكور وسجلتها بحكم الزعاف فراجعها إن شئت (قوله وما عدا قوله المقر) لما قدم أن ستر العورة شرط مع الذكر والقدره دون العجز والنسيان أخبرنا أنه يجب على المرأة الحرة في الصلاة أن تسترجع بدنها ما عدا وجهها وجوبا كوجوب ستر العورة أي في تقييده بالذكور والقدره وأنها إن أخلت ببعض ذلك مختارة فصارت مكشوفة الصدر أو الشعر أو الأطراف كقدميها وكوعيا مختارة فإنها تعيد في الوقت المقرر عند أهل هذا الفن وهو في الظاهر إلى الأصفرار وفي العشائين الليل كله على منه ذهب المشوون فلفظ وجهه في النظم بكثرة واحدة لإضافته في التقدير إلى مثل ما أضيف له كف وفهم من قوله الحرة أن الأمة إذا صلت مكشوفة الصدر أو الشعر أو الأطراف فلا إعادة عليها وهو كذلك على المشهور نعم إن صلت مكشوفة الفخذ فإنها تعيد في الوقت على المشهور وقد ذكرنا في الأصل فروعاً ومسائل تتعلق بالمثل مع ذكر المعيدين لصلاتهم في الوقت وأن عدتهم ثلاثون وانهم على ثلاثة أقسام عشرة يعيدون إلى الأصفرار وعشرة إلى الغروب وعشرة إلى آخر القائمة فانظر جميع ذلك في الكبير نظماً ونثراً (قوله شرط وجوبها إلى قوله أقول) أخبر أن شرط وجوب الصلاة النقاء من الدم أي دم الحيض والنفس ودخول الوقت ويحصل النقاء المذكور بقصة وهي ماء أبيض كالخبر أو الجفوف وهو خروج الخرقه جافة وإذا كان النقاء شرطاً في الوجوب وقت تقرر أن الشرط يلزم من عدمه لعدم يلزم من عدم النقاء وذلك حالة الحيض والنفس عدم وجوب الصلاة وإذا لم يجب فلا تقضي الحائض والنفساء صلاة أيام الدم وإلى هذا أشار بقوله مصدراً بقاء السبب فلا قضا أيامه أي أيام الدم وضمير أدها للصلاة وضمير به للوقت وباؤه ظرفية وقد تقدم قبل قوله تكبيره الاحرام عند الشرط وما ذكر الناظم منها وسالم يذكره وانظر الكلام على الوقت نظماً ونثراً وعلى ما يعرف به ظل الزول وظل وقت العصر لكل شهر من شهر والعجز نظماً ونثراً وعلى تقسيمه إلى اختياري وضروري وعلى أهل الأعداء وعلى وقت التوافل وما يتعلق بذلك من الفروع وعلى الخلاف في تعيين الصلاة الوسطى نظماً ونثراً في الكبير (قوله سننها إلى قوله أيامهم) ذكر في هذه الأبيات اثنين وعشرين سنة من سنن الصلاة الأولى قراءة السورة بعد قراءة الفاتحة وعن الدائمة غير بالواقية لأنها من أسماها وذلك في الركعة الأولى والثانية من سائر الفرائض يردها للامام والفد وأما المأموم فيستحب له الانصات لقراءة الامام في الصلاة الجهرية والسريرة كما يأتي في المستحبات الثانية للقيام أي لقراءة السورة في الركعة الأولى والثانية وذلك للامام والفد أيضاً وأما المأموم فواجب عليه لأجل متابعتها الامام

وقصر من سافر أربع ركعات * ظهر أو شعاعها إلى حين يعبد * ما رواه الشيخ إلى أن قسم * مقيم أربعة أيام يتم

الثالثة والرابعة الجهر بمطهره فالجهر هو ان يسمع نفسه وفوقه قليلا والمرأة دون الرجل في الجهر وأقل السر
أن يحرك لسانه وأصغره أن يسمع نفسه الخامسة التكبير الا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم
في الفرائض وعلى ذلك نبيه بقوله الا الذي تقدمنا والمشهور ان كل تكبيرة سنة وقيل مجموعها سنة واحدة
السادسة والسابعة التشهد الاول والثاني ويعني باي لفظ كان وأما تعيين لفظ التحيات لله فمسنه أخرى
تأتي في قوله كام التشهد وهل هماستان أو سنة واحدة قولان الثامنة والتاسعة الجلوس الاول والجلوس
الثاني الا القدر الذي يقع فيه السلام فانه فرض كما تقدم في الفرائض وعلى ذلك نبيه بقوله لا مالا للسلام يحصل
العائرة سمع الله من جده في الرفع من الركوع للامام والفرد هل مجموعها سنة واحدة أو كل واحد سنة يجزى
ذلك على الخلاف في التكبير قاله ابن ناجي والى بيان محله وكونه سنة للامام والقدر دون المأموم أشار الناظم
بقوله في الرفع من ركوعه أو رده القدر والامام فجعله أو رده صفه لرفع الفرد فاعل أو رده قوله هذا أكدا
البيت معناه أن هذه السنن المذكورة هي السنن المؤكدة التي بسجدة تركها في الجملة وامام عداها من
السنن فغير متأكد وحكم من تركها كمن ترك مندوباً لا شيء عليه الحادية عشرة اقامة الصلاة وهي سنة
لكل فرض وقتيا كان أو فاتوا وهذا الرجل وأما المرأة فان اقامت مسرافين وتصح الصلاة ولو تركت الاقامة
عمدا الثانية عشرة السجود على اليدين وللمرأة كبتين وأطراف الرجلين الرسالة وثامن بكفك الأرض
بأطراف يديك مستويتين الى القبلة تجاههما مندوباً ذنك أو دون ذلك وذلك واسع غير انك لا تقتصر
ذراعيك في الأرض ولا تنضم عضدك الى جنبك ولكن تجمع بهما تجنيحاً وسعاً وتسكون رجلك
في سجودك قائمتين بطون ابهاميهما الى الأرض وتقول ان شئت في سجودك سبحانك ظلمت نفسي
وعجلت سوأفاً غفر لي الثالثة عشرة انصات المقتدى وهو المأموم لقرأة الامام في الصلاة العجيزة وأطلق
في الانصات فيهم الانصات للفتحة والسورة ولم يسمع قراءة الامام ومن لم يسمعها وهي كذلك الرابعة
عشرة رد المأموم للسلام على الامام ويرد ولو كان مسجوقاً لم يسلم حتى ذهب امامه ويرد قبلته ولو صلى بين
يدي الامام ولو أدرك أقل من ركعة لم يرد كما لا يسجد معه للسهو الخامسة عشرة رد المأموم للسلام على يساره
ان كان ثم أحد والا فلا يرد فان كان للذي على يساره مسجوقاً قام لقضاء ما فاته فهل يرد عليه هذا المسلم
أم لا قولان السادسة عشرة المكث الزائد على القدر الواجب منه ولم أر من عد ذلك بحضور القلب كما ذكر
فقوله وزائد سكون أي السكون الزائد على القدر الواجب منه ولم أر من عد ذلك بحضور القلب كما ذكر
الناظم وفي نسخة وحضور ستره بعطف لفظ حضور على زائد سكون وإضافته لستره وعليها فلا يكون تعميلاً
ويكون مراده بحضور السترة استعمالها مطابق حضورها مع المصلي السابعة عشرة السترة للامام والقدر
وهما صريحا بغير المقتضى اذا خافا المرور بين أيديهما فان لم يخافاه صلياً دون ستره وقال في التوضيح والستره
خسة شرط أن تكون ظاهرة لا نجسة ثابتة فلا يستر بما لا يثبت كالحجرون والصغير في غلط رمح وطول
ذراع مما لا يشغل المصلي كالمرأة انظر الكبير فقد ذكرنا فيه ما يتعلق بالستره فروها عدة الثامنة عشرة
الجهر بالسلام أي الذي يخرج به من الصلاة وظاهره للامام والفرد والمأموم وفي الواضحة وليحذف الامام
بسلامه ولا يعبه التاسعة عشرة لفظ التشهد الذي هو التحيات لله الى آخره والبدعاء في آخره مستحب في
التشهد الثاني دون الاول العشرون الصلاة على النبي ﷺ أي في التشهد الاخير الواحدة
والعشرون الأذان للجماعة الذين يطلبون غيرهم في الفرض الذي حضر وقته فلا يسن في حق المنفرد فان
سافر أو كان بفلاة من الأرض استحب له الاذان ولا يسن للجماعة الذين لا يطلبون غيرهم كاهل الزوايا
والمدارس ولا يسن الاذان لغير فرض ولا صلاة فائتة قد خرج وقتها وانظر الكبير على حكم الاذان وصفته
وفروعه وما يتعلق به وعلى أخذ الاجرة عليه وحده أو مع الصلاة وقضية انكار الامام ان عرفه على الامام

مستدونها من مع

السلام

تأمين من صلى عدا

جهر الامام

وقول ربنا لك الحمد

عدا

من أم والقنوت في

الصبح إذا

ردا وتصبح السجود

والركوع

سئل يد تكبيره مع

الشروع

وبعد ان يقوم من

وسطاه

وعقده الثلاث من

يمناه

لدى التشهد وبسطنا

خلاله

تحر يك سبأ بتهاجين

تلاه

والبطن من فيخدرجال

يبدون

وصرفا من ركة اذ

يسجدون

وصفة الجلوس تكين

اليد

من ركبته في الركوع

وزد

نصبهما قراءة المأموم

في

سرية وضع اليدين

فاقتفي

لدى السجود حذو

اذن وكذا

رفع اليدين عند

الاحرام خذا

المد كالي ترك حضور الجماعة والجمعة لأخذ الامام الاجرة على الصلاة وما كتب به ابن عمر في ذلك لاهل
مصر وما أجابوه به الثانية والعشرون قصر الصلاة الرباعية وهي الظاهر والمصير والعشاء لمن سافر اربعة
برد فأكثر فيصليها ركعتين ركعتين ولا يزال يقصر الى أن يعود ويرجع من سفره ما لم ينو إقامة اربعة أيام
أي صحيحة غير ملفة فيكمل سواء نوى الإقامة في أثناء سفره أو في آخره وعلى ذلك نبه بقوله مستقيم
أو اربعة أيام يتم ويقتضى التقصير إذا تجاوز الموضع المسكون أي المتصلة بالبلد ولا يزال يقصر الى ان يصل الى
ذلك الموضع في قومه من سفره وعلى بيان موضع ابتداء التقصير وانتهائه نبه بقوله ماور السكنى اليه ان
قسم هو البر يدهو أو اربعة فراسخ ففي أربعة برد ستة عشر فرسخا والفرسخ ثلاثة أميال ففي الستة عشر
فرسخا ثمانية وأربعون ميلا والميل ألف ذراع على المشهور ففي مسافة القصر اذن من الأذرع ستة وتسعون
ألف ذراع ويشترط في السفر ان يكون مباحا فلو سافر سفر معصية أو لصيد طولم يقصر وتعتبر المسافة
المذكورة في الذهاب فقط ولا تلتحق فيما بين الذهاب والاياب ويشترط أن تكون المسافة المذكورة مقصودة
ابتداء من خرج يطالب مري أو أبقا مثلا في غير موضع معين فلا يقصر اذا لا يدري هل يجد مطلوبه به بعد
مجاورة مسافة القصر أو قبلها يقصر الرباعية التي حضر وقتها في السفر أو فاته وهي في السفر فيصليها سريّة
ولو بعد ان حضر وانظر التكبير على ما يتعلق بصلاة السفر وعلى ما يقطع القصر ومن جملة نية الإقامة وهي
اقتبال الدخول في الصلاة أو في أنائها أو بعد ما هو على كون المسافر اما ان يدخل الصلاة أو بالانتهاء أو نوايا
للقصر أو تاركا للثنتين معا هيا أو مضر با ويتنوع ذلك الى عشر صور فانظر هافيه نظاما ونظرا وعلى
اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه وعلى الجمع بين الصلاتين في السفر أو المطر أو في الظلمة مع الطين أو الارض
وما يتعلق بذلك كله من الشروع (قوله مستدونها الى قوله للركب) ذكر في هذه الايات مستدونها بات الصلاة أو لها
التأمين بالسلام أي اشارة المصلي بالسلام لجهة يمينه قال أبو محمد صالح و يكون ذلك عند اللطاف بالكاف
والميم من عليكم الثاني قول آيين اثر قراءة النافحة وذلك في حق الفذ على قراءة نفسه في السر والجهر
والمأموم على قراءة نفسه في السر وعلى قراءة امامه في الجهر وللإمام على قراءة نفسه في السر ودون الجهر على
المشهور وهذا كله يشمل قول الناظم تأمين من صلى عدا جهر الامام أي يستحب تأمين كل مصل
ماعد الامام في الجهر فاذا لم يسمع المأموم قراءة الامام فلا يؤمن وقيل يتحرى فراغ الامام من الفاتحة
و يؤمن لثالث قول ربنا ولك الحمد يعني في الرفع من الركوع للمأموم والقنوت والامام ولذلك قال عدا من أم
وقد تقدم ان من السنن قول سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع أيضا للامام والقنوت حصل من ذلك
ان القنوت يجمع بينهما والامام انما يقول سمع الله لمن حمده فقط والمأموم بناو لك الحمد فقط للاربع القنوت
في الصبح ويجوز بعد الرفع من الركوع وقبل الركوع بعد تمام القراءة افضل ويستحب كونه بلفظ اللهم
انا نستعينك الى آخره ويستحب كونه سرا ومن تركه عمدا أو سهوا فلا شيء عليه ومن سجد اتركه قبل
السلام بطأت صلاته ومن ادرك ثمانية الصبح لم يقنط في قضاء الاولى على المشهور والخامس اتخاذ الرداء للصلاة
ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره السادس التسبيح في الركوع والسجود يرد من غير تحديد وفي الرسالة
يقول في الركوع سبحان رب العظيم وبحمده وفي السجود سبحانك ظلمت نفسي وعملت سوأ فاعف عني
أو غير ذلك ان شئت السابع سدل اليدين اي ارسالهما لجنبه يدي في الفرض ويكره وضع يده على اخرى
في الفرض دون النفل الثامن التكبير حالة الشروع في افعال الصلاة الا في القيام من الجلوس والوسط فلا
يكبر حتى يستوي قائما كانه عليه بقوله عاطف اعلى مع الشروع و بعد ان يقوم من وسطاه وذلك مستحب
للإمام والقنوت والمأموم التاسع عقدا الاصابع الثلاث من اليد اليمنى في التشهد وهي الوسطى والخنصر والبنصر
ولم يبينها اتسكالا على ما هو معلوم ويسقط غير هاتين السبابة والابهام واما اليد اليسرى فيبسطها أيضا

نطوي يدها وظهر اسورتين * توسط العشاء وقصر الباقيين كالسورة الاخرى كذا الوسطى مستحب * سبق بدو وضعها في الرفع للركب

ولا يحركها وذلك كله داخل في قوله بسط ما خلاه أي ما خلا ما ذكر من الأصابع الثلاث من اليمنى العاشرة
تحررك السبابة في التشبه وضعية تقرأ له تشهد ويحركها يميناً وشمالاً فيقول إلى السجدة والارض الحادي
عشر ان يبعد الرجل في سجوده بطنه عن فخذه ومرفقيه عن ركبته قال في المندوة ويرفع بطنه عن
فخذه في سجوده ويجافي ضبعيه نشر يهما مقدار باواستحب ابن رشد ان يفرق بين ركبتيه وفهم من قوله
رجال أن ذلك لا يستحب لأن قوله كذلك الثاني عشر صفة الجلوس للتشبهين و بين السجدة تين وذلك
بان يعضي باليمنى اليسرى إلى الارض وينصب اليمنى عليها باطن ابهام اليمنى أو جنبها الارض فتتوسل الجلوس
بين السجدة تين واجب والتشبهين ستة وكونه على الصفة المذكورة مستحب الثالث عشر مكان لليدين من
الركبتين في الركوع وأقره اليد لقصد الجنس الرابع عشر أن ينصب ركبتيه في الركوع ابن شاس ويستحب
نصب ركبتيه عليهما يدها الخامسة عشر قراءة المأموم في الصلاة القسمة الرسالة وقرأ مع الامام فيما يمس
فيه ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه السادسة عشر ان يضع يديه في السجود حذو أذنيه قال مالك في المندوة يترجعه
بيديه إلى القبلة ولم يجد ابن يعضيهما وقال في الرسالة يجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك واقفي معناه
اتبع تسكعيل للبيت جلة معترضة بين الغامل ومعموله ولدي بمعنى في السابع عشر رفع اليدين عند تسكعيرة
الأحرام يرفعهما إلى المتكئين وقيل إلى الصدر يرفعهما قائمتين وقيل بطونهما إلى الارض الثامن عشر
تطويل السورتين في الركعة الاولى والثانية من صلاة الصبح والظهر وتوسطهما في الاولين من الغشاء
وتقصيرهما في الاولين من العصر والمغرب وسورتين في النظم بدل اشمال من صبحا وظهر أو مقبول
تطويل وصبحا وظهر منصوص بان على اسقاط الخافض وصبحا على حذف مضاف أي قراءة صبحا وكذا
ما بعده التاسع عشر تقصير سورة الركعة الثانية عن سورة الركعة الاولى من كل الصلوات وفي المختصر
لا بأس بطول قراءة الثانية الفريضة عن الاولى العشرة ونقصير الجلوس الوسطى ولذلك لا يحد عرفها الواحد
والعشرون تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوى إلى السجود وتأخيرهما عن ركبتيه في قيامه هذا هو
المشهور وروى ابن عبد الحكم عن مالك التخيير وبقى على النظم استحباب ذكر المعقبات اثر القرائن
كأن في الرسالة وغيرها فانظره وما يتعلق به من الفروع في الكبير (قوله وكروها إلى قوله تابع) لما فرغ من
ذكر للقرائن والسنن والفضائل ذكر من المسكروها عدة أولها والثاني البسجدة وللتعود في الصلاة
الفريضة واما المادلة فلا يكره ذلك فيها الثالث السجود على الثوب فتى في كلام النظم معنى على وهذا
باعتبار الوجه والكفين وأما غيرهما من الركبتين والرجلين فلا يكره ان يحول بينهما وبين الارض ثوب
أو غيره والكره في الوجه والكفين مقيدة بما اذلم تدعه لذلك ضرورة من حوا رد والافلا كراهة
حينئذ الرابع السجود على كور البسملة قال في المندوة فان سجد على كور عمامته كرهته ولا يعيد
ابن حبيب هذا ان كان قدر الطافتين وان كان كشيئا أعاد اه والمراد بالطافتين التعصيتين قاله
الابن الخامسة السجود على طرف السك ولله يستغنى عن هذا بكره السجود على الثوب الذي
أعم من طرف السك وقد تقدم السادس والسابع حل شيء على كفه أو في فقه في كره ذلك لانه يشغله عن صلاته
الثامن القراءة في الركوع أو السجود في الصحيح نهي ان اقرأ كما أو ساجدا التاسع تفكر
القلب بما ينافي الخشوع من امور الدنيا ولا تبطل الصلاة بذلك ولو طال تفكره وفهم من قوله نافي الخشوع
ان التفكر في أمور الآخرة لا يكره العاشر العت أي لعب المصلي بلحيته أو غيرها كالخاتم الحادي
عشر الالتفات في الصلاة فان فعل لم تبطل صلاته ولو التفت بجميع جسده الا ان يستنبر القبلة وهو
جرحة في فاعله الثاني عشر الدعاء أثناء القراءة أو في الركوع الثالث عشر والرابع عشر تشبيك
الأصابع أو فرقتها في الصلاة ابن يونس انما كره مالك ذلك لاشتغاله عن الصلاة الخامسة عشر التخصير

وكرهوا بسجدة تعوذ
في الفرض والسجود
في الثوب كذا
كور عمامة و بعض كره
وجل شيء عفيه أو في فقه
قراءة لدى السجود
والركوع
تفكر القلب بما نافي
الخشوع
وعت والالتفات والدعا
أننا قراءة كذا ان
ركها
تشبيك أو فرقة الأصابع
تخصير تغميض عين
تابع

وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام قيل وهو من فعل اليهود السادس عشر تفصيل بصره فيذكره قيل
لأن يتوهم أنه مطوب في الصلاة فإن كان يتشوش بفتح عينيه فالتفصيل حسن قاله البرزلي وانظر الكلام
على الدعاء جماعة عقب الفرائض على ما جرت به العادة وعلى ما جرت به العادة في هذه الأعصار من ذكر
الهيئة بلسان واحد عقب الفرائض بعد الدعاء المذكور في التكبير

(قوله فصل وخمس صلوات إلى قوله وبالتوال) حاصل كلام الناظم في هذه الآيات والبيتين بعدها أن الصلاة
على قسمين فرض ونفل والنفل كل ما عدا الفرض ثم الفرض على قسمين فرض عين أي على كل مكان
وهي الصلوات الخمس وفرض كفاية أي فرض في الجملة فإن فعله بعض الناس سقط عن الباقيين وهي الصلاة
على الميت والنفل أيضا على قسمين ماله اسم خاص لئلا كده من سنة ورغبة كالوتر والكسوف والعيد
والاستسقاء والفجر وهي المذكورة هنا وما يسمى بالاسم العام وهو النفل كالزكاة قبل الصلوات وبعدها
وغيرها مما يوقع في غير أوقات النسي وإن كان بعضها آكد من بعض كإتيان ذلك في البيتين بعد هذه إن شاء
الله أما كون الصلوات الخمس فرض عين فهو معلوم بالفرض ولكل مسلم ومن جملة من فهم فهو وصي تدان
أقر بوجودها ومنع من أدائها أخو إلى أن يبقى من الوقت الفرض ويرى قدر ركعة كاملة بسجدة فيها فإن لم
يصلها قتل بالسيف حد الكفر فإن غفل عنه حتى خرج الوقت الفرض لم يقتل أصير ورثها فائنة ولا
يقتل الممتنع من قضاء الفرائض وأما كون الصلاة على الميت فرض كفاية فعليه إلا كثر وشهره ألفا كفاية
وقيل بسنتها وهو قول ابن القاسم وأصبخ وشهره سند واللام في الميت بمعنى على وميت بسكون الياء لغة
والمين الشك قوله فروضها التكبير إلى آخره أخبر أن فرائض صلاة الجنائز أربع الأول التكبير أربع بقيل
وكل تكبيرة بمنزلة ركعة ويرفع يديه في التكبيرة الأولى فقط على المشهور والثاني الدعاء أي للميت عقب
كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على المشهور ولا يستحب دعاء معين اتفاقا ولا قراءة الفاتحة على المشهور
الثالث النية ولا يضرب اعتقاد أنه رجل فدعاه على ما ظنه ثم ظهر أنه امرأة أو بالعكس الرابع السلام ويكون
سرا إلا أن الإمام يسمع من يليه وجلة تبعا صفة سلام أي تبع ما قبله من التكبير والدعاء ^{تليها} تبقى على
لناظم من فروض صلاة الجنائز القيام لها نص عليه عياض وكان الإمامة قال ابن رشد من شرط صحة الصلاة
على الجنائز الإمامة فإن صلى عليها بغير إمام أعيادت الصلاة في التكبير في هذا المحل نحو سبعة عشر فرعا
فانظرها إن شئت قوله وكالصلوة للغسل دفن وكفن أخبر أن غسل الميت ودفنه وكفنه كالصلوة عليه في كونه
فرض كفاية أما غسله فقال الشيخ أبو محمد مع إلا كثر أنه سنة وقال القاضي مع البغداديين فرض كفاية
وعليه ذهب الناظم وصفته كغسل الجنابة من البداة بآلة الأذى ثم أعضاء الوضوء إلى آخره وأما دفنه
وكفنه ففرض كفاية كذا كر الناظم ويستحب أن يكفن في ثلاثة أثواب أو خمس وهو الأفضل للرجل
قيص وعمامة وأزرة ولفافتان ويستحب زيادة لفافتين أخريين للمرأة لكالسبع ويجعل لها خمار بدلي
العمامة ويعتبر في تحسينه حال الميت وكذا سائر مؤن تجهيزه على قدر حاله والكفن على من يجب عليه
النفقة فيجب على الإنسان كفن أبويه الفقيرين وأولاده الصغار الذين لا مال لهم وكفن عبيده وأما
كفن الزوجة فن ماله على المشهور وكفن الفقير من يد المال فإن لم يكن أولم يتوصل إليه فعلى جماعة
المسلمين وكذا سائر مؤن التجهيز وقد ذكرنا في الأصل هنا فروعها وفصول الفصل الأول في بعض ما يتعلق
بغسل الميت الفصل الثاني في بعض ما يتعلق بالدفن الفصل الثالث في بعض ما يتعلق بالكفن الفصل
الرابع في مسائل جامعة من باب الجنائز قوله وترا إلى آخره هنا شروع من الناظم في تعداد القسم الأول من
النوافل وهو ماله اسم خاص والوتر بفتح الواو وكسر هاء قال ابن يونس والوتر سنة مؤكدة لا يسع أحد تركها
سحنون يخرج ناركه وقال أصبخ يؤدب واول وقته المختار بعد النساء الصبيحة وبعد الشفق وآخره إلى

(فصل وخمس صلوات)

فرض عين

وهي كفاية الميت دون

مين

فروضها للتكبير أربع

دعا

ونية سلام مرتبها

وكالصلوة للغسل دفن

وكفن

وتركسوف عييد

استسقاء سن

فجر رغبة وتقهي

لاز وال

والفرض يقضي أبدا

وبالتوال

طالع الفجر وضرويه من طالع الفجر الى صلاة الصبح ابن عرفة فله قبل صلاة العشاء ولو سهوا لنزول
وفي المدة من صلى العشاء على غير وضوء ثم انصرف الى بيته فتوضأ وأوتر ثم تذكرك بعد ذلك فليعد
العشاء ثم الوتر والتوضيعة وزاد أي ابن الحاجب بعد الشفق احترازاً من مثل الجمع ليلة المظفر أي فلا يوتر إلا بعد
الشفق هذا هو المعروف في المذهب المدة قال مالك من ذكر الوتر بعد صلاة الصبح لم يقضه وانظر الكبير
على حكم من ذكر الوتر في صلاة الصبح أو بعد ها أو ذكرها وقد أقيمت الصبح أو بعد ان ركع الفجر هل يعد
الفجر وحكم من طلعت عليه الشمس وعليه الوتر والصبح وحكم من صلى ركعتين ساهياً وحكم من أتته ولم
يصل الشفع والوتر وضاق الوقت وحكم التثفل بعد الوتر وهل الأفضل تقديمه أول الليل وإذا أراد امام التراويح
أن يوتر وأراد بعض من خلفه زيادة التثفل ومن أوتر أول الليل ثم دخل المسجد آخر ليلة الأحياء فانه يصلي مع
الامام الشفع والوتر ولا يسلم بل يشفعه بركة أخرى وحكم يقاع الشفع قبل الوتر وهل يقتصر الشفع لنية قصه
وهل يشترط اتصال بالوتر ولا وهل يسلم بينهما وحكم من أدرك مع الامام ركعة من الشفع وما يقرأ في الشفع
والوتر قوله كسوف يقال الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقيل عكسه وصلاة كسوف الشمس قبل
الانحلاء سنة وتوقع في المسجد جماعة وللغداً أن يصلحها في بيته ويؤمر بها كل مصل ووقتها من حل النافلة
الى الزوال وصفته ركعتان بلا أذان ولا إقامة في كل ركعة ركوعان وقيامان انظر بيان صفتها وما يتعلق بها
من الفرع في الكبير وأما صلاة خسوف القمر فتصلى أفذاذ ركعتين ركعتين حتى يسجد والمعرفة في
المذهب أنها تصلى في البيوت ولما كان في المجموعة تصلى في الجامع أفذاذ في منعه من صلاتها جماعة قولان
قوله عيد صلاة العيد سنة مؤكدة وفي كونها سنة عين أو سنة كفاية قولان ويؤمر بها من تزم الجماعة
وهو التكرار الباغ الماقل المقيم وفي غيرهم من النساء والعبيد والمسافرين قولان ومنهنا ان لا ينادى
هنا الصلاة جامعة ويكبر في الأولى سبعاً بالاحرام وفي الثانية ستاً بالقيام وتر بص بينهما بقدر تكبير من خلفه
ومن لم يسمعه تحرى تكبيرة الامام وكبر ويرفع يديه في الأولى خاصة على المشهور وتستحب قراءتها
بصبح في الأولى والشمس في الثانية جهراً ثم يخطب بعدها كالجمعة ويفتح الخطبتين بالتكبير ويختمها
به ويقاعها في الصحراء حيث لا مانع من مطر أو خوف أفضل من ايقاعها في المسجد لا يمكنه ووقتها من حل
النافلة الى الزوال ولا تقضى بعده انظر ما يتعلق بها في الكبير قوله استسقاء الاستسقاء طلب السقي والمراد
هنا الصلاة التي تصلى اذ ذاك ولا تصلى الا عند الخطبة الشديدة وهي سنة عند الحاجة الى الماء لزرع أو شرب
بنهر أو مطر ويخرجون اليها للملح في ثياب بدلة ذلك ارجلهم يخرجون من طريق ويرجعون من أخرى
كالعبدن وهي ركعتان كأنهما فجل جهراً ثم يخطب بعدها على الارض خطبتين كالعبدن ويسدل التكبير
بالاستغفار ويبلغ في الدعاء آخر الخطبة الثانية ويستقبل القبلة حينئذ ويحول رداءه تفاؤلاً فيجعل ما يلي
ظهره الى السماء وما على اليمين على اليسار ويقعد الرجال كذلك قعوداً يستحب صيام ثلاثة أيام قبلها
والسدة قوله فجر رغبة وتقضى للزوال المشهور وأن صلاة الفجر رغبة كما قال وقيل سنة والرغبة
مارغب فيها الشارع بالقول كقوله ^{صلى الله عليه وسلم} ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها أو بالفعل كالركعتين بعد
المغرب وحياء ما بين العشاءين انظر الكبير قبل كتاب الطهارة وقراءتها بأمر القرآن فقط على المشهور
وقيل وسورة قصيرة وقراءتها سر أو معنى قوله وتقضى للزوال انه اذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر وخاف
خروج وقت الصبح صلى الصبح وتركهما ثم قضاها بعد طلوع الشمس وانقاعها قدر مخرج الى الزوال فاذا
زالت الشمس فلا يقضيهما أو أمان لم صل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس فالمشهور أنه يقام الصبح
على العجر خلافاً لابن وهب انظر وقتها من دخل المسجد فوجد الامام في الصبح أو أقيمت عليه الصبح
وهو لم يصلها واستحب ايقاعها بالمسجد ومن ركع الفجر في بيته ثم دخل المسجد وغير ذلك من أحكامها

فيه الكبير قوله **والفرض يقضي أبداً وبالتوال** * لما ذكر أن الفجر يقضي إلى الزوال لا بعده أفاد
هنا أن للفرض ليس لقضائه وقت محدد ولا يقضي بعده بل يجب قضاؤه أبداً ولا يسقط بمضي زمانه ولو طال
ومع كونه يقضي يجب أن يكون قضاؤه مبكراً كما فاتته وعلى ذلك منه بقوله وبالتوال واعلم أن قضاء الفرائض
واجب على الفور ولا يجوز تأخيرها إلا عندئذ قال في المسئلة ويصلي الفوائض على قدر طاقتها قال أبو محمد صالح
أقل ما لا يسمى به مفراً ما أن يقضي يومين في يوم وفي جواز التنقل لمن عليه فوائض قولان لابن العربي وابن
رشد ويجب قضاء الفوائض سواء تركت عمداً أو سهواً أو جهلاً أو تقصيراً في كل وقت من ليل أو نهار ولو كان
الامام يخطب في الجمعة ويقضيها على نحو ما فاتته من سر أو جهراً وان فاتته سفريّة قضاها كذلك وإن في
الحضر وإن فاتته حضريّة قضاها حضريّة ولو في السفر وإن تركها في مرضه وقضاها في صحته فليقضها قائماً
وإن تركها وهو صحيح وقضاها في مرضه فليقضها بقدر طاقتها من قيام أو جالس واعلم أن الترتيب المشار إليه
في الجلة بقوله وبالتوال على ثلاثة أقسام ترتيب الصلوات الحاضرة في الوقت ولا يشملها كلام الناظم لأن كلامه
في قضاء الفوائض وترتيب الفوائض فيما بينها وترتيب الفوائض مع الحاضرة انظر أحكامها وحكم من خالف
ما أمر به من ذلك وحكم من ذكر صلاة فائضة في وقت صلاة حاضرة قبل أن يصلي تلك الحاضرة أو بعدها
أو فيها وحكم مساجين الامام وما ختمنا به ذلك من ذكر ضوابط وقواعد يستعان بها على معرفة ما يجب على
من عليه صلوات لا يدرى عينها أو يدريه ويجهل ترتيبها على القول بوجوده في الشرح الكبير (قوله
ندب إلى قوله ظهر) أخبر أن النفل مندوب أي التنفل بالصلاة مستحب ومعنى الاطلاق أنه لا حد لعدد
التنفل المذكور ولا زمان له مخصوص بل هو مندوب إليه على قدر الاستطاعة وفي كل وقت من ليل أو نهار
يريد الا في الاوقات المنهي عن التنفل فيها كبعد صلاة العصر إلى أن تصلي المغرب على المشهور وبعد طلوع
الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح الامام انتهى من ذلك وما قرر أن التنفل مندوب في كل وقت وكان
بعضه أكثر من بعض بين المتأكد منه بقوله وأكدت إلى آخره يعني أن المتأكد من النوافل هو تحية
المسجد أي الركعتان اللتان يطلب منهما داخل المسجد بقصد الجلوس فيه إذا كان على وضوء وكان في وقت
جواز التنفل وتراويج رمضان وهي معلومة وما قبل الوتر من النوافل وهو الشفع وغيره وما قبل الظهر
والعصر وما بعد الظهر والمغرب من النوافل أيضاً ففي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم خبر عن المولى تبارك
وتعالى ولا يزال عبيدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه الحديث وفيه أيضاً إذا دخل أحدكم المسجد فليركع
ركعتين قبل أن يجلس وفي سنن الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وشفعة الضحى بضم المعجمة
وقد تفتح ركعتا الضحى من الشفع بمعنى الزوج وروى الحاكم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلّي
الضحى بـ وروى نهار الشمس وضحاها والضحى في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيماناً
واحتراساً باغفر له ما تقدم من ذنبه وأخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إن الله تعالى جعل لكل نبي شهوة وإن شهوتي في قيام هذا الليل وأخرج ابن ماجه عن أبي سعيد
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى ليضحكك إلى ثلاثة أصناف في الصلاة والرجل يصلي في خوف الليل
والرجل يتأهل خائف الكتبية وأخرج أبو داود من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها
حرم الله عظامه على النار وفي الموطأ وصحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل
العصر أربعاً وعنه صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتسكّم يمينه بسوء عدل
له بعبادة ثنتي عشرة سنة وانظر بقية الكلام على ما يتعلق بالنوافل وبسجود التلاوة في الكبير
(قوله فصل لنقص إلى قوله ان ورد) ذكر في هذا الفصل بعض مسائل السهو فأخبر أن من سها في صلاته

ندب نفل مطلقاً
وأكدت
تحية ضحى تراويج
نات
وقبل وتر مثل ظهر
عصر
وبعد مغرب وبعد
ظهر
فصل لنقص سنة
سهو يسن
قبل السلام سجدة ثان
أو سنن
ان أكد ومن يزد
سهو اسجد
بعد كذا والنقص
غلب ان ورد

بنقص سنة واحدة مؤكدة كما إذا أسرى في موضع الجهر في الفريضة أو سهوا بنقص سنن متعددة كترك السجدة التي مع أم القرآن في الفريضة أيضا إذ في تركها ثلاث سنن قراءتها وصفة قراءتها من سر أو جهر والقيام لها فإنه يسن في حقها أي يطلب منه على جهة السنية أن يسجد سجدتين قبل السلام يريد بعد فراغ تشهد ثم يعيد التشهد على المشهور ثم يسلم وقيل لا يعيده وإن من سها بزيادة كمن قام لخامسة أو جهر في محل السر في الفريضة أيضا فإنه يسن في حقها أن يسجد سجدتين بعد السلام يريد يحرم لهما ولا يرفع يديه ويهوي ساجدا بتسكيرة الاحرام والتشهد ويسلم جهر وإن من سها بزيادة مع نقصان كان ترك السجدة من الفريضة أو يقوم للخامسة فإنه يغلب النقصان ويسجد قبل السلام وسبيلك اليد الأولى يسن سجدتان كائنتان قبل السلام لنقص سنة مؤكدة أو سنن حال كون النقص المذكور سهوا أو قوله إن أكدت شرط في ترتب السجود ترك سنة واحدة ما ترتبه لنقص سنن أو لنقص سنة مع زيادة فلا يشترط تأكيدها والله أعلم وحذف مفعول يزداد يشمل الزائد للقول والفعل والتشبيه في قوله كذا راجع إلى الحسن وهو السنية وإلى عدد السجرات والسنن المؤكدة ثم إن وقتها في قول الناظم سنها السجدة الواقعة إلى قوله هذا كذا ونقلها في التوضيح عن المقدمات فقال وإنما يسجد للو كذا منها وهي ثمان قراءة ماسوي أم القرآن والجهر والاسرار والتكبير سوى تكبيرة الاحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير وأما سواها فلا حكم تركه ولا فرق بينه وبين المستحبات إلا أن كيد فضلها اهـ وقد زاد الناظم فيما تقدم على هذه الثمان القيام للسجدة في الركعة الأولى والثانية والجلوس للتشهد الأخير غير ما يقع فيه السلام وعلى باقي المقدمات كان يشهد ناشيخنا الامام المتقن أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي الجوزي رحمه الله عليه تقرر بها للحفاظ

سنة ثمان شينان كذا جمان * تأن عد السنن الثمان

فالسنة السجدة والسجدة ورمز لهما بالسين لأنه أول حرف فيهما والشينان التشهد الأول والثاني رمز لهما بأول حرف من اصول الحكمة اذ لو اعتبر الزائد لالتبس بالتحميم والتكبير المشار لهما بالتامين ولم يعكس ذلك لاتحاد اول الاصول في الاولين وتعدد في الآخرين فاعتبر المتعدي في المحلين اختصارا من غير مراعاة كونه أصليا وزائدا أو الجمان الجهر والجلوس للتشهد وما ذكره الناظم من كون سجود السهو سنة قبلها كان أو بعد ياهو المشهور وقيل بوجوبه مطلقا وقيل بوجوب القبلي دون البعدي وما ذكره من التفصيل في محله هو المشهور أيضا وروى التحميم أي أن شاء يسجد قبل السلام أو بعده كان لنقص أو زيادة أو لهما والتفصيل المذكور في محله هو المطلوب ابتداء أما بعد الوقوع والنزول فلا تبطل الصلاة بتأخير القبلي ولا بتقديم البعدي والله أعلم وانظر بقية الكلام على ما يتعلق بسجود السهو قبلها أو بعدها وعلى حكم السهو في النافلة وعلى تعداد بعض ما لا سجود فيه مما يتوهم أن فيه السجود وتعدا ما لا يبطل الصلاة مما يتوهم بطلانها به وما يجوز للصلي أن يفعله وما لا في التكبير (قوله واستدرك القبلي إلى قوله الامام) أخبرنا من ترتب عليه سجود قبلي فنسيه حتى سلم ثم تذكره بقرب السلام فإنه يسجد حينئذ وهو صاده باستدراكه ومفهومه أنه إن لم يذكره إلا بعد طول الاستدراك وفوت وهو كذلك ثم يبقى النظر في صحة الصلاة وبطلانها فإن كان هذا السجود القبلي ترتب عن ترك ثلاث سنن فأكثر بطلت الصلاة على المشهور وإن ترتب على أقل من ذلك فلا سجود وصلاته صحيحة كما يأتي قريبا إن شاء الله وأخبرنا أيضا من ترتب عليه سجود بعدي ونسيه فإنه يسجد متى ما ذكره ولو ذكر بعد عام يريد أو أقل أو أكثر وإن الامام يحمل عن المقتدي به أي مأومه سهوا بزيادة والنقصان وعليهما تعود الإشارة في قوله هذين فإذا سها المأموم دون إمامه فلا سجود عليه وهذا ما دام مقتديا بالامام فإن كان المأموم مسبوقا فسلم إمامه فقام هو لقضاء ما فاتة فسها حينئذ حكمه كالقد وسمي هذا للناظم حيث قال إن سلم الامام قام قاضيا إلى أن قال والسهو اذ كان احتمال على الثاني

واستدرك القبلي مع
قرب السلام
واستدرك البعدي
ولو من بعد عام
عن مقتدي بحمل هذين
الامام

هناك وهو الصواب والله أعلم وبقي الكلام على سجود السهو لا يسبق في قول الناظم ويسجد السجود
قبل الإمام البيهقي إن شاء الله تعالى (قوله) وبطلت بعد ما إلى قوله (لأن من) أخبر أن الصلاة تبطل بأشياء منها
أن ينفخ المصلي في صلاته عامدا قال في الرسالة والنفخ في الصلاة كالسكلام والعماد لذلك مفسد لصلاته ابن
القاسم وإن كان سادسا بسجود السهو ومنها تعمد السكلام لغير إصلاح الصلاة فقوله أو كلام عطف على نفخ
مدخول لعدم أماته تعمد السكلام لإصلاحها فغير مبطل ولا شيء فيه مالم يكثر فتبطل به أو السكلام سهواً ففيه
سجود السهو بعد السلام ومنها ما يشغل المصلي في صلاته حتى يترك فرضاً من فرائضها كالقيام أو الركوع أو
نحوهما فإن الصلاة تبطل بذلك أيضاً فإن شغله ذلك عن السنن فقط وأتى بفرائضها فلا تبطل ويعيد في
الوقت فقوله وبالمشغل عطف على بعد ولذلك أعاد الباء ومنها طرأ حدث في الصلاة كخروج رجليه ونحوه
على أي وجه كان سهواً أو عمداً غلبة أو اختيار المأمر أن تطهارة الحديث شرط ابتداءه وداما فقوله وحدث
معطوف على عمد أيضاً فهو مدخول للباء وليس معطوفاً على نفخ فيسكون مدخولاً لعدم اختلافه بين التعمد
وغيره كما مر ومنها أن يزدي الصلاة مثلها سهواً كأن يصلي الرابعية ثمانياً أو الثمانية أربعاً في الحاق المغرب
بالرباعية فلا تبطل إلا بزيادة أربع أو بالثمانية فتبطل بزيادة ركعتين قولان حكاهما ابن الحاجب وفهم من
كلامه أن السهو بزيادة أقل من مثل الصلاة غير مبطل وهو كذلك على المشهور ولكنه يستبعد بعد السلام
وإن الزيادة أن كانت عمداً مبطلة كانت مثلاً أو أقل وهو كذلك كما يأتي قريباً ومنها للفقهاء وطو الضحك
بالصوت قال في المسونة قال مالك إن قهقه المصلي قطع وأبطل الصلاة وإن كان مأموماً تعالى مع الإمام
فإذا غرغ الإمام أعاد الصلاة وظاهره كانت القهقهة عمداً أو نسياناً اختياراً أو غلبة التوضيح وهكذا روى
ابن القاسم عن مالك انتهى وقول الناظم وسهو وقهقهة معطوفان على عمد بحذف العاطف من الأخير
ومنها تعمد الأكل أو الشرب في الصلاة فإنه مبطل لها وإذا بطلت بعمداً أحدهما فحري أن تبطل بتعمدهما
معا وهو كذلك فكل في النظم معطوف على شرب بحذف العاطف وهو أروح حذفاً والعاطفة قليل ومفهوم
العمد أنه إن أكل أو شرب سهواً لم تبطل وهو كذلك ويسجد بعد السلام ومنها تعمد زيادة سجدة ونحوها
كركوع ونحوه وأخرى في البطلان تعمد زيادة ركعة كاملة وسجدة عطف على شرب مدخول لعدم
ومفهومه أن زيادة السجدة ونحوها إن كان سهواً لا يبطل وهو كذلك مالم يزدي الصلاة مثلها كما هي قريباً
ومنها تعمد رد التي ابن رشد المشهور أن من ذرعه في أو قلس فلم يرده فلا شيء عليه في صلاته ولا صياحه وإن
رده متعمداً وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صومه وصلاته وإن رده ناسياً أو مغلوباً بقولان
عن ابن القاسم انتهى وفي معطوف على شرب على حذف مضاف أي وعمد ردي ويحتمل أن يقدر
إخراج في ومنها إن يذكر في صلاته فوائت يسيرة خساً فقل قال في الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت
هذه عليه وإن كان مع الإمام تعالى وأعاد البطلان في هذه والتين بعدها إنما هو ظاهر بالنسبة للإمام والفرد
دون المأموم وقوله وذكر فرض معطوف على عمد أيضاً ومفهومه أن من ذكر فوائت مستغفراً أكثر وهو في
الصلاة لم تبطل وهو كذلك بل يجب عليه إذا فرغ من صلاته قضاء تلك الفوائت فإن قضاها فلا يعيد التي تذكر
فيها ولو بقي وقتها ومنها إن يذكر في الصلاة بعض صلاة قبلها كان يكون في صلاة العصر فيذكر ركعة
أو سجدة من الظهر يريد وقد طال ما بين صلاة الظهر المتروكة منها وهذه التي تذكر فيها أو الطول إما بانحروج
من المسجد أو بطول الزمن وإن لم يخرج منه كآبؤه بقوله بعد بفصل مسجد كطول الزمن أذهب راجع
طهه ولأن بعد ما فتبطل المتروكة منها هي الظهر في مثال عدم إصلاحها بالقرب كما به عليه بعد بقوله والطول
الفساد ملزم وتبطل العصر التي تذكر فيها أيضاً وهي مراد الناظم هنا وقد آل الأمر في هذه إلى التي قبلها من
ذكر صلاة في صلاة إذ الظهر لبطلانها كعدم ومنها إن يذكر في صلاته سجوداً قليلاً ترتب عن ترك ثلاث

وبطلت بعد نفخ أو
كلام
لغير إصلاح وبالمشغل
عن
فرض وفي الوقت أعد
إذا بسن
وحديث وسهو زياد
المثل
قهقهة وعمد شرب
أكل
وسجدة قه وذكر
فرض
أقل من ست كذكر
البعض
وفوت قبلي ثلاث سنن
بفصل مسجد كطول
الزمن

سنان أو أكثر يريد أيضا وقد طال ما بين الصلاتين كما تقدم قريبا فبطل الأولى ولا اشكال كما تقاسم
وتبطل الثانية التي تذكروا فيها السجود وهي مراده هنا لما تقدم من أنه لما بطلت الأولى آل أمره إلى أنه ذكر
صلاة في صلاة وقوله وفوت عطف على ذكر وقوله بفصل يتنازع فيه ذكر وفوت وياؤه لصاحبه على حداهبط
بسلام أي منه ولو عبر بذكر أيضا مكان فوت لسكان الظاهر والله أعلم هذا على ما قررناه كلام الناظم من أنه
ذكر بعض الصلاة أو السجود المذكور في صلاة أخرى ويحتمل وهو الظاهر أن مراده ما هو أهم فيشمل
ذكر ذلك في صلاة أخرى وقد طال ما بينهما كما قررنا ويشمل من ذكره في غير صلاة مع الطول أيضا إلا
أن هذا يتدخل مع قوله بعد والطول للفساد ملزم كإثباتي وفهم من اشتراطه في البطلان الطول أو ما يتنزل
منزله وهو الخروج من المسجد أن من ذكر بعض صلاة أو السجود للقبلي المترتب عن ثلاث سنان ولم يطل
ما بين الصلاة المتروك منها وقت ذكره لذلك لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك فان تذكروا قبل أن يتلبس
بصلاة أخرى أتى بالبعوض المتروك أو بالسجود وصحت صلاته وإن لم يتذكر حتى يتلبس بغيرها والقرض أنه لم
يطل ما بينهما في ذلك تفصيل لأن الأولى إما فرض أو نافلة والثانية كذلك فهي أربعة أوجه ذكر من فرض
في فرض أو من نقل في نقل أو من فرض في نقل أو من نقل في فرض انظر حكمها في الكبير في شرح قوله

فصل لنقص سنة سهو ويسن * الآيات الثلاثة (قوله واستدرك الركن إلى قوله ملزم) لما ذكر
قبل هذين البيتين متصلا بهما حكم من ذكر بعض من صلاته بعد الفراغ منها أو بعد أن دخل في صلاة أخرى
ذكر هنا حكم من ذكر بعض من صلاته في تلك الصلاة نفسها فاخبر أن من نسى ركنا من أركان الصلاة
أي فرضا من فرائضها كالركوع أو السجود ثم تذكره بالقرب فانه يستدركه حيثئذ أي يأتي به فان لم
يتذكره حتى حال الركوع بينه وبين تداركه لركن المتروك بحيث عقد الركعة التي تلي الركعة المتروك منها
فانه يأنى الركعة صاحبة السهو أي التي سها عن بعضها ويبنى على غيرها من الركعات أن كان والا كانت
هذه التي عقد الآن أولا وهذا كله إن كان السهو في غير الركعة الأخيرة وتذكر قبل السلام وإلى ذلك أشار
بالبيت الأول وإن كان السهو في الركعة الأخيرة فانه يتدارك ما ترك منها أيضا قبل السلام فان لم يتذكره حتى
سلم وحال السلام بينه وبين تداركه ما سها عنه فانه يأنى الركعة المتروك بعضها أيضا ويبنى على غيرها كما مر
ولكن هذا الذي لم يتذكر حتى سلم لا بد أن يحرم لما بقي له من صلاته وهو قضاء الركعة التي فسد له ويكون
أحراره بالقرب فان لم يحرم إلا بعد طول بطلت صلاته وكذا الحكم إن كان الترك من غير الأخيرة ولم يتذكر
حتى سلم فانه يحرم للباقي بالقرب والابطلت صلاته وإلى حكم من سها في الأخيرة أو في غيرها ولم يتذكر حتى سلم
أشار بالبيت الثاني فالخصل أن المانع من تدارك الركن الموجب للآتيان بركعة برمتها يختلف باختلاف
الركعة المتروك منها فان كان المتروك من غير الأخيرة فالمانع من ذلك عقد التي تليها وإن كان من الأخيرة
فالمانع منه السلام الآن قوله والطول الفساد ملزم مكرر مع قوله قبل كذا ذكر البعض بفصل مسجد كطول
الزمن واللام في الطول لأهله والمعهود الطول المتقدم في قوله بفصل مسجد كطول الزمن مثال ذلك والسهو
من غير الأخير مسألة قوله في المدونة قال مالك من صلى ركعة ونسى سجودها فذكر ذلك وهو في الثانية
قبل أن يركع فليس سجدة سجدة تين ثم يقوم فيبدي القراءة للركعة الثانية ولو نسي سجدة من الأولى فذكرها
قبل أن يركع الثانية أو بعد أن ركع ولم يرفع رأسه منها فلا يرجع ويسجد السجدة التي بقيت عليه فإذا سجد
قام وأبدأ قراءة الركعة الثانية فان ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته
والغيت الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام انتهى وقد تبين من نص المدونة هذا أن عقد الركوع
هو برفع الرأس منه لا بفتحنا إليه وهو مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب أنه بالانحناء قالوا وقد وافق ابن
القاسم أشهب على كون الانحناء بالانحناء في مسائل ذكرناها في الأصل منها من ترك الركوع عن ركعة

واستدرك الركن
فان حال ركوع
فالغ ذات السهو وللبنا
يطوع
كفعل من سلم لكن
يحرم
للأبقي ولطول الفساد
ملزم

وتذكره في التي تليها فان تذكر وهو قائم ركع ورفع وسجد وصارت مكان التي قبلها ولو تذكر بعد الانحناء ووضع يده على ركبتيه فيرفع بنية الثانية وتبطل الاولى فتنبه لكون العتق في ترك السجود أو غيره من الفرائض برفع الرأس وفي ترك الركوع بالخصوص هو بالانحناء ومثال ذلك أيضا والسجود من الأخيرة مسألة قول الامام أبي عبد الله المأزري ان ذكر سجدة من الركعة الرابعة بعد ان تشهد قبل أن يسلم فانه يسجد هاذا لم يحل يديه وبين ذلك حائل ويعيد تشهده لوقوعه في غير موضعه وان لم يذكر حتى يسلم فاللهيب على قولين قيل الحكم كذلك والسلام لا يتحول يديه وبين الاصلاح وقيل قد حال السلام يديه وبين الاصلاح فيقضي الركعة بجماعتها انتهى ونقول الثاني عزاء ابن عرفة لابن القاسم وسخنون والمغيرة وهو المشهور وعليه اعتمد الناظم **تذبيهاً** الاول اذا طأ محل تدارك الركعة بقصد الركوع أو بالسلم على التفصيل المتقدم أو في ركعة مكان الفاسدة فان ركعته تتحول فتصير ثالثة أولى وثالثته ثانية وهكذا انظر تفصيل ذلك في الكبير والتحول المذكور انما هو بالنسبة للامام والفنوا أما المأموم اذا فات ركوع أو سجود بنماس أو غفلة أو زحام أو نحو ذلك أو فاته تدارك ركعته لا تتحول بل يأتي في قضاء الفاسدة ركعة على هيئة الفاسدة من كونها بالسجدة أو غيرها الثاني ما ذكره الناظم من تدارك الركن مخصوص بغير النية وتكبير الاحرام أماها فلا يتدارك لانها اذا سقطت أو أحدها لم يحصل الدخول في الصلاة لثالث آخر الناظم الكلام على سجود السهو في هذه المسئلة الى ان يجمع مع سجود المسئلة التي بعدها حيث قال

وليسجدوا البعدي لكن قديين * لان بنوا في فعلهم والقولي * نقص بقوت سورة فالقولي

وحاصل السجود في مسئلة الناظم هنا أن من ترك ركعتين ذكره بالقرب وتداركه وصحت ركعته وسجد بعد السلام لتحض الزيادة وهو ما عمل قبل كمال ركعته من التي بعدها وان فاتته تداركه وفست ركعته فان كانت الثالثة أو الرابعة فالسجود بعدي لتحض الزيادة أيضا وان كانت الاولى وتذكر قبل عقد الثالثة فكذاك أيضا وان لم تذكر حتى عقد الثالثة فالسجود قبلي لاجتماع الزيادة والنقص سواء كان الترك من الاولى أو من الثانية والله أعلم انظر بسط ذلك في الكبير ويأتي بعض ذلك في بابا وعلى كل حال فالسجود انما هو لغير المستنكح أما هو فلا سجود عليه سواء تدارك الركعة أو فاته تداركه أو أتى بركعة (قوله من شك في قوله رجم) أخبرنا من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أم لا فانه يبنى على اليقين المحقق عنده ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام فاذا شك هل صلى واحدة أو اثنتين بنى على واحدة لانها المحققة عنده ويأتي بما شك فيه وهو الثانية ويكمل صلاته ويسجد بعد السلام وان شك هل صلى اثنتين أو ثلاثا بنى على اثنتين وان شك هل صلى ثلاثا أو أربعين بنى على ثلاث وكذا ان شك في ركوع أي شك هل ركع أو لم يركع فيعمل على أنه لم يركع أو في سجود أي شك هل سجد أو لم يسجد فيعمل على أنه لم يسجد أو شك هل سجد واحدة أو اثنتين فيعمل على واحدة ويسجد في ذلك كله بعد السلام على المشهور لاحتمال ان يكون قد فعل ما شك فيه فيكون ما يأتي به الآن محض زيادة وهل غلبة الظن كالشك فيأبى ما غلب على ظنه أنه فعله ويبنى على المحقق ويسجد بعد السلام أو كاليقين فيعتد به ولا يسجد عليه قولان واعلم ان الركن في هذه المسئلة شك المصلي هل أتى به أم لا وفي المسئلة التي قبل هذه تحق المصلي أنه تركه ويقيد كلام الناظم هنا أيضا بغير الموسوس اما هو فانه يعتد بما شك فيه وشكه كعدمه ويسجد بعد السلام فاذا شك هل صلى ثلاثا أو أربعين بنى على الأربع ويسجد بعد السلام قال القاضي عبد الوهاب والموسوس هو الذي يطرأ ذلك عليه في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة واما ان لم يطرأ له ذلك الا بعد يوم أو يومين فلا يسع موسوس قوله وليسجدوا البعدي جمع الساجدين بعد السلام باعتبار هذه المسئلة والتي قبلها أما هذه

من شك في ركن بني
على اليقين
وليسجدوا البعدي
لكن قديين
لان بنوا في فعلهم

والقولي
نقص بقوت سورة
فالقولي
كذا كر الوسطى
والايدى قدر فرم
وركبا لا قبل ذلك
رجع

فالسجود فيها بعدى كما تقدم وأما الذى قبلها ففي محل السجود فيها تفصيل كما تقدم قبل هذه الايات فما
تمحضت فيه الزيادة دخل هنا أيضا وما اجتمع فيهن يادة ونقصان أشار لمحل السجود فيهن وتوجيه بقوله
لكن قد يبين لان بنوافى فعلهم والقول الى آخره فقوله لكن الخ خاص بمسئلة تدرك الركن المتقدمة ولكن
استدراك من قوله وليس سجدا للبعدي ومعناه لكن قد يظهر نقص بسبب فوت قراءة السورة لاجل بناء
المصلى على ما صح له من صلاته في القول والفعل وإذا كان كذلك فقد اجتمعت الزيادة والنقصان فيسجدون
إذا قبل السلام ولو كان انما يبنى على الفعل فقط دون القول فيقضيه كالمسبوق ما فاتته السورة والله أعلم
مثال ذلك من نسي سجدة من الركعة الاولى أو الثانية ولم يتذكرها حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة فان
هذه الثالثة تصير له ثانية ويجلس عليها ثم يأتي بركعتين بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة
من ثمانية التي كان صلاحها بالفاضة فقط لسكونها ثالثة في اعتقاده فرجعتا ثمانية لبطان واحدة مما قبلها
والله أعلم قوله كذا كسر الوسطى البيت التشبيه لافادة الحكم وهو السجود القبلي وصراحه أن من ذكر الجلسة
الوسطى والحال أنه قد رفع يديه وركبته عن الارض فانه يسجد قبل السلام بر يدا إذا عمداً على قيامه ولم
يرجع للجلوس كما هو المطلوب منه ان لا يرجع من فرض السنة فيسجد قبل السلام لنقص الجلوس الوسط أما
ان خالف ما أمر به ورجع الى الجلوس بعد سفارعة الارض بيديه وركبته فانه يسجد بعد السلام على المشهور
لتمحض الزيادة ولا تبطل صلاته على المشهور وسواء رجع عمداً أو ناسياً أو جاهلاً لرجوع بعد الاستقبال أو قبله
وقوله لا قبل ذلك من رجوع أى لا ما إذا ذكر الجلسة الوسطى قبل رفع يديه وركبته وعلى ذلك فهو الاشارة
فلا يسجد عليه وحكمه الرجوع الى الجلوس فان رجع فهو المطلوب وان خالف وقام فان كان قيامه نسياناً
أى نسي ان المطلوب منه الرجوع للجلوس يسجد قبل السلام وان كان عمداً جرى على تارك السنة متممداً
وان كان جهلاً فكالمتمم على المشهور وهذا التفصيل انما هو في الفريضة اما للنافلة فيرجع اذا قام للثالثة
فيها فارق الارض أم لا فان فارقها ورجع يسجد بعد السلام لزيادة فان لم يتذكر حتى عمداً ركعة الثالثة
أضاف لها رابعة وسجد قبل السلام

(قوله فصل بموطن الى قوله جلا) ذكر في هذا الفصل بعض ما يتعلق بصلاة الجمعة وهي بضم الميم وقد تسكن
كفى النظم و بفتحها أيضا من الجمع لاجتماع الناس فيها ولا خلاف في كونها فرض عين وقد اختلف هل هي
صلاة قائمة بنفسها أو هي ظهر مقصورة على قولين وفائدة الخلاف تظهر في التنية فان قلنا انها قائمة بنفسها
فينوى صلاة الجمعة وان قلنا انها ظهر مقصورة فينوى ظهر جمعة قاله الجزولي وأول وقتها كالظهر وابقاها
أثر الزوال أفضل ولا يخطب الا بعد الزوال فان خطب قبله أعاد الخطبة وأخروقتها ان يبقى قدر ركعة واحدة
بعد الفراغ منها للغروب يذكر فيها العصر ولها شروط وجوب وشروط اداء والقرى بينهما ان كل ما لا يطلب
من المكاتب تحصيله لكونه ليس في طوقه كالتكويرية والحرية يسمى شرط وجوب وما يطلب منه كالخطبة
والجماعة يسمى شرط اداء قاله ابن عبد السلام فشروط اداء الخمسة الاول الاستيطان وهو المقام بنية للتأبيد
ولا يشترط على المشهور ان تكون الإقامة المذكورة في مصر بل وكذلك في القرى اذا لم يكن فيها دوام
الإقامة واستغنوا عن غيرهم وحصلت بحجبتهم أهية الاسلام وكذلك في الاخصاص أما اهل الخيم فلا تجب
عليهم وعلى هذا الشرط نية بقوله بموطن للقرى قد فرضت صلاة الجمعة أى فرضت صلاة الجمعة بسبب
استيطان القرى أو معه وخص القرى اي يكون المصر أحرى وبوجوبها فيه فإذا صرت جماعة بقرية خالية
ونوا الإقامة بها شهر مثلا فلا تجب عليهم الجمعة لان اقامتهم ليست على التآبيد وأحرى اذا لم ينووا إقامة أصلا
الثاني الخطبة قبل الصلاة وعلى ذلك نية بقوله لخطبة ثلث فان جهل الامام فصلي بلا خطبة خطب وأعاد الصلاة
ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن شرط للخطبة وصلها بالصلاة ابن عرفة وسير الفصل عفو قال ابن

فصل بموطن
القرى قد فرضت
صلاة الجمعة لخطبة ثلث
بجامع على مقيم
ما انعذر
حرق ريب بكفر سخ
ذكر
وأجزأت غيرنا هم قد
تندب
عند النداء السعي إليها
يجب
وسن غسل بالروح
اتصال
ندب تهجير وحال جلا

الفاسم وأقلها ما يسمى بقطعة عند العرب وقيل أقلها حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم
 وتحذير وتبشير وقرآن في الأولى وفي وجوب القطعة الثانية وسنيتها قولان والمشهور الوجوب وعلى
 وجوبهما فهاشطر انظر الكبير فقد ذكر نافية هنا مسائل حسنة مما يتعلق بالخطبة الثالث الجامع لقوله
 بجامع ومن شرطه للبناءان المخصوص على صفة المساجد قال الباجي والبراج أو ذو بيمان خفيف ليس
 بمسجد وهل يشترط أن يكون مسقفا وأن يعزم على إيقاعها فيه على التأييد وأن يكون بماتجمع فيه
 الصلوات الخمس أو لا يشترط شيء من ذلك في ذلك خلاف وانظر الكبير فقد ذكر نافية هنا حكم صلاتها
 في رحاب المسجد وسطعته والطرق المتصلة به وإذا امتلاء الجامع وفي الطرق طين خضخاض وحكم تعددها
 في المهر الواحد وما ينبغي على المشهور من شرط الاتحاد من بطلانها في غير التقديم وتبيين التقديم من غيره
 من جامع القرويين والأندلس إلى غير ذلك الرابع الإمام عده ابن الحاجب من شروط الأداء وهذه غيره
 من شروط الوجوب ويشترط كونه حراما قبيحا كما صرح به بعد في قوله في جملة حرم مقيم عدا فلا تصح خلف
 امام مسافر لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر فان نواها وزمتها الجمعة بالتبعية للمستوطنين فله أن يؤم فيها ولا تصح
 خلف عبيد الخماس الجماعة ولم يصرح الناظم بهذين الشرطين هنا اعتمادا والله أعلم على فهم اشتراطهما
 من اشتراط الجامع ألا يشترط إلا لاجل الجماعة ومن لازم الجماعة امام على أنه يصرح باشتراط الجماعة
 في الجمعة في البيت بعد هذه الآيات قال الامام أبو عبد الله المازري لم يحكم مالك هذا في أقل من تمام بهم
 الجمعة الآن يكون للمدمن يكتمهم الشواء ونصب الاسواق وفي الواضحة ثلاثون رجلا فأكثر وهذه في
 طلب اقامتها فإذا أقيمت صحت باثني عشر رجلا فأكثر باقيا لسلامها وشروط وجوبها خمسة أيضا الأولى
 على ترتيب النظام الإقامة فلا تجب على مسافر وعلى ذلك نبه بقوله على مقيم وهذا لم ينو إقامة أربعة أيام
 فأكثر فان نواها فاتها تجب عليه بحسب التبعية للمستوطنين فان لم يكن هناك من تجب عليه من المستوطنين
 لم تجب عليه وان نوا الإقامة وفي احداث السفر يوم الجمعة تفصيل انظر الكبير الثاني أن لا يكون له عذر
 يمنعه من حضورها وعلى ذلك نبه بقوله ما نهذر والاعذار المرض الذي يتعذر معه الاتيان أو لا يقدر عليه
 الا بمسقة شديدة وعريض القرب والزوجة والمملوك واشراف القريب والصاحب على الموت ولومع
 وجود مرض والخوف على النفس أو المال الذي معه أو الذي يترك في بيته من سارق ونحوه ونحو ذلك من
 الاعذار كالمطر الشديد والطين الوحل الثالث الحرية فلا تجب على عبد على المعروف من المذهب وعلى ذلك
 نبه بقوله حر الرابع القرب بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو الفرسخ وعلى ذلك نبه
 بقوله بكفرسخ وعليه فهل يعتبر الفرسخ من المنار أو من طرف البلد أي من المكان الذي تقصر منه الصلاة
 قولان وهذا الخلاف إنما هو في حق من كان سكنه خارجا عن البلد وأما من فيها فتجب عليه ولو كان من
 المسجد على ستة أميال الخامس الكورية فلا تجب على امرأة وعلى ذلك نبه بقوله ذكر قوله وأجزاء
 غير أي تجزى الجمعة غير من تجب عليه عن الظاهر والذي لا تجب عليه المسافر والمعدور والعبد والصبي
 والبعيد على أكثر من ثلاثة أميال والمرأة فهو لا تجب عليهم وان صلوا أجزأتهم عن الظاهر قوله نعم قد
 تندب لما ذكر اجزاءها عن الظاهر لمن لا تجب عليه بين هنا أن حضورهم لها مستحب ومطلوب فها المأوهم
 الكلام المتقدم من الاجزاء بعد الوقوع من غير أن يكون ذلك مطاوبا ابتداء قوله * عند النداء السمي إليها يجب *
 معناه أن السمي إلى الجمعة أي الذهاب إليها يجب عند الاذان لها ولكن هذا في حق القريب وأما البعيد
 فيجب عليه قبل كل ذلك بمقدار ما يدرك ولو جوب السمي إليها ذاك حرم حينئذ البيع وكل ما يشغل عن
 السمي فاذا وقع البيع ونحوه حينئذ فسخ الاذانات فيحضى بالقيمة يوم القبض قوله وسن غسل بالرواح
 اتصالا أي بسن لصلاة الجمعة غسل موصوف بكونه متصلا بالرواح أيها ابن عرفة وصفته وماؤه كالخنابة

والمرور فإنه سئل بأنهم لو كان ممن لا تلزمه كالعبء والمشهور بشرط وصله بر واحد أو الفصل اليسير عفو فان
تغدى أو نام بعد غسله أعاده والمرا دبالر واح الذهاب كان قبل الزوال أو بعده قوله نذبت تهجيراً أي يستحب
التهجير إلى الجمعة أي الذهاب إليها في وقت الهاجرة وهي شدة الحر وذلك في الساعة السادسة أو السابعة
انظر الكبير قوله وحالاً جلال الحال الهيئة والجمال الحسن أي يستحب لصلى الجمعة تحسين هيئته وذلك
باستعمال خصال الفطرة من قص الشارب والظفار وحلق العانة وتنف الجناحين واليسواك والتجمل
بالثياب الحسنة واستعمال الطيب ونحو ذلك (قوله بجمعة إلى قوله موترها) أخبر أن الجماعة واجبة
في الجمعة وسنة في غيرها من سائر الفرائض بمعنى أن إيقاع صلاة الجمعة في الجماعة واجب وإيقاع غيرها من
سائر الفرائض في الجماعة سنة فقوله سنة بفرض أي غير الجمعة بدليل تقديمها وباء بجمعة بسكون الميم
وبفرض ظرفية ومعنى وبركة رست أن الجماعة أي فضلها رست أي ثبتت وحصلت بأدراك ركعة يعني
فاكثر من أدرك ركعة فأكثر من صلاة الجماعة فقد أدرك فضلها الذي يحصل لمن حضرها من أولها
إذا كان قد فات ذلك اضطرار الاختيار فلا يحصل له ذلك وقوله ونذبت إعادة لفنذبتها البيت معناه أن من
صلى فدا أي وحده يستحب له أن يعيد في الجماعة إلا المغرب إذا صلاها وحده فلا يعيدها في جماعة وكذا
للعشاء أن أوثر بعدها وأما أن على العشاء وحده ولم يوتر فيستحب له إعادة جامع جماعة أو بأعظافه أو
بمعنى مع والضمير للجماعة أما حكم إيقاع الصلاة في الجماعة فقال ابن عرفة صلاة الخمس جماعة أكثر الشيوخ
سنة مؤكدة ابن رشد فرض في الجمعة سنة في كل مسجد مستحبة للرجل في خاصة نفسه وهل تنافض
الجماعات بالكثرة أولاً انظر الكبير وأما أدراك فضل الجماعة بركعة فقال ابن الحاجب ولا يحصل فضلها بأقل من
ركعة التوضيح لما في الصحيح عنه ^{عنه} من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ثم قال ابن الحاجب
قال مالك وحدادراك الركعة أن يمكن يديه من ركعتيه معاً قبل رفع الإمام انتهى يريد ويسجد
معه السجدة الثانية احتراماً من أن يزاحم عن السجود أو يرفع ونحو ذلك انظر الكبير وانظره هل حكم من
شك هل أدرك أم لا ومن تحقق عدم الإدراك هل يرفع مع الإمام أم لا وهل يطيل الإمام في الركوع إذا أحس
بداخل أو لا وهل يخفف في صلاة المطر ونحوه وأما استحباب إعادة الفد مع الجماعة فقال ابن الحاجب وتستحب
إعادة المنفرد مع اثنين فصاعد الإمام وحده على الأصح الإماماً راتباً في مسجده فإنه كالجماعة انتهى فمن
صلى وحده فلا يعيد إلا مع اثنين فأكثراً ومع إمام راتب في مسجده وإن كان وحده وإذا أعاد فإما يعيد أموماً
فإن أم بطلت صلاة من اتهم به وأعادوها بدا أفذاذاً إلا في جماعة ويعيد بنية للتفويض على المشهور وإذا
أعاد العشاء بعد الوتر فقال سيجنون يعيد الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيده وإن أخطأ وأعاد ما لا يعاد فإما أن
يتذكر قبل أن يعقد ركعة أو بعد عقدها انظر الكبير (قوله شرط إلى قوله الممكن) ذكر في هذه الآيات
شروط الإمامة وبعض ما يتعلق بصلاة الجماعة ثم أعلم أن شروط الإمامة على قسمين شرط صحة بمعنى أنه إذا
هدم ذلك الشرط بطلت الصلاة خلف ذلك الإمام وأعيدت أبدأ وشرط كمال بمعنى أن وجوده هو المطلوب فإن
فقد فلا بأس فاول شروط الصحة على ترتيب للنظم أن يكون ذكراً فمن صلى خلف امرأة بطلت صلاته
ويعيدها بدار جلا كان ذلك المؤتم أو أمراً على المشهور وروى ابن أيمن ثوم المرأة النساء ولم يأخذ بها أكثر
العلماء الثاني أن يكون كافياً عاقلاً بالغاً فمجنون أو مسكر أو غلب على عقله أو بصبي غير بالغ بطلت
صلاته فإن وقع ونزل وأم الصبي في نالة صحته وإن لم يجز الإقدام على ذلك الثالث أن يكون قادراً على أدائها
والإتيان بركاتها من القيام والركوع والسجود ولا يصح إتمام للقادر على ذلك بالعجز عنه ابن رشد ويوم
الجالس لعدم مثله اتفاقاً الرابع أن يكون عارفاً بحكم الصلاة أي عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به من القراءة
والفقه فلا تصح الصلاة خاف الإمام الأمي الذي لا يحفظ من القرآن شيئاً ولا يعرفه وأما الفقه فالمراد به معرفة

بجمعة جماعة قد وجبت
سنت بفرض وبركة
رست
ونذبت إعادة لفنذبتها
لامفر با كذا عشا
موترها
شرط الامام ذكر
مكلف
أت بالاركان وحكما
يعرف
وغير ذى فسق ولحن
واقندا
في جمعة حرم قيم عددا
ويكره السلس والقروح
مع
بأدلتهم ومن يكره
دع
وكلاشل وإمامة بلا
ردا بمسجد صلاة تجتلى
بين الاساطين وقدام
الامام
جماعة بعد صلاة ذى
النزام
وراتب مجهول أو من
أبنا
وأغلف عبد خصى ابن
زنا
وجاز عنين وأعمى
السكن
مجنم خف وهذا الممكن

كيفية الوضوء والفعل وأنه ان ترك لعمد بطل طهره وصلاته وتعيين الصلاة التي شرع فيها لامعرفة الاحكام
 من تعيين الواجبات من غيرها ولا معرفة احكام السهو قاله القباب في شرح القواعد الخماس كونه غير
 فاسق وهو شامل لفاسق الجارحة كشرب الخمر ونحوه ولفاسق الاعتقاد كالقدسي وغيره من أهل الاهواء
 فمن صلى خلف فاسق بوجهيه أعاد أبدا على المشهور وقيل في الوقت وقيل في الفاسق بالجارحة اذا كان
 فسقه خارجا عن الصلاة لا تعلق له بها صحت خلفه بخلاف ما يتعلق بالصلاة كصلاته بغير طهارة ونحو ذلك واذا
 اشترط في الامام أن لا يكون فاسقا فاشترط الاسلام فيه أول فلا تصح خلف من تبين أنه كافر وتعاد أبدا
 ولم يشترطه الناظم لقوله في التوضيح الامم أن لا يعتمد من شروط الامامة الا ما كان خاصا بها فلا يعتمد
 الاسلام ولا العقل لانهم ما شربوا في مطلق الصلاة غير خاصين بالامام السادس كونه غير حائض فلا تصح خلف
 الحائض قيل مطلقا في الناحية وغيرها وقيل في الناحية فقط ومن اللاحق عدم التمييز بين الضاد والظاء السابع
 كونه غير مقيم بغيره فمن اتم عاموم بطات صلاته بكن قام بقضي ركعة فاتته قبل الدخول مع الامام فاقم به
 مسبوق آخر مثله فتبطل صلاة هذا المؤتم بالمأموم قوله * في جمعة حرم مقيم عددا * يعني ان الشروط
 المتقدمة هي شرط في صحة الامامة مطلقا في الجمعة وغيرها يزداد لصحة الامامة في خصوص صلاة الجمعة
 شرطان آخران أحدهما كونه حرا فلا تصح امامة عبدا في الجمعة وكذلك في العيد اذ لا الجمعة عليه ولا عيد الثاني
 كونه مقيما فلا تصح الجمعة خلف مسافر الا أن يشري إقامة أو بعة أيام غا كثر كما تقدم في الجمعة قوله ويكره
 السلس الى آخره هذا شروع من الناظم في عا شروط السكك فالامامة مع هذه الاوصاف صحيحة والأولى
 سلامة الامام منها واثباته بشي منها محكروه أو لها امامة صاحب السلس والقروح للسلم من ذلك بناء على
 أن الرخصة لا تنعدي محالها الثاني امامة الرجل من أهل للبادية للحضرين قال مالك لا يؤم الاعرابي في
 حضر ولا سفر وان كان أقر أهم الثالث امامة من تسكره الجماعة ومن يلتفت اليه منهم اذا كان سبب
 ذلك أمرا دينيا لا دنيويا فلا عبرة به الرابع امامة الاشرك وهو يابس اليد الجرح أو غيره وأدخل بالكاف
 أقطع الياس وشبهه ونحوه زامامة الاعرج اذا كان عرجه خفيفا وغيره أولى الخامس الامامة في المسجد بالرداء
 قال مالك في المسنونة أكره لأئمة المساجد الصلاة بغير رداء الامام في السفر أو في داره أو موضع اجتماعه وفيه
 وأحب الى أن يجعل على عاتقه عمامة اذا كان مسافرا أو في داره انتهى ثم احتطرت الناظم أثناء شروط
 السكك ثلاثة فروع من فروع الصلاة مع الجماعة لمشاركتهم لما قبلها في الحكم وهو الكراهة فقال صلاة تحتل
 بين الاساطين الى آخرها فاولها الصلاة بين الاساطين أي بين السواري لكن مع الاختيار لان ما بينها محل
 الأنفة وماوى الشياطين أما مع ضيق المسجد فلا بأس بالصلاة فيها قاله في المسنونة ثانيا بالصلاة للمأموم أمام امامه
 وحل الكراهة أيضا عند عدم الضرورة وأما لضيق المسجد فلا بأس بذلك ثالثا إعادة الجماعة بعد الامام
 اتراتب وهو الذي عني بندي التزام قال في الرسالة ويكره في كل مسجد له امام راتب ان تجتمع فيه الصلاة
 مرتين قال في المسنونة الا أن يكون المسجد ليس له امام راتب فليس كل من جاء ان يجتمع فيه ثم رجع الناظم الى
 كمال تعدد شروط كمال الامامة فقال وراتب البيتين السادس من شروط كمال الامامة عدم اتخاذ من جهل حاله
 في العدالة وفي الفسق اماما راتبا ومطلق امامته من غير ان يتخذ اماما راتبا فائز وكذلك الحكم فيمن ذكر
 بعد هذا الا يكره الا ترتبه لاطلاق امامته السابع اتخاذ المأبوز اماما راتبا وليس المراد به من يؤتى لدخوله
 في الفاسق فلا تصح الصلاة خلفه وانما المراد من كان موصوفا بذلك ثم تاب وحسنت حالته وبقيت اللسان
 تكام فيه بما مضى ويحتمل أن يراد به المتهم بذلك فقط الثامن اتخاذ الاغلف وهو الذي لم تحتن اماما
 راتبا ابن هرون ولا أعلم في الكراهة في الاغلف اذا ترك الختان من غير غلظته انتهى وقال عبد الملك من
 تركه لغير غلظته لم تجز شهادته ولا امامته التاسع اتخاذ العبد اماما راتبا للعاشر اتخاذ الخصى اماما راتبا وهو

الذي قطع ذكره فقط أو أنشأه أمانة قطوعهما معافيه والمحبوب وكراهة ترتيبه للإمامة أحروية ويقراً
الخصي في الظلم بخلاف التنوين للوزن الحادي عشر اتخذوا ولد الزنا اماماً واتبوا ابن عمر خوف أن يعرض
نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة وكمال يتنافس فيها ويحسد عليها انتهى وهذا وجه كراهة ترتيب
هؤلاء للإمامة وهو سرعة الألسنة اليهم ور بما انتهى إلى من أنهم يهملون قوله وجازعنين البيت لما ذكر ما يمنع
صحة الإمامة وكما لها وكان هؤلاء يتوهم تجنب امامتهم رفع ذلك بالتخصيص على جواز امامتهم وهم العنينا
وهو الذي له ذكر صغير لا يتأق به الجماع وكذا الأعشى تجوز امامته وفي كون امامة البصير أفضل أو امامته
أفضل أو هما سواء ثلاثة أقوال رالا لكن وهو الذي لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها سواء
كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مفيراً وقال ابن رشد الا لكن الذي لا يتبين قراءته والائتخ هو الذي
لا يتأق له النطق ببعض الحروف وكذا المجنم الخفيف الجندام أما كثره الذي يتأذى به في مخارجته فلا
يؤم صاحبه قوله وهذا الممكن أي وهذا الذي ذكرنا من شروط الإمامة وأحكام صلاة الجماعة وهو لقدر
الممكن اللائق بمثل هذا الكتاب الموضوع للبتدي ومن أراد أكثر يطالع المطولات وانظر الكبير على
ترتيب من يصلح للإمامة اذا اجتمع منهم جماعة وعلى محل وقوف المأموم مع امامه وعلى مسائل متفرقة من
هذا الباب (قوله والمقتدى إلى قوله اعدلا) أخبر أن المقتدى أي المتبع وهو المأموم يجب عليه أن يتبع
امامه في جميع أفعال الصلاة الا اذا زاد الامام في صلاته زيادة حقيقة أي تحقق المأموم انها غير موجب فان
المأموم يعدل عنها أي يتركها ولا يتبع امامه فيها وأشار بهذا البيت والله أعلم إلى مسألة الامام يقوم لخامسة
وفصل في المأمومين بين من يتيقن منهم أن قيام الامام لا موجب له وانما هو محض زيادة فهذا يجب عليه
الجلوس فان تبع الامام في القيام عمدا بطلت صلاته وسهوا لم تبطل ولا شيء عليه واذا جلسوا فانهم يسبحون
له فان لم يبقه كلمة بعضهم ولا تبطل صلاتهم بذلك لانه لا صلاح الصلاة فان دخله شك رجع اليهم ان كان من
سبح له أو كلمة اثنين فأكثر عدلين وان بقي على يقينه ولم يشك رجع إلى قوله ان كثر واجدا والاعتادى ولم
يرجع إلى قوله ويختلف فيهم حينئذ هل يسبحون الآن أو ينتظرونه حتى يسلم بهم ويسجدون لسهو
لتيقنهم زيادة الامام قولان وبين من لم يتيقن ذلك فان علم ان الامام انما قام لخامسة لبطلان احدي الاربع
أو ظن ذلك أو شك فيه أو توهمه فمؤلاً يجب عليهم اتباع الامام في قيامه لخامسة فن جلس منهم عمدا
بطلت صلاته وسهوا لا تبطل هذا بيان ما يفعلونه قبل سالم الامام فاذ سلم وتبين ان قيامه كان سهواً فالحكم
ما تقدم من صحة صلاة من فعل ما امر به من القيام أو الجلوس أو خالف ما امر به سهواً أو من بطلان صلاة من
خالف ما امر به عمداً وان تبين ان قيامه مقصود بان قال انما ثبت لموجب من اسقاط سجدة ونحوها ففي صحة
الصلاة وبطلانها بالنسبة للمأمومين تفصيل بطول ذكره فانظره في الكبير ان شئت (قوله وأحرى إلى قوله
وتابها) ذكر في هذين البيتين وما بعدهما بعض ما يتعلق بالمسبوق فاخبر ان المسبوق اذا دخل فوجد
الامام يصلي فانه يكبر تكبيرة الاحرام فوراً أي بنفس دخوله ويدخل مع الامام كيفما وجده قائماً أو راكعاً
أو ساجداً أو جالساً وإلى ذلك أشار بالبيت الاول ثم ان كان قد وجده راكعاً أو ساجداً كبر تكبيرة أخرى
للكروع أو السجود وان كان انما وجده في الجلوس وأحرى في للقيام فلا يكبر الا تكبيرة الاحرام فقط وإلى
ذلك أشار بالبيت الثاني ونبه بقوله آخره وتابعا على ان المأموم المسبوق تلزمه متابعة الامام فيما دخل معه فيه
كان ذلك مما يعتد به هذا المسبوق كالركوع أو ما لا يعتد به كالسجود فقوله وتابع عطف على أحرى ابن
رشد لا يؤخر احرامه ان دخل المسجد وان أدرك ما لا يعتد به قال الشيخ خليل وكبر المسبوق لركوع
أو سجود بلا تأخير لا للجلوس فقوله لركوع يتعلق بكبرف كلامه على التكبير الثاني أما الاحرام فعلوم انه
يكبره (قوله ان سلم إلى قوله بانها) أخبر ان المسبوق اذا سلم امامه وأراد ان يأتي بما فاتته قبل الدخول

والمقتدى الامام يتبع
خلا
زيادة قد حقت عنها
اعدلا
وأسم المسبوق فوراً
ودخل
مع الامام كيفما كان
العمل
مكبراً ان ساجداً
أوراً كما
الغاء لافي جلسته وتابها
ان سلم الامام قام قاضياً
أقواله وفي الافعال
بانها

مع امامه فانه يقوم لك قاضيا للاقوال باثباتي الافعال فلا قوال يقضيها على نحو ما فاته فيكون ما أدرك منها مع الامام آخر صلاته فيقضى أولها والافعال يبنى على ما أدرك منها مع الامام فيجعلها أول صلاته ويأتي بأخرها وهذا التفصيل هو المشهور وعليه فاذا أدرك ركعة من العشاء مثلا وسلم الامام قام فأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهرًا لانه يقضى الاقوال والركعة الاولى كذلك فاته ويشهد بقيتها لانه يبنى على الفعل وقد أدرك واحدة فمده ثابته ثم يأتي بركعة أخرى بأم القرآن وسورة جهرًا ايضا لانه يقضى الاقوال وكذلك فاتته الثانية ولا يجلس لانه يبنى في الافعال فمده ثابته ثم بركعة بأم القرآن فقط سر لانه كذلك فاتته الثالثة ويشهد ويسلم وعلى المشهور من القضاء في الاقوال لا يقنت المسبوق بركعة في الصبح في ركعة القضاء **(قوله كبر ان قوله احتمل)** اذا سلم الامام وأراد المسبوق ان يقوم لمافاته هل يقوم بالتكبير أو بغير تكبير في ذلك تفصيل وهو ان حصل هذا المسبوق مع الامام ركعتان فكان جالس الامام الذي سلم منه على ثانية هذا المسبوق كان يكون أدرك منه ثالثة الرابعة او ثانية المغرب فانه يقوم بالتكبير اذ ذلك حكم من قام للثالثة وكذلك ان لم يدرك مع الامام الاقل من ركعة كان يدركه بعد ما رفع رأسه من ركوع الركعة الاخيرة فانه يقوم بالتكبير ايضا لكونه شديدا بالاستفتح للصلاة والى ذلك أشار بقوله كبر ان حصل شفعا وأقل من ركعة ومفهوما أنه لو حصل له ركعة فأكثروا لم يكن ما حصل له مع الامام شفعا بل وترا ثلثا أو واحدة كأن يدرك ثانية الرابعة أو رابعة أو ثالثة الثلاثية أو ثمانية الثمانية فانه يقوم بغير تكبير لان التكبير التي يقوم بها جلس بها مطاوعة للامام فهو بمنزلة من كبر ليقوم فها قد شئ ثم أمكنه القيام فلا يكبر تكبيرة أخرى ونبه بقوله والسهو اذ ذلك احتمل على ان ما يقع من السهو للأموم حين اقتدائه بالامام فان الامام يحمله عنه فالاشارة تعود على الاقتداء الموهوم من السياق واحتمل معنى حمل وفاعله يعود على الامام ومنعوله السهو وفهم من قوله اذ ذلك ان المسبوق اذا سها بعد سلام الامام فان الامام لا يحمل ذلك عنه بل هو اذ ذلك كالفرد وهذا على التقدير يكون مكررا مع قوله أول السهو عن مقتدي يحمل هذين الامام والصواب ان تعود الاشارة في قوله اذ ذلك لقيام المسبوق لقضاء ما فاته ثمة في قوله ان سلم الامام قام قاضيا وفاعل احتمل للأموم أي والسهو بعد سلام الامام حله المأموم بمعنى أنه يسجد له ولا يحمله عنده الامام هذا حكم التكبير اذا سلم الامام وأما من أدرك ثانية الرابعة او الثالثة فجالس عليها مطاوعة لامامه فقام الامام للثالثة فان المسبوق يقوم بالتكبير ولا اشكال وان كان لم يحصل شفعا **(قوله ويسجد الى قوله لا يسجد)** تكلم في اليتيم على سجود المسبوق للسهو فاخبر ان من أدرك ركعة فاكثر وترتب على الامام سجود السهو فان كان قبليا سجده معه وهذا هو المشهور فان أخره حتى قضى ما فاته وسجد قبل سلامه ففي صحة صلاته قولان بناء على ان ما أدركه آخر صلاته أو أولها وان كان بعد ما فلا يسجد مع الامام بل بعد سلامه هو فان سجده مع الامام عمدا او جهلا بطلت صلاته وسهوا أعاده بعد سلامه ولا فرق في ذلك كما بين ان يدرك هذا المسبوق السهو ولم يدرك بحيث كان سهوا الامام قبل دخول هذا المسبوق معه وأما ان أدرك المسبوق أقل من ركعة فلا يسجد عليه أصلا فلا يسجد القبل مع الامام على المشهور فان سجده معه بطلت صلاته وقال سحنون يتبعه لو جوب متابعتها عليه بدخوله معه ولا يسجد له أيضا قبل سلامه هو ولا يسجد البعدى معه فان سجده معه بطلت صلاته ولا يسجد بعد سلامه من صلاته انظر الكبير فقيه هنا فروع حسنة **(قوله بطلت الى قوله أو قدموا)** اخبار الصلاة تبطل على المقتدى وهو المأموم بما تبطل به على امامه بمعنى انه اذا بطلت صلاة الامام سرى البطلان للصلاة المأموم فتبطل ايضا لارتباط صلاته بصلاة امامه الا في فرع ظاهر كظهور العروسة المجاورة على منعتها وهو من ذكر في الصلاة انه محث او غلبه الحدث في أنثائها وهو في الحقيقة فرعان واخطب سهل وأشار بهذا الكلام الى قول الفقهاء كمالا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأموم

كبر ان حصل شفعا او
أقل

من ركعة والسهو اذ
ذلك احتمل

ويسجد المسبوق قبلي
الامام

معه وبعديا قضى بعد
السلام

ادرك ذلك السهو أولا
قيدا

من لم يحصل ركعة
لا يسجد

وبطلت لقتل عطل
على الامام غير فرع

منجلى
من ذكر الحدث أو به

غلب
ان بادر الخروج منها

وندى
تقديم مؤتم يتم بهو

فان أباه انفردوا أو
قدموا

لا في ذكر الحدث أو غلبته على أن في اقتصارهم على استثناء هذين الفرعين فقط نظرا أنظر الكبير ثم
 اشترط في صحة صلاة المأموم في هذين الفرعين مبادرة الإمام بالخروج من الصلاة ومفهوما أنه إذا تذكر
 الحدث أو غلبه ولم يبادر بالخروج فإنها تبطل على المأمومين أيضا لاقتداهم بحدث متعمد ثم ذكر أنه
 يستحب للإمام أن يقدم مؤتمنا من مأموميه يتم بهم الصلاة بمعنى أنه يستخلفه على بقية الصلاة فإن أبي
 الإمام ذلك فذهب ولم يستخلف عليهم أحدا فهم يخبرون بين أن ينفردوا أي يتموها أفذاذا يريد في غير
 الجمعة إذا تصحح الاجتماع فلا بد أن يستخلفوا من يتمها بهم وبين أن يقدموا أي يستخلفوا واحدا منهم
 يكمل بهم الصلاة واللام في المقيد بمعنى على وفهم من قوله تقديم مؤتمن أنه لا يستخلف من ليس من مأموميه
 وكذلك من دخل معه بعد حصول العذر لأنه أجبت أنظر الكبير فقد ذكرنا فيه هاتين المقتضيتين الأولى في المسائل
 المستدركة على قولهم فلا بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم لا في ذكر الحدث أو غلبته وجعلتها إحدى
 عشرة مسألة الآن المشهور في ثلاثة منها بطلانها على الجميع فلا يستخلف في تلك الثلاثة على المشهور
 وإنما الاستخلاف على المشهور في سبع من الثمانية الباقية التي تبطل فيها على الإمام وحده ثم قد يوجب
 الاستخلاف في نحو أربع مسائل أيضا مع صحة الصلاة للإمام والمأموم معا أنظر جميع ذلك في الكبير نظما
 ونثرا التنبيه الثاني في الاستخلاف وذكر بعض مسأله باختصار ثم وصلناه بمسألة من الاستخلاف كنت
 سئلت عنها فأنبت جوابها هناك وإن كان غير مناسب للأصل خوفا من ضياعه وهي التي أشار إليها الشيخ
 خليل بقوله وإن قال لسبق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه إلى آخره وهنا انتهت القاعدة الثانية
 من قواعد الإسلام وهي الصلاة ثم شرع في بيان القاعدة الثالثة وهي الزكاة فقال

كتاب الزكاة

الزكاة لغة النمو والزيادة وسميت صدقة المال زكاة لانها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه وأدلة
 وجوبها من الكتاب والسنة شهيرة فنجد وجوبها فموسر تد ومن أقرب وجوبها وامتنع من إخراجها
 أخذت منه كرها وإن بقتال وأدب على امتناعه من إعطائها وتجزئه على المشهور ولها شروط وجوب
 وهي الإسلام والحريّة والنصاب وصحة الملك احتراماً من الغاصب وتتمام الحول في غير المحبوب ومجيء الساعي
 في الماشية والسلامة من الدين في العين وشروط أجزاء وهي النية وإخراجها بعد وجوبها ودفعها إلى الإمام
 العادل وللأصناف الثمانية عند عدمه والإخراج من عين ما وجبت فيه (قوله فرضت إلى قوله ونهم)
 أخبر أن الزكاة فرضت فيما يرسم أي يرسم ويكتب والمراد فيما يذكر وهو ثلاثة أنواع العين من الذهب
 والفضة والحرث وهو المحبوب والثمار والماشية وهي النعم من الأبل والبقر والغنم وتدخل زكاة المعدن
 في زكاة العين وكذا زكاة العروض كان مالها مديرا أو محتكرا والله أعلم وعين وما عطف عليه
 بالخفض بدل من ما (قوله في العين إلى قوله والحب في) ذكر في البيتين أحداً شروط وجوب الزكاة
 وهو مسرور الحول في العين والأنعام أو ما ينزل منزله وهو الطيب في الثمار والأفراك في المحبوب وأحد
 شروط أجزاءها وهو إخراجها من عين ما وجبت فيه إلا ما استثنى من ذلك فإخبار أن الزكاة في العين والأنعام
 حقت أي وجبت في كل عام يكمل وينقضي بمعنى أن مسرور الحول شرط في وجوبها فمهم ما وان زكاة الحرث
 لا يشترط في وجوبها مسرور الحول بل تجب في المحبوب بالأفراك وفي التمر والزبيب بالطيب وإن لم يكمل
 الحول وإن باله زيت من المحبوب تعطى الزكاة من زبته إذا بلغ حبه النصاب فجعله والحب في أي بالنصاب
 حالية وفهم من كلامه أن ما لا زيت له من سائر المحبوب والثمار يخرج الزكاة من عينه أي من جنسه كما يخرج
 من جنس العين والماشية ولا يجزى في ذلك عرض ولا قيمة وإنما تجب الزكاة بمسرور الحول في الماشية إذا لم
 تكن سعاة وكانت ولا تصل لربها وأما إن كانت تصله فلا تجب إلا بعد مجيء الساعي وعنده الماشية وأخذ

كتاب الزكاة

فرضت الزكاة فيما

يرسم

عين وحب وتمر ورام

في العين والأنعام حقت

كل عام

يكمل والحب بالأفراك

رام

والتمر والزبيب بالطيب

وفي

ذي الزيت من زبته

والحب في

منها فلو عدها فوجد فيها نصاباً فلم يأخذ منها حتى نقصت لم تجب وكون الوجوب في الحبوب بالافراك
وفي الثمار بالطيب كاذر الناظم هو المشهور وقيل تجب في الحبوب بالحصان وفي الثمار بالحصان وقيل
بالخرص وتظهر ثمة الخلاف لو مات ربها أو باعها أو عتق فيما بين ذلك انظر الكبير ويدخل في الحب
القمح والشعير والسمات ويعرف بشعير القنب وبشائيت والعلس وهو اشقالية الارز وهو معلوم والدخن
وهو البشنة والذرة وهي بيضاء وتعرف بهذا الاسم وسوداء وتعرف بشائيت وتدخل أيضاً القطن كالقول
والجص والعسل ونحوها ويدخل في ذى الزيتون والجلجلان وحب الفجل ونحوها مما له زيت
وفهم من كلامه انه لا تجب الزكاة في غير ما ذكر كالقول والفواكه والمان والتين والعسل وفي حب الفجل
والكتان والمصفر ومالا يصير ثمرا كبسر مصر ولازيبا كعنبها ومالا يخرج زيتا كزيتونها خلاف
والمشهور وجوبها في ذلك الا في حب الكتان انظر مم تخرج زكاة لعنب يباع أخضر مما يبس أولاً
يعمل منه الرب زكاة للقول يباع أخضر والزيتون يباع كذلك عماله زيت أولاً وما يتعلق بمرور الحول في
العين والمناشئة وما ينبت على ذلك من ضياع النصاب أو جزئه قبل الاخراج أو بعده واخر اجها قبل الحول
وعلى تمام المال من ربح وفائدة وغلة وعلى ما يتعلق بأحد عشر وطوبى وجوب الزكاة وهو الملك التام وعلى وقت تعاق
الوجوب في الحبوب والثمار وعلى بعض ما يتعلق بما تعطى منه الزكاة وهو عين ما وجبت فيه أو ثمنه في بعض
الصور وعلى استخراج العين عن الطعام وعكسه في الكبير (قوله وهي في الثمار الى قوله وجب) تعرض
في هذه الايات لبيان القدر المخرج من الزكاة في الثمار والحبوب والتفصيل وليبيان للنصاب في ذلك وهو
القدر الذي ان بلغه المال وجبت زكاته فمير هي الزكاة سرادابها الاسم وهي الشيء المعطى في الزكاة فاشار
بالبيت الاول الى بيان القدر المخرج من الثمر والحبوب وهو كما قال ابن الحاجب وغيره العشر فيما سقى
بغير مشقة كالسمح وماء السماء وبسروقه ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالذواليب والبلاء وغيرهما ولو
اشترى السبع فالشعير العشر ابن حبيب البعل ما يشرب بعروقه من غير سقي سماء ولا غيرها والسيح
ما يشرب بالعيون وان كان السقي بما فيه مشقة وبما لا مشقة فيه على السواء فكل على حكمه وان كان
احدهما أكثر من الآخر فهل ينال الاكثر ويكون الحكم له أو يركب كل على حكمه في ذلك خلاف وأشار
بقوله خمسة أوسق نصاب فيهما الى بيان النصاب في الثمار والحبوب وعليهما يهود ضمير التثنية وأوسق جمع وسق
والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد بعد عليه الصلاة والسلام وما زاد على الخمسة أوسق وان قل أخرج
عنه ما ينوبه ويعتبر النصاب في الحبوب بعد اليبس والتصفية وفي الثمار بعد الجفاف واليبس وصيرورته
الى الحالة التي يبقى عليها والنصاب في عنب لمطة من حوز فاس ومن هذب تونس ستة وثلاثون قنطاراً فاسيا
لانها اذا نبست نقصت الثلثين فصارتا عشر قنطاراً وذلك خمسة أوسق وما لا ييبس كعنب فاس فيخرج
على تقدير جفافه لو كان ممكناً فان صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه قل الثمن أو كثر ان
عرفة وفي كون المعتمر من الزيتون كيله يوم جذاذه أو بعد تناهي جفافه قولان وأشار بقوله في فضة قل
مائتان درهما عشرون ديناراً نصاب في الذهب الى بيان النصاب في الفضة والذهب ففي الفضة مائتا درهم
شمرعى في كل درهم خسون حبة وخساحبة من الشعير المتوسط المقطوع للطرف وفي الذهب عشرون
ديناراً شمرعياً في كل ديناراً مائتان واربعون حبة من الشعير كما تقدم انظر الكبير على ما اذا نقصت العين
في وزنها أو في صنفها والثاني امامن أصل معدنها أو من اضافته شيء إليها وعلى عدم تكميل النصاب بالجودة
والصياغة والجائز من الصياغة وغير الجائز منها وتلغى النصاب من الذهب والفضة بالجزء لا بالقيمة وأشار
الى بيان القدر المخرج من العين بقوله ورابع العشر فيهما وجب فاخبر ان المخرج في ذلك ربع العشر يعني
وما زاد على ذلك وان قل فبحسابه ويجوز اخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب على المشهور

وهي في الثمار والحب
العشر
أو نصفه ان آلة السقي
يجر
خمس أوسق نصاب
فيهما
في فضة قل مائتان
درهما
عشرون ديناراً نصاب
في الذهب
وربع العشر فيهما
وجب

ويعتبر في ذلك صرف الوقت رخص أو غلا (قوله والعرض الى قوله للاصلين) تعرض هذه الزكاة
 للعرض والدين فاجبر أن عرض التجارة ودين المدير قيمة كل منهما كالعين أي فتركي تلك القيمة يريد
 ان بلغت النصاب أو أضيفت لغيرها والمراد بعرض التجارة عرض أحده نوعيهما وهو الادارة بدليل ما بعده
 فيقوم المدير وعرضه عند كمال الحول بماتساوي حيثئذ وما جرت به العادة أن تباع به من ذهب أو فضة
 ويزكي تلك القيمة وكذلك يقوم ديونه التي له على غيره بما يجوز أن تباع به ويزكي تلك القيمة بشروط
 التقويم يأتي بيانها وأشار بقوله ثم ذواته كإزالة قبض عن إلى آخره إلى أن الاحتكار إنما يزكي عند
 قبض الثمن أي عند بيع العرض وقبض ثمنه أو عند قبض الدين لا قبل ذلك حال كون المقبوض من ثمن
 العرض أو من الدين عينا بشروط ضرر الحول لأصل الدين والعرض والمدير هو الذي لا يستقر بيده عين
 ولا عرض ويباع بما وجد من الرج أو رأس المال وذلك كأثر باب الحوائث وللجالبين للسامع من البلدان
 والاحتكار هو الذي يرصد بسلمه الاسواق فلا يبيع الا بالبيع الكثير والادارة والاحتكار وجهان للتجارة
 وفهم من كلامه ان العرض الذي ليس لادارة ولا احتكار وهو ما يملكه الانسان ليشتمل به لالتجارة
 كداره وعبدته وخادمه وفرسه وأثاث داره وثياب لباسه وفراسه ونحو ذلك لازكاة فيه وهو كذلك وهذا
 هو المعبر عنه بعرض القنية وهذا في غير ما يجب الزكاة في عينه كالمثل وأما ما يجب فيه كنصاب الماشية
 والحبوب والثمار ففيه الزكاة وان كان للقنية ثم اعلم ان هذا العرض ان وجبت الزكاة في عينه كما ذكر زكي
 ولا اشكال وان لم يجب في عينه فلزكاته شروط أحدها أن يملك بما وضة فلا زكاة في عرض ورثته أو وهب
 لك تبيعه وتستقبل بشمته حولا ثانيها أن ينوي بالتجارة فان لم ينو به فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل
 بالثمن حولا سواء نوى القنية أو لم ينو شيئا لان الأصل في العرض القنية ثالثها أن يكون أصل هذا العرض
 أي ما دفع فيه عرض تجارة أو عينا ذهب أو فضة فلو كان أصله عرض قنية فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل
 بالثمن حولا فان اختلف شرط من هذه الشروط فلا زكاة وان وجدت كلها فلا زكاة ثم ينظر في صاحبها فان
 كان مديرا يقوم عروضه عند كمال الحول في كل سنة وأخرج زكاة تلك القيمة وأول حول حول نقده لامن
 حين الادارة خلا فلا شبه وانما يقوم المدير اذا نض له شيء من أثمان العروض ولو قل سواء نض أول الحول
 أو آخره على المشهور فلو لم ينض له شيء من أثمانها داخل الحول كما لو كان يبيع العرض بالعرض حتى صر
 الحول فلا زكاة عليه حتى ينض له شيء من أثمانها فيقوم حينئذ ويزكي ويكون ابتداء حوله من حين
 النض وان كان صاحب العرض محتكرا فيشترط في زكاته للعرض زيادة على الشروط المذكورة
 شروط أحدها أن يبيعه فلو لم يبعه فلا زكاة عليه فيه ولو أقام عنده أعواما الثاني ان يبيعه بعين فلو
 باعه بعرض فلا زكاة وينزل العرض الثاني منزلة الاول الثالث أن يقبض تلك العين فلو باع العرض بعين
 وتأخر القبض فلا يزكي حتى يقبض فان اجتمعت هذه الشروط الثلاثة مع الثلاثة الاول فانه يزكيه لسنة
 واحدة ولو أقام عنده قبل البيع أحوال متعددة هذا حكم زكاة العرض باختصار وأما الدين فلزكاته أيضا
 شروط أحدها أن يكون له أصل فالأصل له كدية جرحه استقبل به بعد قبضه اتفاقا الثاني ان يكون
 أصله كان بيده فما كان له أصل لكن ليس بيده كدين ورثته استقبل به بعد قبضه أيضا الثالث أن يكون
 ذلك الأصل الذي كان بيده عينا أو عرض زكاة فان كان أصله عرض قنية استقبل بشمته سواء باعه بنقد
 أو بتأخير فان اختلفت هذه الشروط أو اختلف واحد منها فلا زكاة وان اجتمعت كلها وجبت الزكاة
 فان كان صاحبه محتكرا فيشترط أيضا ان يقبضه فلا زكاة عليه قبل قبضه وان يكون المقبوض عينا فلو
 قبض فيه عرضا فلا زكاة وان يتم المقبوض نصابا بنفسه أو بفائدة حال حوله قبل القبض أو به أو بعده
 فاذا اجتمعت الشروط الستة زكاة واحدة بعد وهي حول أصل الدين ولم يعتبر من مكثه على الفريم

والعرض ذو التجرة
 ودين من أدار
 قيمتها كالعين ثم ذو
 احتكار
 زكي لقبض ثمن أو
 دين
 عينا بشروط الحول
 للاصلين

في كل خمسة جمال
 جذعه
 من غنم بنت المخاض
 مقنعه
 في الخمس والعشرين
 رابطة اللبون
 في ستة مع الثلاثين
 تكون
 ستا وأربعين حقة
 كفت
 جذعة احدى وستين
 وف
 بنتا لبون ستة وسبعين
 وحقتان واحدا
 وتسعين
 ومع ثلاثين ثلاث أي
 بنات
 لبون أوخذ حقتين
 بافتيات
 اذا الثلاثين نلتها المائة
 في كل خمسين كالا حقة
 وكل أربعين بنت
 اللبون
 وهكذا ما زادت امرها
 يهون
 عجل تبيع في ثلاثين
 بقرة مسنة في أربعين
 تستطر
 وهكذا ما ارتفعت ثم
 الغنم
 شاة لار بعين مع اخرى
 تضم
 في واحد وعشرين يتلو
 ومائه
 ومع ثمانين ثلاث بحزنة
 واربعاً خن من مئين
 اربع
 شاة لكل مائة ان ترفع

وان كان صاحبه مديراً كان الدين قد اغبر عرض حالاً غير مؤجل على ملي لا على معدم زكي عنده وان
 كان عرضاً أو نقداً مؤجلاً قومه كل عام وزكي قيمته على المشهور وان كان على معدم فكان معدم على المشهور
 واذا اجتمعت الادارة والاحتكار وتساوايا أو احتكر الاكثر فكل على حكمه وان احتكر الاقل
 فالحكم للادارة في الجميع ولا تقوم الاواني **(قوله في كل خمسة الى قوله يهون)** تعرض هنالك النعم
 وهي الابل والبقر والغنم ولا فرق في وجوب الزكاة فيها بين العاملة وهي التي لا تعثر والجل ونحو ذلك وبين
 غيرها ولا بين المعروفة والراعية وبها النظم كغيره اتباعاً للحديث الكريم بزكاة الابل فاخبر أن في كل خمسة
 من الجمال بنمير الجليم جمع شاة من النعم جذعة وهي بنت سنة وتعطي من جل غنم أهل البالد من شأن
 أو معز ولا ينظر لغنم صاحب الابل وفهم من قوله في كل خمسة أن في الخمسة جذعة ولا اشكال وفي العشرة
 جذعتين وفي الخمسة عشر ثلاثاً وفي عشرين أربعاً وبها الى أربع وعشرين وأن الزكاة على كل خمس عالم يبالغ
 الخمسة الاخرى كما في التسع والاربعة عشر ونحو ذلك لازكاة فيه وهو كذلك وهو المسمى بالوفص كما يأتي
 فاذا بلغت الجمال خمساً وعشرين خيئت تركي من جنسها في الخمس والعشرين جلائى بنت مخاض وهي
 بنت سنة سميت بذلك لان الابل تحمل سنة وتربى أخرى فاذا بلغت بنتها سنة فهي حامل قد نحض الجنين
 بطنها أوفى حكم الحامل ان لم تحمل فاذا كمل لولدها ثنتان وضعت أمه وأرضعت فهي لبون وابنها المتقدم
 ابن لبون فاذا دخل في الرابعة فهو حقي والاثني حقة لانهم المستحقان يحمل عليهما ما وأن يطرق الذكركر منهما
 الاثني وتجمع الحقة على حقيق ويجمع الحق على حقائق بالمد فاذا دخل في الخامسة فهو جذع أو جذعة لانه
 يجنح أسنانه أي يحطها ولا يزال يعطي بنت مخاض من خمس وعشرين الى خمس وثلاثين فاذا بلغت ستا
 وثلاثين ففيها بنت لبون وقد تقدم تفسيرها والى ذلك أشار بقوله وابنة اللبون في ستة مع الثلاثين تكون
 ولا يزال يعطيها الى خمس وأربعين فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة وقد تقدم تفسيرها أيضاً الى ذلك أشار
 بقوله * ستا وأربعين حقة كفت * وستا منصوب على اسقاط الخافض ومعنى كفت أجزاء ولا يزال
 يعطي الحقة الى ستين فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة وقد تقدم تفسيرها أيضاً الى ذلك أشار بقوله
 * جذعة احدى وستين وف * أي حصل وفاء الواجب بها في احدى وستين ولا يزال يعطي الجذعة الى
 خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون والى ذلك أشار بقوله بنتا لبون ستة وسبعين فستة
 منصوب أيضاً على اسقاط حرف الجر ولا يزال يعطي بنتي لبون الى تسعين فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها
 حقتان والى ذلك أشار بقوله وحقتان واحداً وتسعين ولا يزال يعطي حقتين الى عشرين ومائة فاذا بلغت
 احدى وعشرين ومائة وعشرها النظم بمعية الثلاثين أي للاحدى والتسعين ففيها ثلاث بنات لبون
 أو حقتان وظاهر النظم أن التخيير في ذلك للساعي اذ هو المأمور في النظم بأخذ الحقتين رضي رب الابل
 بذلك أم لا ولذا قال بافتيات أي بتعدس عي من الساعي وهذا هو المشهور وقيل تمعين الحقتان وقيل تمعين
 ثلاث بنات اللبون ولا يزال يخير الساعي فيما ذكر الى تسعة وعشرين ومائة فاذا بلغت مائة وثلاثين فلا يعتبر
 الا العشرات فعندها يتغير الواجب وضابط ذلك أن في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ففي
 المائة والثلاثين حقة عن خمسين وبنات لبون عن ثمانين وفي المائة والاربعين حقتان عن مائة وبنات لبون
 عن أربعين وفي مائة وخمسين ثلاث حقيق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وهكذا وفي مائتين أربع
 حقيق وأربع بنات لبون والى حكم المائة والثلاثين فما زاد عليها أشار بقوله * اذا الثلاثين نلتها المائة *
 البيتين وكلا أي كاملة حال من خمسين وكل أربعين بالخفض عطفاً على كل الاول ثم نبي بالكلام على زكاة
 البقر والغنم فقال **(قوله عجل الى قوله أن ترفع)** أخبر أن في ثلاثين من البقر عجل تبيعها ولا يزال يعطيها الى
 تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة وهكذا الحكم فيما زاد على ذلك في كل ثلاثين تبيع وفي كل

اربعين مسنة ولا يزال يعطى المسنة من أربعين إلى تسعين وخمسين فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى سبعين فتبيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث تبيعات وفي مائة تبيعان ومسنة وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين أما أربع تبيعات أو ثلاث مسنات الخيار للساعي كفاي مائتين من الأبل وإلى ذلك أشار بقوله * عجل تبيع إلى قوله وهكذا ما رتفعت وقرأ تبيع ثلاثين حذف تنوينه وقفا على لغة ربيعة وجلة تستطري تكتب خبر مسنة والتبيع الموفى ستين والمسنة الموفى ثلاثين ثم عر في بيان زكاة الغنم فقال ثم الغنم إلى آخره فاخبر أن لزكاة في الغنم حتى تباخر أربعين فإذا بلغت ففيها شاة جذع أو جذعة ابن سنة على المشهور ولا م لأربعين بمعنى في أو عن ولا يزال يعطى واحدة إلى مائة وعشرين فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاة كذلك وعلى ذلك نبه بقوله مع أخرى نضم

* في واحد وعشرين يتلو ومائة * ولا يزال يعطى شاتين إلى مائتين فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وعلى ذلك نبه بقوله * ومع ثمانين ثلاث مجزئة أي إذا بلغت الغنم العدد المذكور قريبا مع زيادة ثمانين عليه واجتمع من ذلك مائتان وواحدة وثلاث شياه مجزئة في ذلك أي هي الواجبة فيه ولا يزال يعطى ثلاث شياه إلى ثمانمائة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه وعلى ذلك نبه بقوله * وأربعاء من مئين أربع * ثم لا يعتبر بعد ذلك إلا المئتان فلا يزال يعطى أربع إلى أن تكمل خمسمائة ففيها خمس شياه ثم كذلك إلى ستمائة ففيها ست شياه وهكذا وعلى ذلك نبه بقوله

* شاة لكل مائة إن ترفع * أي إن تزد على أربع مائة فكل مائة شاة والواجب في زكاة النعم كلها الوسط فلا يؤخذ خيار الأموال كالمعروفة والفحل المعد للضراب ولا شراره كالمغيرة والذي كره الذي ليس للضراب والمرضة والمعينة (قوله وحول إلى قوله إن يحول) اشتمل البيت على ثلاث مسائل * الأولى أن حول ربع المال حول أصله وظاهر إطلاقه سواء كان الأصل نصا أو لا فالأول كمن عنده عشرون دينارا أقامت عنده عشرة أشهر مثلاً ثم اشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بثلاثين دينارا فيزكي حينئذ الأصل وهو عشرون ولا اشكال ويذكر أيضا الربح وهو العشرة لأن حوله حول أصله وهو العشرون لتقدير ذلك الربح كما في أصله من أول الحول من باب تقدير المعلوم موجودا والثاني كمن أقام عنده خمسة عشر دينارا عشرة أشهر مثلاً فاشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بعشرين فيزكيها أيضا وإلى ذلك أشار بقوله

* وحول الأربع كالأصول * إذ قوله كالأصول راجع للمسئلتين المسئلة الثمانية ما اشتمل عليها البيت هي أن حول نسل الأنعام حول أصولها أي حول أولادها حول أمهاتها وهي التي عبر عنها بالأصل وظاهره كانت الأمهات نصا أو أقل فالأول كمن كان عنده ثمانون من الغنم فلما قرب الحول تولدت حتى صارت إحدى وعشرين ومائة فتجب فيها شاتان والثاني كمن كان عنده ثلاثون فتولدت حتى صارت أربعين فتجب فيها الزكاة وهي شاة كما مر وإلى ذلك أشار بقوله ونسل كالأصول فلفظ نسل معطوف على الأربع مدخول الحول * المسئلة الثالثة ما يطرأ على الماشية أي ما يزداد عليها من غير الولادة لتقدم الكلام فيها وذلك إما بشراء أو هبة أو إرث فإن طرأ على ما لا يزكي منها لكونه أقل من النصاب فإنه تجب فيه الزكاة يعني وفيما كان عنده منها لكن بشرط مرور الحول على مجموعها بمعنى أنه يستقبل حولا بالجميع ما كان عنده وما طرأ من حين كمال النصاب وفهم من قوله لا عما يزكي أن ما يطرأ منها بما ذكر على ما يزكي لكونه نصا فإنه يزكي لا بشرط مرور الحول بل يضم ما طرأ إلى النصاب الذي عنده ويذكر الجميع لحول الأول فن أقام عنده ثلاثون من الغنم مثلاً أحد عشر شهرا ثم اشترى عشرة أو هبت له أو ورثها فإنه يستقبل حولا بالجميع من حين كمال النصاب ولو كان عنده مائة فلما قرب الحول اشترى مثلاً إحدى وعشرين فتجب عليه شاتان (قوله ولا يزكي إلى قوله ما يدخر) اخبر أن الزكاة لا تجب في الوقص بفتح

وحول الأربع ونسل
كلاصل

والطار لا عما يزكي إن
يحول

ولا يزكي وقص من
النعم

كذلك ما دون النصاب
وليضم

وعسل فأكهة مع
الخضر

أذهي في المقتات مما
يدخر

لكافر وفي دفعها لأهل الاشواء خلاف وعلى هذين الشرطين نبه الناظم بقوله استوار اسلام أي أحرار
 ذوو اسلام على أن ظاهر النظم رجوع وصف الحرية والاسلام للأصناف الثمانية ففشت شرط الحرية
 والاسلام في الجميع واعلم أنهم صرحوا باشتراط الحرية والاسلام في الفقير والمسكين والعامل ويظهر من قوة
 كلامهم ولم أفق على النصيح به الآن اشتراط ذلك أيضا في الغازي والمدين والغريب المحتاج وأما الرقاب
 فالغرض وصفها بالرق فيشترط فيها الاسلام لا غير كما صرحوا به وأما المؤلفة قلوبهم فعلى المشهور من أن
 المراد بهم كفار يعطون من الزكاة ترغيبا لهم في الاسلام فلا إشكال في عدم اشتراط الاسلام وانظر الحرية
 وظاهر التعليل عدم اشتراطها الشرط الثالث من شروط الفقير والمسكين أن لا تكون نفقته واجبة على
 ملى سواء كان الوجوب أصليا كصغيره أب ملى أو امرأة لها زوج ملى أو فقير له ولد ملى أو كان الوجوب
 بالالتزام كمن ألزم نفقة ربيبه مثلا فلا تجزى لو أحسنهم لانه في معنى الغنى الشرط الرابع أن لا يكون من آله
 صلى الله عليه وسلم وهم المؤمنون من بني هاشم فلا يعطون من الزكاة بل ولا من صدقة التطوع على المشهور
 الصنف الثالث على ترتيب النظم للغازي والغز وهو المراد في الآية بسبيل الله فتصرف في المجاهدين وآله
 الحرب وان كانوا أغنياء ولا يعطى الغازي الا في حاي تلبيه بالغز وفان أعطى له وجلس نزعت منه الصنف
 الرابع العتق وهو المراد في الآية بالرقاب بان يشتري الوالى أو من ولي زكاة نفسه بمال الزكاة رقيقا مؤمنا
 لا عتق حرية فيه ويعتق ولاؤه للمسلمين الصنف الخامس العامل عليها وهو جابها ومفرقها وان كان
 غنيا فان كان فقيرا أخذ بوصف العمالة والفقير ويشترط في العامل الاسلام والحرية كما تقدم والد كورية
 والبلوغ وأن لا يكون من آله صلى الله عليه وسلم الصنف السادس المدين وهو المراد في الآية بالفارمين فن كان عليه دين
 لأدمى ادائه في مباح أعطى من الزكاة ان دفع ما يديه من العين وما فضل من غيرها في اعطاهم المدين عليه
 دين ان غير آدمى كزكاة في ذمته أو كفارة قولان ولا تعطى لمن استدان في معصية من شرب خمر ونحوه
 والمشهور رجوعا صرح بها في دين الميت الصنف السابع المؤلفة قلوبهم والمشهور أن المراد بهم كفار يؤفون
 بالاعطاء ليدخلوا في الاسلام وقيل مسلمون حديثي عهد بالاسلام فيعطون ليمكن حب الاسلام من قلوبهم
 وحكمهم باقى الى الآن لم ينسخ الصنف الثامن المسافر الغريب المحتاج المنقطع وهو المراد في الآية بابن السبيل
 فيدفع اليه منها قدر كفايته ليستعين بذلك على الوصول لبلده أو على استدامة سفره ان كان غنيا ببلده
 ولا يردّها اذا بلغ لبلده فان وجده من يسلفه ففي اعطاهم له قولان وانما يعطى اذا لم يكن سفره في معصية
 ولا يبنى من الزكاة سور ولا مسجد ولا يعمل منها مكعب ولا يقدى منها أسير

(فصل) زكاة الفطر

صاع ونجب

عن مسلم ومن برزقه

طالب

من مسلم يحل عيش

القوم

لتفن حرا مسلما في

اليوم

(قوله) فصل زكاة الى قوله في اليوم تعرض في البيتين لزكاة الفطر فاخبر أن قدرها صاع وهو أر بقا أماد
 عنه صلى الله عليه وسلم وأن حكمها الوجوب لا السنية وانما تجب على المسلم يعني اذا قدر على أدائها فان
 عجز عنها سقطت عنه وفهم من تعليق الوجوب على خصوص وصف الاسلام أنها لا تجب على كافر وأنه
 لا فرق في المسلمين كونه حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا وهو كذلك وتجب على المسلم عن نفسه
 وعن تازمه نفقته من زوجة وأبوين وأولاد أو رقيق اذا كانوا مسلمين وكان الازام بالشرع كما مثل وأما
 من ألزم نفقة ربيب أو غيره فلا يلزمه ان يخرج عن زكاة الفطر ومن ألزمه نفقة غيره دون نفسه اخرج
 هو عن ذلك الغير واخرج عنه المتفق عليه كزوجة غنية لها ابوان فقيران فتخرج هي عن ابويها
 ويخرج زوجها عنهما ان كانت هي وأبواها مسلمين وذلك كما داخل تحت قول الناظم

* عن مسلم ومن برزقه طالب * من مسلم أي تجب على المسلم عن نفسه وعن طالب المسلم برزقه من ذكر
 اذا كان مسلما أيضا وانما يخرج من جل عيش القوم الذين وجبت عليهم من قبح أو شعير أو سات

أو غير ذلك ولا ينظر لميش المخرج بل لميش جل الناس ثم نبه على حكمة وجوبها فأمر باغناء الحر المسلم في اليوم يعني يوم الفطر وفي الكلام حذف تقديره بها عن السؤال وسأله أن حكمة وجوبها لتفني أخذها عن سؤال ذلك اليوم ويشترط فيه زيادة على الفقر المعلوم اشتراطه في أخذ الزكاة أن يكون حراما كما كان عليه بقوله لتفني حراما فلما دفع لغني ولا لعبد ولا لكافر فقوله عن مسلم يتعلق بتجب وعن معنى على ومن طلب برزقه عطف على مقدر أي تجب على المسلم من نفسه وعن طلب المسلم برزقه أي نفقته ومن مسلم بيان لمن طلب المسلم برزقه والباء في مجل للتبويض بمعنى من * ولما فرغ من القاعدة الثالثة من قواعد الاسلام وهي الزكاة شرع في الكلام على القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال

﴿كتاب الصيام﴾

الصوم في اللغة مطلق الامساك وفي الشرع امساك مخصوص وهو الامساك عن شهوتي البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب انظر الكبير على حكمة مشروعيته وبعض ما ورد في فضله وللصوم شروط وفرائض وموانع ومستحبات وسيأتي بيانها والكلام عليها عند تعرض الناظم لها ان شاء الله (قوله صيام شهر رمضان الى قوله وأحرى العاشر) أخبر أن صيام شهر رمضان واجب وأنه يستحب الصوم في شهر رجب وشعبان كما يستحب صوم التسع الاول من ذي الحجة ويتأكد استحب صوم الاخير منها وهو يوم عرفة كما يستحب صيام المحرم أي كله ويتأكد استحب صوم العاشر منه وهو يوم عاشوراء أما وجوب صيام شهر رمضان فمعلوم من الدين ضرورة فمن جهته فهو كافر ومن أقر بوجوبه وامتنع من صومه وأفطر فانه يؤدب ان ظهر عليه لان جاء مستفتيا فلا يؤدب على المشهور ويختلف في كفر الممتنع من صومه ويحجر عليه عند القائلين بنفي التكفير كما يحجر على الصلاة وأما استحب صوم ما ذكر بعده فقد وردت فيه أحاديث انظر بعضها في الكبير (قوله ويثبت الشهر الى قوله في كمال) أخبر أن دخول شهر رمضان يثبت باحد أمرين اما برؤية الهلال واما بكامل ثلاثين يوما قبيل رمضان يعني من شعبان فهو كقول ابن الحاجب وغيره واللفظ له ويسرف دخول رمضان باحد أمرين الاول رؤية الهلال الثاني اتمام شعبان ثلاثين يوما فأما الرؤية فيثبت بها للرأي نفسه ولا اشكال وأما غير الرأي فيحصل له ذلك باحد وجهين اما بالخبر المنتشر وهو المستفيض المحصل للعلم أو الظن القريب منه واما بشهادة عدلين حزين ذكرين ولا يثبت بشهادة العدل الواحد اذا أخبر عن رؤية نفسه خلافا لابن الماجشون ويكتفي في النقل عن الامام أو عن الخبر المنتشر بخبر الواحد لانه من باب الخبر لا من باب الشهادة كما ينقل الرجل الى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيزعمهم بنبية الصيام بقوله ويجب على رائيه عدلا كان أو غير عدل رفع رؤيته للقاضي لعل ثم آخرتة كسمل الشهادة ويجب على الرأي الامساك فان أفطر منتهوكا قضى وكفرا اتفاقا وان أفطر متأولا أنه يجوز له الفطر قضى وفي الكفارة قولان المشهور وجوبها واما اتمام ثلاثين من شعبان ففي الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافدروا له وتقديره بتمام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين ولا يعتمد على قول المتحججين ان الشهر ناقص عياض ومعنى قوله غم عليكم ستر عنكم من قولهم غممت الشيء اذا سترته واذا كان الغيم ولم ير الهلال فصبحة تلك الليلة هو يوم الشاك فينبغي امساكه حتى يستبرأ من باقي من السفار وغيرهم فان ثبت نهارا وجب الامساك وان كان افطر وجب القضاء لعدم النية الجازمة وان لم يمساك وأفطر فان تاول انه يجوز فافره فلا كفارة عليه وان لم يتاول فالمشهور وجوبها (قوله فرض الصيام الى قوله ارتفع) تعرض الناظم في هذه الايات لفرائض الصوم وشروطه وموانعه فأخبر ان فرائض الصوم يريد واجبا كان أو غير واجبة وعبر بالمفرد لارادة الجنس اولها النية في الليل ولا يكفي تقديمها قبله وهو

﴿كتاب الصيام﴾

صيام شهر رمضان
وجبا
في رجب شعبان صوم
ندبا

كفسع حجة وأحرى
الآخر

كذا المحرم وأحرى
العاشر

ويثبت الشهر برؤية
الهلال

أو ثلاثين قبيلا في
كال

فرض الصيام نية بليته
وترك وطء شر به أو كله

والقبي مع ايصال شيء
للعد

من أذن أو عين أو أنف
قد ورد

وقت طلوع فجره الى
الغروب

والعقل في أوله شرط
الوجوب

وليقتض فافده والحليض
منع

صوما وتقضى للفرض
ان به ارتفع

قول الكافة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ولا يشترط مقارنة النية للفجر
للمشقة وفهم من تعميم الناطم في الصيام انه لا فرق بين عاشوراء وغيره وهو كذلك على المشهور وقال ابن
حبيب يصح صوم عاشوراء بنية من النهار الثاني ترك الوطء وما في معناه من اخراج المني والمذي من
طلوع الفجر الى الغروب كما نبه عليه بقوله وقت طلوع فجره الى الغروب اذهبوا راجع الى الفرائض الاربع قوله
فلو خرج المني من غير اخراج له كمالوا حتم فصيامه صحيح ولا قضاء عليه وكذلك المني اذا خرج من غير
تسبب في اخراجه فلا قضاء عليه فيه الثالث ترك الاكل والشرب من طلوع الفجر الى الغروب أيضا
وشربه عطاف على وطء بحذف للعاطف للوزن والضمير للصائم الرابع ترك اخراج القيء من طلوع الفجر
الى الغروب ولو خرج غلبة من غير تسبب في اخراجه فلا حكم له ونحوه في المدونة وسياق الناطم غالب في
وذباب مقترا ابن رشد قال ابن القاسم والفريضة والنافذة في ذلك سواء ولفظ القى على النظم معطوف على وطء
على حذف مضاف أي وترك اخراج القيء الخامس ترك ايصال شيء الى المعدة جمع معدة وفيها يجتمع المأكول
والمشروب وفيها يكون الهضم الاول ومنها ينبعث الغذاء الى السكبد وهو الهضم الثاني ومن السكبد ينبعث
الغذاء الى سائر الاعضاء وهو الهضم الثالث ويبطل الصوم بما يصل اليها سواء وصل لها من أذن
أو عين أو أنف أو من غيرها من طلوع الفجر الى الغروب أيضا ولم يكتف بترك الاكل والشرب عن
ترك الايصال الى المعدة لان الافطار يحصل بما يمر على الخلق باكل أو شرب وان لم يصل الى المعدة وبما
يصل الى المعدة وان لم يمر على الخلق كما يدخل من البرذا كان مائعا وهو المسمى بالحقنة قوله

ويكره اللبس وفكر
سما
دأبا من المني
والاحراما

والعقل في أوله شرط الوجوب * وليقض فاقده هذا شروع من الناطم في ذكر بعض شروط الصوم
وشروط وجوبه ستة الاسلام والعقل والبلوغ والصحة والاقامة والنقاء من دم الحيض والنفاس ولم يذكر
منها الناطم الا العقل واسقط الاسلام بناء على القول بخطاب الكفار بالفرع والبلوغ لقوله قبل
* وكل تكليف بشرط العقل * مع البلوغ الى آخره وأعادنا العقل ليرتب عليه ما بعده من وجوب
القضاء على فاقده وأسقط أيضا الصحة والاقامة لافادة اشتراطهما مما يذكر بعد من جواز الفطر للسفر
والضرر والنقاء من دم الحيض والنفاس لذكره الحيض مانعا وفقد المانع شرط وأخبر الناطم هنا ان العقل
في أول الصوم أي عند طلوع الفجر شرط وجوب في الصوم يريد وشرط صحة فيه صرح به ابن رشد واذا كان
كذلك فيلزم من عدم العقل حينئذ عدم وجوب الصيام وعدم صحته فن فقد العقل عند طلوع الفجر لم يصح
صومه ووجب عليه قضاؤه وظاهر اطلاق الناطم وجوب القضاء على فاقده العقل عند الفجر ولو رجع اليه
عقله بالقرب وهو كذلك على المشهور فان كان عند الفجر على عقله ثم أغشى عليه في وجوب القضاء عليه
تفصيل ان أغشى عليه جل اليوم قضى وان أغشى عليه أقل اليوم أو نصفه لم يقض قوله والحيض منع
* صوما وتقضى الفرض ان به ارتفع * لما تكام على الفرائض والشروط تكام على المانع فاخبر ان الحيض
مانع من الصوم يريد كان للصوم واجبا أو غير واجب ولذلك نسكه ثم فرع على ذلك أن الحائض تقضى
الصوم الفرض فالفرض نعت لمحدوف أي ان ارتفع ذلك الفرض أي بطل وفسد بسبب الحيض وسواء فسد
بعد عقده كما اذا أصبحت صائمة صياها واجبا فحاضت فان صومها يبطل ويحب عليها قضاؤه أو فسد قبل عقده
كما اذا حاضت ليلا أو قبل رمضان ودخل عليها وهي حائض ويحتمل ان ارتفع وجوب الصوم في رمضان بسبب
الحيض فيه فتقضى به بعده لكن باصر جديد وفهم من قوله وتقضى الفرض انها لو حاضت في صوم غير فرض
لم تقضه وهو كذلك (قوله ويكره الى قوله والاحراما) أخبر انه يكره للصائم اللبس والفكر اذا سلم دائما من
خروج المني وأحرى المني وان لم يسلم دائما من ذلك حرما وكذلك الحكم في غير اللبس والفكر من مقدمات
الجماع من النظر والقبلة والمباشرة والملاعبة فان كان يعلم من نفسه السلامة من المني والمذي لم تحرم ولكنها

مكروهة في المشهور وصواب السكرامة متفاوتة فاحفظها الفسك ثم النظر ثم القبلة ثم المباشرة ثم الملاعبة وان كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المنى أو المذى حرمت وان شك في السلامة فقولان التوضيح الظاهر منهما التحريم احتياطاً للعبادة المخمى وان كان يسلم مرة ولا يسلم أخرى حرمت انتهى فالوجه الاول وهو ما اذا علم السلامة المكروه والوجه الثلاثة بعده ممنوعة داخلية في قول لناظم والا حرمها ولاخراج صورة الاخمى زاد لناظم قوله دأبأى اذا كانت السلامة من ذلك دأب صاحبها أى عادته هذا حكم الاقدام على المقدمات المذكورة وبعد الوقوع فيها المان ينشأ عنها انماظ أومنى أو مذى امامع احتدامة وابتداء انظر التوضيح وابن الحبيب وفاعل سلم يعود على اللامس والمتفكر وألفه للاطلاق وجملة سلم شرطية على حذف أداته أى يكره اللامس والفسكران سلم اللامس والمتفكر دائماً من المذى ويحتمل ان يكون للثنية عائداً على اللامس والفسكر ومعنى سلامتهما من المذى عدم مصاحبتها لهما وهما خرجوا بسببهما (قوله وكرهوا الى قوله كذلك) اخبر ان أهل المذهب كرهوا الصائم ذوق القدر من الملح وكذلك نحو القدر كذوق العسل ومضغ العلك ومضغ الطعام للصبي ولذلك أتى بالكاف وكرهوا له أيضاً الهذر في الكلام وهو كثرته لغير منفعة وان اتى بالخارج من في الصائم غلبة والذباب الداخل فيه كذلك مغفر كل منهما لا يوجب عليه قضاء ولا غيره وان غبار الصنعة كغبار الدقيق لطحانه وكذلك غبار الطريق للبار به وكذا الاستيائك باليابس الذى لا يتحلل ولا اصباح بالجنابة أى المكث بها الى طلوع الفجر كل ذلك مغفر كاعتفار التى والذباب الغالبين انظر بعض ما يتعلق بهذه المسائل في الكبير وهذر معطوف على ذوق وحذف تنوينه في الوقف (قوله ونية الى قوله مانعه) اخبر ان ما يجب تنابعه من الصيام كرمضان بالنسبة للحاضر للصحيح وشهرى كفارة الظهار وكفارة تعمد فطر رمضان ونحوها تكفى فيه نية واحدة في أوله لجمعه الا ان نفي وجوب التتابع مانع من مرض أو سفر أو حيض فلا بد من تجديد هذه المسائل وفي المسئلة تفصيل وخلاف انظر الكبير ومفهوم كلامه ان ما لا يجب تنابعه من الصيام كمن كان يسرد الصوم أو من نذر صيام أيام لم ينو تنابعها فلا بد له من تجديد النية كل ليلة وهو كذلك (قوله نددت الى قوله تبعه) أشار بالبيت الى قوله في الرسالة ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور والسحور هنا بالضم اسم للفعل فاما بالفتح فاسم لما ينسحر به وانما يستحب تعجيل الفطر وتأخير السحور اذا تحقق للغروب وعدم طلوع الفجر أما التعجيل والتأخير الموقعان في الشك فيهما فلا فان من شك في الفجر أو في الغروب لا يأتى كل فان أكل ففي ذلك تفصيل انظره في الكبير وجملة رفعه صفة الفطر وفاعله المستتر للفطر وفعوله البارز للصوم وجملة تبعه صفة لسحور وفاعله للصوم وفعوله لسحور أى استحب تعجيل فطر موصوف بكونه رفع هو الصوم وتأخير سحور موصوف بكونه تبعه الصوم (قوله من افطر الى قوله مباح) قوله من افطر الفرض قضاء اخبر ان من افطر في الفرض من الصوم فانه يجب عليه قضاؤه وشمل الفرض رمضان ولا اشكال في وجوب القضاء على من افطر فيه على أى وجه كان فطره نسياناً أو غلطاً في التقدير كأن يعتقد غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر أو يغلط في الحساب أو الشهر أو آخره أو كان للفطر عمداً وسواء كان الفطر عمداً واجباً كفطر المريض الذى يخاف على نفسه الهلاك أو مباحاً كالفطر في السفر أو مندوباً كالمجاهدين من نفسه ان افطر حدث له قوة أو حراماً ولا اشكال أوجبها أو غلبة كصب طعام أو شراب في حلق نائم وسواء كان طائفاً أو مكرهاً كان فطره بالجماع أو باخراج المنى أو برفع النية ورفضها نهاراً أو بأكلى أو شرب فان كان بهما فلا فرق بين وصول ذلك للحلق أو للعدة من منفذ واسع أو ضيق فيجب القضاء في الوجوه كلها وشمل للفرض غير رمضان أيضاً كالصوم المندور ثم ان كان هذا المندور مضموناً أى لم يعين له زمان كان ينذر صوم يوم فأصبح يوم ماصاتها لنذره فافطر فيه فعليه قضاؤه أيضاً على أى وجه كان فطره كالتقدم في فطر رمضان وان كان معين الزمان كالله على صوم

وكرهوا ذوق كقدر

وهذر

غالب قى وذب

مغفر

غبار صانع وطرق

وسواك

يابس اصباح جنابة

كذلك

ونية تكفى لما تنابعه

يجب الا ان نفاء مانعه

نذب تعجيل لفطر

رفعه

كذلك تأخير سحور

تبعه

من افطر الفرض قضاء

وليزد

كفارة في رمضان ان

عمد

لاكل او شرب فم او

لانى

ولو بفكر او لرفض

مانى

بلا تأول قريب وبباح

للضر او سفر قصر أى

مباح

يوم كذا فافطر في ذلك اليوم فان كان فطره لمرض أو حيض فلا قضاء عليه وفي النسيان قولان ويقض في غير ذلك كالسفر وغيره والحاصل انه لا يبق على قول الناظم من افطر الفرض قضاء الا المشدور والمبين الزمان اذا افطر فيه لمرض أو الحيض وكذا النسيان على ما شهروه ابن الحاجب والشيخ خليل فلا قضاء في هذه الثلاث والقضاء في غيرها كيفما كان الفطر في الصوم الواجب من رمضان وغيره قوله وليزد كفارة معناه انه يزد على وجوب القضاء على من افطر في الصوم الواجب وجوب الكفارة أيضا ويأتي تفسيرها في البيتين بعد هذه لكن وجوب الكفارة انما هو على من عمده وقصد في رمضان دون غيره من الصوم الواجب الى كل او شرب بقم اي مع كونه مختارا غير مضطر لذلك او عمدا لاخراج مني بجماع او مقدماته ولو بأضعفها وهو المكرا وعمد لرفض ما نبى عليه الصوم وهو النية حال كون عمده خاليا عن التأويل القريب يريد وعن الجهل وانظر أكل في النظم بكسرة واحدة لانه مضاف في التقدير لمثل ما أضيف له شرب ففهم من قوله في رمضان انه لا كفارة على من افطر في غير رمضان كان فطره عمدا او ناسيا ولو في قضاء رمضان ومن قوله ان عمدا ان من افطر في رمضان ناسيا فلا كفارة عليه ومن قوله فم ان من عمده في رمضان ادخل شيء من أنفه او أذنه مثلا فلا كفارة عليه ومن قوله اولاني ان من خرج منه المني في رمضان من غير تسبب في اخراجه لا كفارة عليه بل ولا قضاء ومن قوله لا تأول قريب ان من افطر بتأول قريب لا كفارة عليه وانما الكفارة على من افطر بلا تأول أصلا أو بتأويل بعيد وهو كذلك في الجسع والتأويل القريب كمن افطر ناسيا او من طهرت من الحيض قبل الفجر ولم تغسل الا بعد طواع الفجر او من تسحر قرب الفجر او قدم ليلا او سافر دون مسافة القصير أو رأى شوا الانهار فظن كل واحد منهم ان الفطر مباح له فافطر فلا كفارة على واحد منهم والبعيد كمن رأى اطلال ولم تقبل شهادته فافطر ومن افطر لحج تأتبه او لحيض عادت بها ان تأتبه في مثل ذلك اليوم وسواء اتى ذلك اول بات أو افطر لسماعه حديث افطر الحاجم والمحتجم او ككون المغتاب لاصيام له فتأويل هؤلاء كالعدم وتجب الكفارة على كل واحد منهم مع القضاء وفهم من قولنا مع كونه مختارا غير مضطر ان المضطر لا كل او شرب لا كفارة عليه ومن قولنا وعن الجهل ان الجاهل لا كفارة عليه كمن كان حديث عهد باسلام فظن ان الفطر انما هو بالاكل والشرب دون الجماع فجامع فلا كفارة عليه وانما عليه القضاء فقط وهو كذلك في الجميع انظر فروع هذه المسئلة وما يتعلق بها في الكبير قوله ويباح * للضرر او سفر فصر أي مباح * اخبر ان الفطر يباح ويجوز لاحد من اما لضرر يلحقه بسبب الصيام او لما هو مظنة الضرر ان لم يحصل الضرر وهو السفر الذي تقتصر فيه الصلاة وهو السفر الطويل المباح اما اباحة الفطر لضرر فحل اذا خاف تبادي ضرره او زيادته او حدوث مرض آخر او خاف المشقة لضعفه بالمرض وان كان لو تسكفه لضر عليه فيفطر ودين الله يسر اما لو خاف التلف او الاذى للشديد ان صام فان الصوم يحرم عليه حينئذ ويجب عليه الفطر واما اباحة الفطر للسفر فقال في المسئلة قال مالك من سافر سفرا مباحا تقصر في مثله الصلاة فان شاء افطر وان شاء صام والصوم احب الى وقال في المختصر وان قدم بلدة نوى ان يقيم بها اليوم واليومين فليفطر حتى ينوي اقامة اربعة ايام فيلزمه كما يلزمه الاتمام اه وجواز الفطر شروط ثلاثة أحدها كون السفر مما تقتصر فيه الصلاة لباحته وطوله وكون مسافته مقصودة دفعة واحدة ولا يجوز الفطر في غيره الا لضرورة فان افطر فالقضاء كما تقدم في التأويل القريب الثاني ان يشرع في السفر قبل الفجر فان طلع الفجر قبل ان يشرع فيه فلا يفطر قبل الشروع ولا بعده في ذلك اليوم ان شرع بعد الفجر الا لضرورة فان افطر قبل خروجه كفر قال في المختصر وان افطر بعد خروجه فالقضاء فقط قاله في المسئلة فان شرع فيه قبل الفجر فله ان يفطر الثالت ان لا يبيت على الصيام في سفره فان يبيت ثم افطر لغير عذر فالقضاء والكفارة (قوله وعمده الى قوله لافي الغير) لما ذكر حكم من افطر في الصوم الواجب ناسيا او معتمدا وهو وجوب القضاء مطلقا ويزاد الكفارة في العمد بشرط كما تقدم ذكر

وعنده في النفل دون
ضير
محرم وليقض لافي
الغير

هنا حكم من أفطر في الصوم غير الواجب ناسياً أو معتمداً فأخبر أن تعمد الفطر في القفل من الصوم من دون ضرورة حتى الأصائم محرّم وظاهره أنه محرّم ولو عزم عليه أو حلف له أنسان بالله أو بالطلاق فلا يفطر ويحنت وهو كذلك لكن استثنوا من ذلك الأب والأم إذا عزم عليه فانه يفطر وإن لم يحلفا إذا كان ذلك منهما شفقة عليه لادامة صومه ونحوه قالوا وكذلك شيخه هذا حكم الأقدام على ذلك ابتداءً أو ما بعد الوقوع والنزول فانه يقضى وجوباً وإلى ذلك أشار بقوله وليقتض وفهم من قوله وعمده ومن قوله دون ضرر للفطر في التطوع إذا كان نسياً أو عمداً لكن لغير ليس بمحرّم وهو كذلك ولا قضاء عليه في هاتين الصورتين كما نبه عليه بقوله إلا في الغير أي لا يقضى في غيره ما ذكره والنسيان والعمد لضرورة وأما أن أفطر لعزم أبويه أو شيخه على فطره ففطره مباح ولا بد من القضاء انظر بقية الكلام على من أفطر في التطوع أو غيره ناسياً أو معتمداً هل يجوز له الإفطر ثانياً أولاً في ذلك تفصيل انظر في الكبير (قوله وكفرن إلى قوله الكثير)

قائلة حسية ولا يتعرض له لتوقس وجوه به على الاستطاعة وذلك مما قد يخفى وفي كون وجوه به على الفور أو على التراخي الآن يخاف الفوات فيكون حينئذ واجبا على الفور قولان وللحجج شروط وجوب وشروط صحة فشروط وجوه به الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة فلا يجب على عبد ولا صغير ولا مجنون ولا على غير مستطيع نعم يصح من الجميع ويقع نفلا ولا يسقط به الفرض ولو نوره الا غير المستطيع فانه يقع منه فرضا اذا نراه ولم ينو فرضا ولا نفلا ولو بلغ الصبي أو عتق العبد بعد احرامهما لم يتقلب فرضا وشروط صحته الاسلام فقط فلا يصح من كافر وان وجب عليه على المشهور ويستتر في وقوعه فرضا ان لا ينوي به نفلا فلو نوى الاحرام بنافلة انعقد نافلة وكرهه ذلك ولم يحجز عنه عن الفرض والاستطاعة هي امكان الوصول الى مكة من غير مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلوات في أوقاتها المشروعة طمأنينة السفر وعدم الاخلال بشيء من فرائضها ومع الامن على النفس والمال من لص أو مكاكس والالم يجب الان يكون المكاس مساهما يأخذ شيئا لا يجحف بالشخص ولا ينكث به إذا أخذ فلا يسقط الوجوب حينئذ (قوله والواجبات الى قوله توفية) قسم أهل المناسك الافعال المطلوبة في الحج الى ثلاثة أقسام القسم الاول أركان واجبات لا تنجز بالدم ولا غيره وهي الاربعة المتقدمة في البيت قبل هذه الايات القسم الثاني واجبات غير أركان تنجز بالدم وهي التي تعرض الناظم لحد جلة منها في هذه الايات للقسم الثالث سنن ومستحبات لا يجب تركها شيء وذلك كتحصيل الاحرام وكونه أثر صلاة وتقبيل الحجر الاسود ونحو ذلك مما يذكر في صفة الحج ولم ينزل الناظم لحد هذا القسم على حديثه كالقسمين الاولين وانما ذكر بعضه في أثناء صفة الحج واسكن يفهم من ذكر القسمين الاولين ان ما عدا هذا ما يذكر في صفة الحج لا يجب تركه شيء وسيأتي للناظم الكلام على الافعال التي يطلب تركها في الحج كالصيد والنكاح ونحوهما وانها على ثلاثة أقسام أيضا وأخبر الناظم في هذه الايات أن الافعال الواجبة التي ليست بأركان تنجز بالدم وهو الطهارة بمعنى ان من ترك واحد منها فعليه الدم وذلك بدنه أو بقرة أو شاة يضجها أو ينحرها لاساكن ثم عدمها أحد عشر فعلا فقال ان منها طواف القدوم فن تركه عامدا مختارا فعليه الدم ما لم يخف فوات الوقوف وهو المراهق فلا يجب عليه طواف القدوم ولا دم عليه في تركه وكذلك ان تركه ناسيا فذهب ابن القاسم لادم عليه ومنها وصل طواف القدوم بالسبي أي بين الصفا والمروة فان لم يصله به اما بان ترك السبي بعده رأسا أو سبي بعد طول فعلية الدم أيضا وهو مقيد أيضا بغير المراهق والسبي كما تقدم في الطواف وترك الطواف بالسبي معا ترك واحد منها ماقاله في التوضيح ومنها المشي في الطواف والسبي فان ركب لغير ضرورة فالمشهور أنه يعيد ان قرب فان فات أهدي فان ركب لعجز جاز ومنها ركعتا الطواف الواجب الى وصفه بالوجوب أشار بقوله ان تحتها فدخل طواف القدوم وطواف الافاضة فان ترك الركوع بعد هذين الطوافين وبما من مكة فعليه الطهارة ولو تركها ناسيا ناقاله في التوضيح واستشكله مع ما تقدم في ترك الطواف نفسه ناسيا نانه لادم عليه ومنها النزول بالزدلفة في الرجوع من عرفة ليلة المحر ولا يكفي في النزول اناخة البعير بل لابد من حط الرحال فن تركه فعليه الدم ومنها المبيت بمسكن ثلاث ليل يري الجار وصراده الليالي التي بعد عرفة فن تركه رأسا أو ليلة واحدة بل أو جل ليلة فعليه الدم وأما الليالي التي قبل عرفة فلا دم في تركها ومنها الاحرام من الميقات فان رجع الى الميقات قبل أن يحرم فاحرم منه أساء فان أحرم بعد مجاوزته فعليه الدم ولو رجع الى الميقات فان رجع الى الميقات قبل أن يحرم فاحرم منه فقيه تفصيل انظر لكبير ومنها التجرد من مخيط الثياب فان تركه وليس المخيط لغير عذر فعليه الدم وهذا خاص بالرجل دون المرأة ومنها التلبية يريد اذا تركها بالكناية أو تركها أول الاحرام حتى طاف أو فعلها في أول الاحرام ثم تركها في بقيته على ما شهده ابن عرفة وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم في هذا قاله الخطاب ومنها الحلاق فاذا تركه حتى رجع الى بلده أو طال فعلية الدم ومنها رمي الجار فيجب الدم في تركه

والواجبات غير الاركان

بدم

قد جهزت منها طواف

من قدم

ووصله بالسبي مشي

فيهما

وركعتا للطواف ان

تحتها

نزول مزدلف في

رجوعنا

مبيت ليلات ثلاث بمعنى

احرام ميقات فذو

الحليفة

لطيب للشام ومهسر

الجحفة

قرن انجد ذات عرق

للعراف

يلهام ليجن آتيا وفاق

تجرد من المخيط تلبيه

واحلق مع رمي الجار

توفيه

راساً أو في ترك جرة واحدة من الجمار الثلاث أو في ترك حصاة من جرة منها إلى الليل وفي قوله توفيه إشارة
 إلى أن رمي الجمار هو آخر الأفعال الواجبة في الحج وهو كذلك والله أعلم وفهم من قوله منها أنه لم يستوف
 عدة تلك الأفعال وهو كذلك بل ذكر بعضها مما لا بد منه وترك غيره اختصاراً وقد عُد فيه الإمام الخطاب
 في مناسكه أكثر من أربعين فعلاً وقسمه باعتبار الاتفاق على وجوب الدم واختلاف فيه وبين المشهور إلى
 ثلاثة أقسام انظر الكبير ولما عُد الناظم الأحرام من الميقات من جملة هذه الأفعال المنجزة بالدم استطرد
 بيان الميقات المسكاني أي المكان الذي يتعين على الحاج الأحرام منه وذلك يختلف باختلاف بلدة المحرم
 فأخبر أن إذا حليلة ميقات أهل طيبة وهي المدينة المشرفة على سائر أقطارها ففضل الصلاة والسلام يريد وميقات
 ابن مريه من غير أهلها وإن كان مكياً الأمميقة الجحفة من الشامى والمصرى ومن وراءهم يمر بذي
 الحليفة فالفضل له أن يحرم من ذي الحليفة ويجوز له مجاوزته إلى ميقاته وهو الجحفة وكذلك ميقات
 عيين لاهله فإنه يتعين الأحرام منه على من مر به من غير أهلها كما ينبه عليه الناظم بقوله بعد آتيها وفاق وقوله
 أطيب على حذف مضاف أي لأهلها وكذا بقدر في الشام وما يذكر بعده من المواضع وحذف ناء طيبة
 ومزدلفة لوزن وإن الجحفة ميقات لاهل الشام وأهل مصر ولبن صر عليهم من غير أهلها كما تقدم وإن
 قرنا ميقات لاهل نجد يريدون مر به من غير أهلها أيضاً وإن ذات عرق ميقات لاهل العراق يريدون مر به
 من غير أهلها وإن بلغ ميقات لاهل اليمن يريدون مر به من غير أهلها كافي سائر المواضع وعلى ذلك نبه بقوله
 آتيها وفاق فلفظ آتيها مبتدأ أو ضميره للمواضع المذكورة والخبر محذوف وفاق مفعول من أجله وقف عليه
 بحذف التنوين أي الآتي على هذه المواضع والمساير بها يحرم منها وفقاً لأهلها وانظر ضبط هذه الألفاظ
 وبعدها وقر بها من مكة في الكبير وأعلم أن للأحرام بالحج أو العمرة ميقتان زمانى ومكاني فالميقات
 الزمانى للأحرام بالحج مفرداً أو قارناً هو من أول شوال إلى طلوع الفجر من يوم النحر ويكره الأحرام
 قبل شوال فإن فعله لزمه وللأحرام بالعمرة جميع السنة إلا من كان محرماً بالحج أو قرناً حتى يكمل حجه
 وتمضى أيام التشريق وأما الميقات المسكاني فالناس فيه قسمان أحدهما من بمكة والثاني الواصل إليها من كان
 بها يحرم منها بالحج سواء كان من أهلها أو مقماً بها فقط ويستحب أن يكون أحرامه من المسجد
 ويستحب للمقيم إذا كان الوقت متسعاً أن يخرج إلى ميقاته إن أمكنه ذلك وأما الأحرام بالعمرة أو
 بالحج قارناً من بمكة فلا بد من الخروج إلى طرف الحقل من أي جهة والفضل الجعرانة ثم التمتع كما ذكره
 الناظم في العمرة ولم يتعرض الناظم للميقات الزمانى ولا المسكاني باعتبار من بمكة وإنما تعرض للمكاني بالنسبة
 للأحرام وهو الواصل إلى مكة فذكر له المواقيت الخمسة وعين أهل كل ميقات منها ومن أحرم قبل ميقاته
 المسكاني فقد فعل مكرهاً ويلزمه الهدى ومن كان منزله بين مكة والميقات فيقائه مسكنه والله أعلم (قوله
 وإن ترد إلى قوله وإن صليت) لما ذكر حكم الحج وإن له أركاناً لا تحجب وانحبات غير أركان تحجب بالدم شرع
 الآن في بيان الصفة مضمرة بأهـن الأحكام لتقدمها فقال إن أردت ترتيب أفعال حجتك فاسمع من بيان ذلك
 واستجمع ذهنك وأحضره لتكون على بصيرة فيما ذكر لك وذلك إن مر به الأحرام بالحج إذا واصل
 ميقاته حرم عليه مجاوزته خلافاً من أهل المغرب كالناظم أو أهل الشام أو مصر فإنه يحرم من رابع
 لأنه من أعمال الجحفة فإذا وصله تنظف بحلق الوسط وتنف الخناحين وقص الشارب والاطفار ثم يغتسل ولو
 كان حائضاً أو نفساء صغيراً أو كبيراً وإن كان جنباً اغتسل للجنباء به والأحرام غسل واحد وكذلك إذا ظهرت
 الحائض ويتبدل في هذا الغسل ويزيل الوسخ بخلاف ما بعده من الاغتسالات الآتية في صفة الحج فليس
 فيها الأمر باليد مع الماء وإلى صفة هذا الغسل أشار بقوله كواجب فهو على حذف الموصوف أي كغسل
 واجب ويكون هذا الاغتسال متصلاً بالأحرام كغسل الجمعة بصلاتها فإذا اغتسل لبس أزاراً وردداً وفعلين

وإن ترد ترتيب حجتك

اسمعا

بيانه والذهن منك

استمعها

إن جئت رابعا تنظف

واغتسل

كواجب وبالشرع

يتصل

وللبس رداؤا زره نعلين

واستصحب الهدى

وركعتين

بالكافرون ثم الاخلاص

هما

فإن ركبت أو مشيت

أحوا

بنية تصحب قولاً وعمل

كمشي أو تلبية مما اتصل

وجددها كلما تجددت

حال وإن صليت

ولو ارتدى بثوب واحد جازم يستحب هديته صلى ركعتين أو أكثر ويستحب أن يقرأ فيها مع الفاتحة
الكافرون والاخلاص ويدعو أثرهما ثم يركب راحلته فإذا استوى عليها أحرم وان كان رجلاً أحرم حين
يشرع في المشي والاحرام هو الدخول بالنية في أحد النسيك مع قول يتعلق بالاحرام كالنية والتكبير أو
فعل كالوجه إلى الطريق وعلى ذلك نبه بقوله نية البيت فنية متعلق بالحر ما وعمل معطوف على قوله لا حلف
تؤينه في الوقوف وكشي مثال للأهل وتلبية مثال للقول لف ونشر غير مرتب وهما متصل أي بالاحرام في محل
الصفة لقوله لا وما عطف عليه والتلبية هي أن يقول ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك ويستحضر عند التلبية أنه يجيب مولاه فلا يضحك ولا يلبس ويجدد التلبية عند
تغير الأحوال كالقيام والقعود والنزول والركوب والصعود والهبوط وعند ملاقة الرفاق ودبر الصلوات ويتوسط
في كل وضوئه وفي ذكره أهلاً فلا يلج بها بحيث لا يفتقر ولا يسكت وقد جعل الله لكل شيء قدراً ولا يزال كذلك
محرم ما يلي حتى يقرب من مكة فإذا قرب منها فالحكم كما نذر في قوله (قوله ثم ان دنت إلى قوله استلم)
أخبر أن من دنت أي قربت منه مكة فوصل إلى ذي طوى يريد أو ما كان على قدر مسافتها اغتسل أيضاً
لدخول مكة بصب الماء مع امرأته باليد بلان ذلك وهذا الفصل في الحقيقة للطواف بدليل سقوطه عن
لايطوف كالحائض والنفساء ثم يدخل مكة من كداء الثنية التي باعلى مكة وهو بفتح الكاف والبدال المهمة
وبالمدة قصره الناظم للوزن يهبط منها لا بطح والمقبرة تحتها ويدخل منها وان لم تسكن في طريقه مالم يؤد إلى
الزحمة وإذا ذاب الناس فترك ذلك ولا يزال يلي حتى يصل لببوت مكة فاذا وصلها ترك التلبية بل ويترك كل
شغل ويقصد المسجد لطواف القدوم لأن يخاف على رحله فيؤديه ثم يذهب ويستحب أن يدخل المسجد
من باب السلام ويدور إليه وان لم يكن في طريقه أيضاً ويستحضر ما يمكنه من الخضوع والخشوع ولا يركع
تحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود وينوي طواف القدوم أو طواف للعمرة إن كان فيها فيقبله بفيه وهو
مراد الناظم بالاستلام وسكن دال الاسود اعطاء للوصول حكم الوقوف للوزن ثم يكبر فان ز وحرم عن تقبيله
لمسه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يكبر كما نبه عليه بقوله ان لم تصل للحجر البيت فان لم تصل بيده
فبعودان كان لا يؤذى به أحد أو لا ترك وكبر ومضى ولا يشير بيده ولا يدع التكبير استلم أم لا ثم يشرع
في الطواف فيطوف والبيت عن يساره سبعة أشواط وعلى ذلك نبه بقوله * وأتم سبعة أشواط به وقد يسر *
أي بالبيت أي والحالة أنك قد يسرت أي جعلته لناحية اليسار فاذا وصل إلى الركن اليماني وهو الركن الذي
قبل الحجر الاسود لمسه بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وكبر وعلى ذلك نبه بقوله كذا اليماني * لكن
ذا باليد خذ يميني فان لم يقدر كبر ومضى وأما الركنان الشاميان وهما اللذان يليان الحجر فلا يقبلهما
ولا يستلمهما وهل يكبر عندهما قولان فاذا دار بالبيت حتى وصل الحجر الاسود فذلك شوط وكما مر به أو
بالركن اليماني فعل بكل واحد منهما كما ذكرنا في آخر الشوط السابع الآن تقبيل الحجر وليس
اليماني أول مرة سنة وفيما بعد هامة تحب فقط فان لم يصل إلى الحجر في الشوط الثاني فما بعده لمسه بيده
ثم وضعها على فيه كما نبه عليه بقوله * ان لم تصل للحجر المس باليد * البيت ويستحب للرجل أن يرمي
في الاشواط الثلاثة الأولى من هذا الطواف ويمشي في الأربع بعدها كما نبه عليه بقوله وارمل ثلاثاً إلى
آخره والرمي فوق المشي ودون الجري ولا ترمي المرأة مطلقاً ولا الرجل في غير طواف القدوم ثم ان فرغ
من الطواف صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام بالكافرون والاخلاص أيضاً فخلف يتعلق بأوقعا
وركعتين مفعوله ويستحب الدعاء بعد الطواف بالترزم وهو ما بين الباب والحجر الاسود فاذا فرغ قبل
الحجر الاسود وعلى ذلك نبه بقوله * والحجر الاسود بعد استلم * وليس هذا للتقيل من تمام الطواف
بل هو أول سنن السعي ثم يخرج إلى الصفا للسعي وعلى ذلك نبه بقوله (قوله واخرج إلى قوله اعتراف) أمر

ثم ان دنت
مكة فاغتسل بذي طوى
بلا
ذلك ومن كداء الثنية
ادخل
اذا وصلت للبيوت فاتركا
تلبية وكل شغل واسلكا
للبيت من باب السلام
واستلم
الحجر الاسود كبرو أتم
سبعة أشواط به وقد
يسر
وكبرن مقبلاً ذلك الحجر
متى تحاذيه كذا اليماني
لكن ذابا ليد خذ يميني
ان لم تصل للحجر المس
باليد
وضع على الغم وكبر
تقتدى
وارمل ثلاثاً وامش بعد
أربعا
خلف المقام ركعتين
أوقعا
وادع بمأشئت لذي
الترزم
والحجر الاسود بعد
استلم
واخرج إلى الصفا فقف
مستقبلاً
عليه ثم كبرن وهلالا
واسع لمرورة فقف مثل
الصفا
وخب في بطن المسيل ذا
اقتفا
أربع وقفات بكل
منهما
تقف والاشواط سبها

من فرغ من الطواف وقبل الحجر الأسود أن يخرج إلى الصفا فخرج معطوف استلم واستحب ابن حبيب
 خروجه من باب الصفا فاذا وصل إلى الصفا رقى عليها ويستحب ذلك لأمره أن خلا الموضع فيقف مستقبل
 القبلة ثم يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله
 وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم يدعوه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينزل
 ويمشي ويحلب في بطن المسيل والخبب فوق الرمل فاذا جاوزه مشى حتى يبلغ المروة فذلك شوط فاذا وصل
 المروة رقى عليها ويفعل كما تقدم في الصفا ثم ينزل ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والخبب فاذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط بعد الذهاب
 للمروة شوطا والرجوع منها للصفا شوطا آخر فيقف أربع وقفات على الصفا وأربع وقفات على المروة يبدأ بالصفا
 ويختم بالمروة ولما قدم استحب الدعاء في الملتزم نص هنا على استحبابه في أربع مواضع آخر وهي السعي
 والطواف وفي الصفا والمروة ومستقبلا حال من فاعل قف والضمير المجرور بعلى للصفا وتعلق المجرور بقف
 وهو صريح في طلب الرقي والصعود عليها كما صرح وقوله مثل الصفا أي في الرقي عليها والوقوف مستقبلا
 والتكبير والتنهيل والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء وإذا اقتفى أي اتباع السنة حال من فاعل خب
 وأربع وقفات بسكون القاف لا وزن مفعول تقف بعده وباء بكل بمعنى على وضمير منهما للصفا والمروة
 والأشواط مفعول تمأوا بباء بسعي وبالصفا ظرفية ومع اعتراف أي بالذنب وبالتقصير حال من فاعل ادع
 (قوله) ويجب إلى قوله اجتلا أخبر أن من طاف بالبيت يجب عليه الطهران يعني طهر الخبب وهو أزالة
 النجاسة عن ثوبه وبدنه ولا إشكال في طهارة مكان الطواف وطهر الحدث الأصغر بالوضوء أو بالتيمم إن
 يباح له ويجب عليه أيضا ستر العورة وإن من سعى بين الصفا والمروة يستحب له ذلك ولا يجب عليه وأعلم أن
 واجبات الطواف ثمانية هذه الثلاثة التي هي طهارة الحدث والخبب وستر العورة الرابع أكمل سبعة أشواط
 الخامس موالاة الأشواط وعدم التفريق بينها السادس كون الطواف داخل المسجد السابع كونه خارجا
 عن الشاذروان وعن ستة أذرع من الحجر بكسر ثم سكون الثامن كون البيت عن يساره وكلها أوجها تؤخذ
 من كلام الناظم وانظر الكبير على الحكم إذا ترك شيئا منها وسن الطواف أربع الأولى المشي دون الركوب
 والثاني تقبيل الحجر الأسود أول الطواف وليس الركن الثاني أول شوطا الثالث الدعاء مع الصلاة عليه صلى
 الله عليه وسلم ومافي معناهما والرابع الرمل لأرجل دون النساء في طواف القدوم وكلها في كلام الناظم أيضا
 وشروط السعي ثلاثة الأول أكمل سبعة أشواط الثاني البداءة بالصفا لثالث تقدم طواف صحيح عليه وسننه
 تقبيل الحجر بعد ركعتي الطواف والرقي على الصفا والمروة والاسراع بين الجبلين الأخضرين فوق الرمل في
 الطواف السبعة والدعاء مستحباته شروط الصلاة من طهارة الحدث والخبب وستر العورة كإتيه عليه بقوله
 ندبها بسعي اجتلا (قوله) وعد قلب إلى قوله للصفا تقدم أن المحرم لا يزال يلبى إلى أن يصل لبيوت مكة
 ويقطعها فيبقى للنظر هل يعاودها أم لا فإخبارها أنه إذا طاف وسعى فإنه يعاودها ولا يزال يلبى إلى أن يصل
 لمصلى عرفة أي بعد الفراغ من السعي لما كنت تفعله فإب واستمر على ذلك إلى أن تروح لمصلى عرفة
 واقطعها ولا تلبي بهذا ذلك قال في الرسالة فاذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى
 تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها انتهى فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة ويسمى يوم
 الزينة أتى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ووضع المنبر ملاصقا للبيت عن يمين الداخل فيصلي
 الإمام الظهر ثم يخطب خطبة واحدة لا يجلس في وسطها وفي جلوسه في أولها قولان يفتحبها بالتكبير ويختمها به
 كخطبة العيدين يعلمهم فيها كيف يحرم من لم يكن أحرم وكيفية خروجهم إلى منى وما يفعلونه من ذلك اليوم
 إلى زوال الشمس من يوم عرفة وعلى ذلك نبه بقوله * وخطبة السابع تأتي للصفا * (قوله) وثامن إلى قوله

ويجب الطهران والاستسار

على

من طاف ندبها يسعي

اجتلا

وعد قلب لمصلى عرفة

وخطبة السابع تأتي

للصفا

وثامن الشهر اخرجن

لبي

بعرفات تاسعا نزولنا

واغسلن قرب الزوال

واحضرا

الخطبتين واجهن

وقصرا

ظفرك ثم الجبل

اصعدا كبا

على وضوء ثم كن

مواظبا

على الدعاء مهلا مبتهلا

مصليا على النبي

مستقبلا

تقف) لما تكلم على الطواف والسبي تعرض هنا لما يفعل الحاج بعدهما فامر من طاف للقدوم وسهي من أهل الآفاق أو من لم يطف ممن أحرم من مكة أو من المقات وكأن مرافقا ان يذهب ثامن الحججة ويسمى يوم النروية الى منى يريد ملبييا بقدر ما يدرك بها صلاة للظهر أى آخر وقته المختار ويكره قبل ذلك أو بعده الا لعذر وينزلون بها بقية يومهم وليلتهم ويصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها ويقصرون الرباعية الأهل منى فيتمون والسنة أن لا يخرج الناس من منى يوم عرفة حتى تطلع الشمس فاذا طلعت ذهبوا الى عرفة وينزلون بنمرة فاذا قرب الزوال فليغسل كغسل دخول مكة فاذا زالت الشمس فليرجع الى مسجد نمرة ويقطع التلبية ثم بخطب الامام بعد الزوال خطبتين يجلس بينهما يعلم الناس فيهما ما يفعلون الى ثانی يوم النحر ثم يصلي بالناس للظهر والعصر جمعا وقصر الكل صلاة أذان واقامة ومن لم يحضر صلاة الامام جمع وقصر في رحله ولو ترك الحضور من غير عذر ويتم أهل عرفة بها فاذا اتفق أن كان يوم عرفة يوم الجمعة فقال ابن الحاجب للصلاة سرية ولو وافقت جمعة وفي مناسك الشيخ خليل ما حاصله أنه ينبغي أن تكون وقفة الجمعة أفضل لورود حديث بذلك وان لم يصح ولانها وقفته صلى الله عليه وسلم ولما ثبت أن يوم الجمعة أفضل الايام ثم يدفع الامام والناس الى موقف عرفة وعرفة كلها موقف وحيث يقف الامام أفضل والوقوف راكبا أفضل لفعلة عليه الصلاة والسلام الا أن يكون بدايته عذر والقيام له أفضل من الجلوس ولا يجلس الا تعب وتجلس المرأة ووقوفه طاهرا متوضئا مستقبل القبلة أفضل قال ابن شعبان ويكثر من قول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا يزال كذلك مستقبل القبلة بالخشوع والتواضع وكثرة الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى أن يتحقق غروب الشمس اذا الوقوف الركني هو الوقوف في عرفة في جزء من ليلة النحر فاذا بقي بها حتى تحقق الغروب فقد حصل التقدير الواجب من الوقوف والى الوقوف بعرفة وكيفيته ووقته أشار بقوله ثم الجبل اصعدا كبا الى قوله هنية بعد غروبها تقف ثم بعد الغروب ينفرون الى المزدلفة وعلى ذلك نبه بقوله (قوله) رافرن الى قوله النعت) أى اذا تحقق غروب الشمس يوم عرفة دفع الامام ودفع الناس معه الى المزدلفة بسكينة ووقار فاذا وجد فرجة حرك دابته ويمر بين المازمين وهما الجبلان اللذان يمر الناس بينهما الى المزدلفة ويدكر الله في طريقه ويؤخر صلاة المغرب الى أن يصل للمزدلفة فاذا وصلها صلى المغرب وللعشاء جمعا ويقصر للعشاء الامن كان من أهل مزدلفة فلا يقصرها ولكل صلاة أذان واقامة ويصليهما ان تيسر له مع الامام والا ففى رحله ويبدأ بالصلاة حين وصوله قال مالك ولا بأس بحط الرحل الخفيف قبل الصلاة وأما المحامل فلا ولا يتعشى الا بعد الصلاتين الآن يكون عشاء خفيفا فلا بأس به بين الصلاتين وبعدهما أولى والنزول بالمزدلفة واجب والمبيت بها الى الفجر سنة فان لم ينزل فعليه الدم كما تقدم ويستحب احياء هذه الليلة بالعبادة ويستحب أن يصلي بها الصبح أول وقته فاذا صلاه وقف بالمشعر الحرام مستقبل القبلة والمشعر عن يساره يكبر ويدعو للاسفار ثم يلتقط سبع حصيات لجرة للعقبة من المزدلفة وأما بقية الجار فيلتقطها من أين شاء ثم يدفع قرب الاسفار الى منى ويحرك دابته ببطن محسر وهو قدر رمية بحجر وسرع المشى في مشيه فاذا وصل الى منى أتى جرة العقبة على هيئته من ركوب أو مشى فاذا وصلها رماها بسبع حصيات متوالات يكبر مع كل حصاة ويرميها يحصل التحلل الاول وهو التحلل الاصغر ويحل له كل شيء مما يحرم عليه كما يأتي الا النساء والصيد ويكره الطيب ثم يرجع الى منى فينزل حيث أحب وينحر هديه ان أوقفه بعرفة وان لم يقف به بعرفة نحره بمكة بعد أن يدخل به من الحل ثم يحلق جميع شعر رأسه وهو الافضل ويجزئه التقصير وهو السنة للمرأة ثم يأتي مكة فيطوف طواف الافاضة في ثوبي احرامه استحبابا ثم يصلي ركعتين ثم

هنية بعد غروبها
تقف
وانفرن للمزدلفة
وتنصرف
في المازمين العلمين
نكب
واقصر بها واجمع عشا
لمغرب
واحطط وبت بها
واحي ليلتك
وصل صبحك وغسل
رحلتك
قف وادع بالمشعر
للاسفار
واسرعن في بطن
وادى النار
وسركا تكون للعقبة
فارم لها بحجر سبعة
من أسفل تساق من
مزدلفة
كالقول وانحر هديا
ان بعرفه
أوقفته واحلق وسر
للبيت
فطف وصل مثل ذلك
للتعت

يسمى بين السقا والمروة سبعة اشواط كما تقدم ان لم يكن سمي بعد طواف القدوم فان كان قد سمي لم بعده
وهذا يحصل التحلل الا كبر فيحل له ما بقى وهو النساء والصيد والطيب ويدخل وقت طواف الافاضة بطول
الفجر من يوم النحر ومعنى تنصرف في المأزمين أى بينهما وهو مقيد بما اذا لم يكثرا للزحام والعلمين أى
الجبليين بدل من المأزمين ومعنى نكسب جنب والمراد جنب الانصراف الى المزدلفة من غير ما بين الجبلين
المدكورين وضمير بهما المزدلفة والمهاظر فية متعلقة بالقصر وحذف مفعوله للعلم بان محل القصر الرباعية
فقط واحطط أى الرحل وضمير بهما المزدلفة أيضا ويتنازع فيه احطط وبت ومعنى غلس رحلتك ارتحل
وقت الغلس وهو اختلاط الضوء بالظلام ومعنى سر كما نكون أى على هيئتك من ركوب او مشى كما سر
ولديها أى عندها وفيها وجلة تساق من أسفل من مزدلفة صفة للاحجار السبعة وانحر هديا أى بمعنى
ومفهومه ان لم يقف به برفة فلا ينحر بمعنى بل بمكة كما هي ومثل ذلك اللمعت اشار به لكيفية الطواف
وصلاة الركعتين بعده الى غير ذلك مما تقدم فاذا طاف للافاضة وسعى بعده ان كان لم يسع قبل ذلك فانه
يرجع الى منى ويقوم بها بقية يوم النحر وثلاثة ايام بعده لرمي الجمار وعلى ذلك نبه بقوله (قوله وارجع الى
قوله وتم ما قصد) امر الحاج ان يرجع يوم العيد من مكة الى منى والافضل ان يصلى بها للظهر ان امكنه
ذلك ويقوم بها بقية يوم النحر وثلاثة ايام بعده لرمي الجمار والمبيت بها واجب ثلاث ليال لمن لم يتعجل وليلتين
للمتعجل فان تركه رأسا وجل ليلة فقط فالدم فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني فليذهب ماشيا متوضعا قبل
صلاة الظهر ومعه احصى وعشرون حصاة فيبتدىء بالجرة الاولى وهى التى تلى مسجد منى فيرميها وهو
مستقبل مكة بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يتقدم امامها وهو مستقبل القبلة ثم يدعو ويكث في الدعاء
قدر اسراع سورة البقرة ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات أيضا ثم يتقدم امامها ذات الشمال
ويكعبها على يمينه ويدعو قدر اسراع سورة البقرة أيضا ثم يأتى جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات لا يقف
عندها لضيق موضعها فاذا زالت الشمس من اليوم الثالث من يوم النحر رمى الجمار الثلاث على الصفة
المتقدمة ثم ان شاء ان يتعجل الى مكة فله ذلك ويسقط عنه المبيت ليلة الرابع ورمى يومها ويشترط في صحة
التعجيل ان يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث وان غربت قبل ان يجاوز جرة العقبة
لزمه المبيت بمعنى ورمى اليوم الرابع فاذا زالت الشمس من اليوم الرابع رمى الجمار الثلاث كما تقدم وقدم حججه
فلينهض من منى فاذا وصل لا يطح نزل به استحبابا فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويقصر الرباعية
وما خاف خروج وقتها قبل الوصول لا يطح صلاحيه حيث كان فاذا صلى العشاء قدم الى مكة ويستحب له
الاكثار من الطواف مادام هو ومن شرب ماء زمزم والوضوء به وملازمة الصلاة في الجماعة الاولى ويعتمر
ان كان احرم ولا مفردا وسيأتى جل هذا لناظم بعد ابيات فقوله وارجع الى من مكة لنى وبت اى بمنى
وان زوال ظرف زمان يتعلق بآرم وضمير غده ليوم النحر ومعنى لانفت بضم اوله مضارع افات الشئ
اذا اخرجته عن وقته أى ارم ان الزوال ولا تخرج الرمي عن وقته المذكور وثلاث مفعول ارم وطوبى لا وائر
مفعول لانفت وفهم من قوله اثر الاولين انه لا يقف اثر الثالث وهو كذلك كما تقدم وفهم من قوله آخر عقبة
انه يقدم فى الرمي الجمرة التى تلى مسجد منى ثم الوسطى ثم جرة العقبة وكل ظرف لكبرا ومعنى * وافعل
كذلك ثالث للنحر * اى من الرمي بعد الزوال وترتيب الجمار كما تقدم قرىبا والتكبير مع كل حصاة
والوقوف اثر الاولين فقط وفهم من قوله ان شئت انه اذ لم يشأ الا زيادة لا يزيد وهو كذلك وهذا هو المتعجل
لكن ان خرج من منى قبل الغروب ومعنى وتم ما قصد أى فرغ وكل ما قصد بيانه وصفته وهو الحج وقد
اجاد لناظم رحمه الله فى بيان احكام الحج وصفته لانه كان عنده هو المقصود الاول وحده ونظمه فى طريق
الحج وهو ذاهب فلم ارجع لفاى بداله فى عدم الاقتصار عليه فضم له ما قبله وما بعده وكذا أخبرنى به

وارجع فصل الظهر

فى منى وبت

اثر زوال غده ارم

لانفت

ثلاث جرات بسبع

حصيات

اسكل جرة وقف

للدعوات

طوبى لائر الاولين آخر

عقبة وكل رمى كبرا

وافعل كذلك ثالث

لنحر وزد

ان شئت رابعا وتم ما

قصد

رحمه الله ورضي عنه (قوله ومنع الى قوله تجوز) تقدم في شرح قوله والواجبات غير الاركان بدم أن
للحج أفعالا مطلوبة وهي على ثلاثة أقسام وإن له أفعالا محظورة أي ممنوعة وطاعة تعرض الناظم هنا الى تمام
عشرة أبيات وحاصلها انها على ثلاثة أقسام أيضا الاول محظور مفسد للحج واليه أشار بقوله بعد وأفسد
الجامع الثاني محظور غير مفسد بل يجبر بالدم أو ما يقوم مقامه أي من فعله فعليه الدم واليه أشار بقوله ومنع
الاحرام الى قوله ويفتدى البيت الثالث محظور لا يجب بفعله شيء ولم يذكره الناظم اكتفاء عنه بذكر
القسمين الاولين اذ يفهم من كلامه عليهما أن ما عداهما لا يجب بفعله شيء ومعنى الخطر فيه الكراهة وفي
الاولين التحريم وذلك كمنى المرأة من المسكان للبعيد وركوبها البهائم لم يخص بمكان والاحرام بالحج
أو بالقران قبل أشهر الحج والاحرام قبل الميقات المكاني ونحو ذلك وحاصل البيتين والثمانية أبيات
بعدهما أن الاحرام بحج أو عمره يمنع المحرم من ستة أشياء أو لها وهو الذي تعرض له في هذين البيتين
التعرض للحيوان البري فيحرم ذلك على المحرم وإن كان في الحل يريد وعلى من في الحرم ولو كان حلالا
وهذا بخلاف الممنوعات الخمس الباقية فانها تحرم على المحرم كان في الحل أو في الحرم ولا تحرم على الحلال
في الحرم وعلى هذا اقتصر الناظم لاشترائك الجميع فيه فيحرم بالاحرام أو بالكون في الحرم صيد الحيوان
البري ما كوله اللحم أو لا وحشيا أو من أنسأملوك أو مباح أو يحرم التعرض له ولا فراخه وبيضه بطرد أو جرح
أو رمي أو افزاع أو كسر أو نصب شرك أو حبل أو غير ذلك ومع كون هذه الأشياء حراما فاما يجب الجزاء
بالقتل اما ابتداء أو بفعل شيء مما ذكر فينشأ عنه الموت ولذا علق الناظم المنع على الاصطياد الذي قد يحصل
معه القتل وقد لا يحصل وعاقب وجوب الجزاء على القتل دون غيره وفهم من وصف الحيوان بالبر أنه لا شيء في
قتل الحيوان البحري وهو كذلك ثم استثنى تبعاً للحديث الكريم ما يجوز للحرم أو لمن كان في الحرم قتله
لأذايته منها بعد عدها على علة جواز قتلها بقوله اذ تجوز أي لجورها وعدها هو الفأر والعقرب والخذأة
والحية والغراب والكاب العقور والمراد به السباع العادية كالأسد والنمر والذئب ونحوها وفي جواز قتل
الصغير من هذه المستثنيات تفصيل انظر الكبير وصفة الجزاء الذي يجب على من قتل صيداً مما لا يجوز قتله
أن يحكم للقاتل حكمين سواء عدلين فقيهين بذلك فيخيرانه بين اخراج مثل الصيد أو مقاربه في الصورة
من اللحم إن كان له مثل أو مقارب فاذا قتل نعمة فيقاربها بدنة وإذا قتل فيلاف يقاربها بدنة أيضاً ذات سنمين
وإذا قتل جارا وحشياً أو بقرة فيقاربها بقرة والضبع تقاربها بشاة وكذا للعقرب يستثنى من ذلك حمام
مكة وحمام الحرم وحمام الحرم ففي كل واحدة شاة وإن لم يشبهه في الصورة لسنة وبين اخراج قيمة الصيد
طعاماً وتعتبر القيمة بالموضع الذي قتله به إن كان له قيمة قيمة والافقر به يعطى لكل مسكين مدافيقاً بكم
يباع هذا الصيد من الطعام فاذا قيل بهشرة أمداً مثلاً لزمته وبين عدل ذلك صياماً فيصوم عن كل مد من
الامداد التي قوم بها الصيد يوماً فإن كان كسر كعشرة أمداد ونصف صام لكسر يوماً كاملاً فيصوم أحد
عشر يوماً فإن لم يكن لا الصيد مثل ولا مقارب خيراه بين الوجهين الأخيرين فقط فإن اختار المثل فيما له مثل
فحكمه كالمهدي الأفي جواز الأكل منه وإن اختار الطعام فيطعم في محل الإصابة فإن لم يكن فيه
مساكين فيقربه فإن أخرج بمحل آخر لم يجزئه إلا أن يتساوى سعرهما فتأويلان وإن اختار الصوم صام
حيث شاء والله أعلم (قوله ومنع الى قوله أخذنا) الممنوع الثاني مما عده الاحرام اللبس وهو يختلف
باعتبار الرجل والمرأة فيحرم على الرجل ستر محل احرامه وهو وجهه ورأسه بما عدا ستراً وستر جميع بدنه
أو عضو منه باللبوس المعمول على قدر جميع البدن أو على قدر ذلك العضو إذا اللبس باعتباره ما يحيط له
فيحرم عليه ستر وجهه أو رأسه بعمامة أو قلنسوة أو خرقة أو عصابة أو طين أو غير ذلك ويحرم عليه أيضاً
لبس ما يحيط ببدنه أو بعضه كالقميص والقباء والبرنس والسراويل والخاتم والقفازين والخفين الآن

ومنع الاحرام صيد البر
في قتله الجزاء لا كالفأر
وعقرب مع الحدا
كاب عقور
وحية مع الغراب اذ
تجوز
ومنع المحيط بالعضو ولو
بنسج أو عقد كخاتم
حكوا
والستر للوجه أو
الرأس بما
يعدا ستراً ولكن انما
تتبع الانثى لبس قفاز
كذا
ستر لوجه لا لستر اخذا

لا يجد فعلان فليقطعهما أسفل من الكعبين وفي معنى الخطيئة الأزار وهي العترة وكذلك الحج والتلبيد والتخليل والاصق ويجوز له ان يستر بدنه بما ليس على تلك الصفة كالازار والرداء والملحمة ويحرم على المرأة ستر محل احرامها فقط وهو الوجه والكفان فيحرم عليها ستر وجهها بنقاب أو ثياب وستر يديها بقفازين ولها ان تسدل الثوب على وجهها للستر من فوق رأسها فان فعل أحدهما شيئا محرم عليه فمليه الفدية ان انتفع بذلك من حر أو برد لان نزعها مكانه وسواء اضطر لفعله أو فعله مختارا لان غير المختار آثم ويأتي تفسير الفدية في شرح البيتين بعد هذه ان شاء الله تعالى فقوله ومنع أي الاحرام والمحيط بضم الميم ثم جاء مهملة مفعول منع على حذف مضاف أي لبس المحيط واذ احرم لبس بعضه فلبس المحيط بجميع البدن أخرى بالمنع وقوله والستر بفتح السين مصدر معطوف على المحيط حرمه لبس المحيط وستر الوجه والرأس على الرجل فقط وعلى ذلك نبه بقوله ولكن انما تمنع الاثنى الى آخره والقفاز بضم القاف وبالفاء المشددة ما يفعله على صفة الكف من قطن ونحوه ليقى الكف من الشعث وقوله لا يستر أي فلا تمنع من ستره عن النظر اليه (قوله) ومنع الطيب الى قوله وان عذر) الممنوع لثالث مما يمنعه الاحرام الطيب ولفظ الطيب في النظم على حذف مضاف وحذف الصفة أي ومنع الاحرام استعمال الطيب المؤث وهو ماله جرم يعلق بالجسد والثوب كالسك والعنبر والكافور والعود والورس والزعفران قال الشيخ خليل في مناسكه وأما منكره كالورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره اه قال في الجواهر ومعنى استعمال الطيب الصاقه باليد وبالثوب فان عبق الريح دون العين كجلوسه في حانوت عطار أو يد تجمر ساكنوه فلا فدية عليه مع كراهة تماديه على ذلك اه وتجب للفدية باستعماله بمسحه فان مسحه ولم يعلق أو علق وازاله سر يعافى وجوب الفدية قولان المشهور الوجوب ولا فدية فيما تطيب به قبل احرامه وبقيت رائجته بهذا الاحرام وان كان مكروها أو ألقته عليه الريح أو ألقاه عليه غير ما أزاله سر يعافى وان تراخى في ازالته ابتدى قوله ودهنها هذا هو الممنوع الرابع مما يمنعه الاحرام وهو الدهن أي استعماله فيحرم على المحرم دهن اللحية والرأس ولو كان اصلح وكذا سائر الجسد وتجب الفدية بذلك ولو لم يكن فيه طيب أو كان استعماله للضرورة الا اذا دهن باطن كفيه وقدميه اشقوق بغير طيب فلا فدية ويجوز للمحرم كل الدهن غير الطيب كالسمن والازيت ونحوهما قوله وضرر قل البيت هذا هو الممنوع الخامس مما يمنعه الاحرام وهو ما يترقه به ويرزى الاذى والترقه التمتع وذلك كقتل القمل وطرحه وازالة الوسخ وقلم الظفر وازالة الشعر فقوله وضرر عطف على دهنا وهو على حذف مضاف أي ومنع الاحرام رفع ضرر قل وذلك صادق بقتله وطرحه وللقاء عطف على ضرر وظفر عطف على وسخ بخذف للعاطف للوزن وتقديره مضاف أي وقلم ظفر وشعر عطف على ظفر بتقدير مضاف أيضا أي وازالة شعر فان فعل شيئا من هذه الامور الممنوعة فان كان الاصل طيا فقد تقدم ان عليه الجزاء وان كان شيئا مما ذكر بعده فمليه الفدية وعلى ذلك نبه بقوله ويقتدى البيت وعن الاصطيات احتراز بقوله من المحيط لها والام في معناها الى وأشار بقوله وان عذر الى ان وجوب الفدية في تلك الامور لا فرق فيه بين ان يفعله لعذر ام لا وانما يفتقر الممنوع المضطر لفعلها مع غيره بكون الممنوع لا اثم عليه والمختار لفعلها آثم والله اعلم والفدية الواجبة على من فعل شيئا من ذلك هي احدى ثلاثة اشياء اما نسك شاة فأعلى أي بقرة او بدنة واما اطعام ستة مساكين بمدان اسكل مسكين بمد النبي صلى الله عليه وسلم واما صيام ثلاثة ايام بفعل أيها أحب غنيا كان أو فقيرا قال في المشارق والنسيكة الذبيحة وجعلها نسك قال تعالى أو صدقة أو نسك والنسك كل ما يتقرب به الى الله تعالى والنسك الطاعة (قوله) ومنع النساء الى قوله يحل فاسمعا تعرض في البيتين للنوع السادس مما يمنعه الاحرام ولييان وقت التحلل من هذه الموانع الست بحيث تصبح مباحة لشيء على فاعلموا فاخبر ان الاحرام يمنع النساء أي قربهن وهو شامل للتقرب للوطء ومقدماته

ومنع الطيب ودهنها
وضرر
قل والقاوسخ ظفر
شعر ويقتدى لفعل
بعض ما ذكر
من المحيط لها وان
عذر ومنع النساء
وأفسد الجماع
الى الافاضة يبقى
الامتناع
كالصبي ثم باقي ما قدمنا
الجزء الاول يحل
فاسمعا

أو عقد نكاح ثم ان كان القرب بالوطء سواء كان في قبل أو بر أنزل أو لم ينزل ناسياً أو متعمداً مكرهاً أو طائعا فاعلا أو مفهولا فان ذلك ممنوع مفسد للحج والعمرة ولذلك قال وأفسد الجماع وكذلك الانزال بقبلة أو جسة أو وطء فيما دون الفرج أو تعريض من المرأة على فرجها أو إدخال شيء فيه أو استمناء باليد أو احتدامة نظر أو فكر أو حركة دابة كالجماع في جميع ما تقدم وان كان القرب بغير الجماع من مقدمته ولو بالغمزة أو العقد للنكاح فهو ممنوع غير مفسد ولا يكره عليه الهدي ولم ينه الناطم على وجوب الهدي فقرر بهن للحج ممنوع ممنوع بآي وجه كان والافساد انما هو بخصوص الجماع دون غيره كما هو ظاهر من كلام الناطم وانما يفسد الحج بالجماع ان وقع قبل رمي جرة العقبة وطواف الافاضة في يوم النحر أو قبله فان وقع بعد أحدهما في يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر لم يفسد وعليه الهدي وتجب العمرة ان وقع قبل ركعتي الطواف وإذا فسد الحج فيجب التماسي عليه حتى يكمله ويجب قضاؤه على الفور في القابل سواء كان ما أفسد تطوعاً أو واجباً ويجب الهدي وينحصر في حجة القضاء وان قدمه أجزأ أو فسد العمرة بالجماع أيضاً ان وقع قبل كمال السهي فان كمل ولم يحاق لم يفسد وأهدي والهدي ما أهدى إلى البيت الحرام ويستحب في الهدي الابل ثم البقر ثم الغنم فان عجز عن جميع ذلك ولم يجد ما يشتري به الهدي ولا من يسلفه صام عشرة أيام في وقت صيامها تفصيل انظره في الكبير ويشترط في الهدي واجبا كان أو غير واجب من السن والسلامة من العيب ما يشترط في الضحية وينحصره إلى معنى ان أوقفه بعرفة ولا تحرم بمكة بعد أن يدخل به من الحل قوله

* إلى الافاضة يبقى الامتناع * كالصيد البيت أشار بذلك لبيان التحليلين الأصغر والا كبراً يستمر الامتناع المذكور قرىباً وهو قرب النساء وكذلك الصيد إلى طواف الافاضة وهذا هو المسمى بالتحلل الأكبر يريد وكذلك انهمى عن الطيب حينئذ لا يكره على الكراهة فان تطيب فلا فدية عليه وانما يكون طواف الافاضة تحللاً أكبر لمن سعى قبل الوقوف والا فلا يحصل التحلل الا بالسعي بعد طواف الافاضة ويحل به كل شيء ان حل في الا وهو ممنوع من الجماع فان جامع أهدي ومنتهى المنع في العمرة السعي الا انه ان وطئ قبل الحلاق فعليه الهدي ويكره ان يفعل شيئاً ممنوعاً من الاحرام غير الوطء قبل الحلاق فان فعل فلا شيء عليه وأما بقى المنوعات وهو اللباس والطيب والدهن وازالة الشعث فيحل برمي جرة العقبة يوم العيد يرد أو بخروج وقت أدائها وهذا هو التحلل الأصغر وعليه به بقوله ثم باقي ما قدمنا البيت وسمى جرة العقبة الأولى باعتبار الرمي في غير يوم العيد وأما يوم العيد فلا يرمى الا هي (قوله وجاز الاستظلال إلى قوله وشقذف) هذه المسألة في معرض الاستثناء من مسألة منع المحرم من تعطية رأسه المتقدمة في قول الناطم والستر للوجه أو لرأس إلى آخره والمعنى انه يجوز للمحرم ان يستظل بالمرتفع على رأسه مما هو ثابت كالبناء والخباء والشجر لا ما كان غير ثابت كالحمل والشقذف فلا يجوز له الاستظلال في ذلك على المشهور فان فعل ففي وجوب الفدية عليه واستحبها قولان مشهوران وفهم من قوله لاقى المحامل حيث أتى بني الدالة على للطرفية ان المنوع الاستظلال بالحمل وهو فيه أملاً واستظل به وهو ليس فيه بل إلى جانبه سواء كان المحمل سائراً أو نازلاً فلا يمنع من ذلك وهو كذلك ومن هذا التفصيل يفهم ان جواز الاستظلال بالمرتفع الثابت كالبناء والشجر عام لمن كان تحته أو إلى جنبه وهو كذلك أيضاً كما صرح به ابن الحاجب والتوضيح انظر الكبير وع آخر البيت فعل أمر من وعى بمعنى احفظ تكميل للبيت والفاء الداخلة عليه عاطفة (قوله وسنة العمرة إلى قوله كما علمتا) أخبر ان العمرة سنة يعني مؤكدة مرة في العمر وان الاحرام بها يستحب ان يكون من التمتع وان صفة الاحرام بها وما بعده من استحباب الغسل والتنظيف وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك والتلبية والطواف والرمي والركوع بعد الطواف والسعي كالحج سواء بسواء ولذا قال فافعلها كما حيج فإزائده على حد فبارجة

وجاز الاستظلال
بالمرتفع
لا لاقى المحامل وشقذف
فح
وسنة العمرة فافعلها
كما
حج وفي التمتع ندبا
أحوا
وأثر سعيك احلقن
وقصرا
تحلل منها والطواف
كثيرا
مادت في مكة وارع
الحرمه
لجانب البيت وزدني
الخدمه
ولازم الصنف فان
عزمتا
على الخروج طف كما
علمنا

فإذا فرغ من السعي وحقق أو قصر فقد حصل منها وإلى ذلك أشار بقوله * وأثر سعيك أحلقن وقصرا *
 تحمل منها والواو في وقصرا بمعنى أولان المراد أحدهما فقط وقسم الحلق لأنه الأفضل وأفاد بقوله والطواف
 كثيرا أنه يستحب للأتقي أن يكثرا لطواف بالمبيت مادام بمكة لتعذر هذه العبادة العظيمة عليه بعد
 خروجه منها وأن يراعى حرمة مكة الشريفة لجانب البيت المعظم السكائن بها بتجنبه الرفث والفسوق
 والعصيان وبكثرة فعل الطاعات والخدمة لله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه وملازمة الصلاة
 في الجماعة وهو المراد بالصف وغير ذلك من أفعال البر وإن كان ذلك مطلقا في كل مكان وزمان ففي هذا
 المكان أكدوا أنه ان عزم على الخروج من مكة فيستحب له أن يطوف طواف الوداع على الصفة التي علمتها
 مما تقدم من الابتداء بتقبيل الحجر وحمل البيت على اليسار إلى آخر ما ذكر في صفة الطواف (قوله وسر
 لقبر إلى قوله يدور) إذا أراد الحاج أن يخرج من مكة استحب له الخروج من كسرى بالضم والتنوين ولتكن
 نيته عزيمته وركبته زيارته صلى الله عليه وسلم وزيارته مسجده وما يتعلق بذلك لا يشرك معه غيره فإن
 زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها وفضيلة صريح فيها يستجاب الدعاء عند هاولها قال تجب لكل
 مطلب وهو بضم التاء وفتح الجيم مبنيا للنائب جواب سر وليكثر الزائر من الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في طريقه ويكبر على كل شرف ويستحب له أن ينزل خارج المدينة فيستطهر ويركع ويلبس أحسن
 ثيابه ويتطيب ويحدد التوبة ثم عشى على رجله فاذا وصل المسجد فليبدأ بالركوع إن كان في وقت يجوز فيه
 الركوع والا فليبدأ بأقبر الشرف ولا يلتصق به ويستقبله وهو في ذلك متصف بكثرة النبل والمسكنة ويشعر
 نفسه أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم فيبدأ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم قال مالك فيقول السلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يقول صلى الله عليك وهي أزواجك وذرتك وعلى أهلك أجمعين كما
 صلى على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك عليك وعلى أزواجك وذرتك وأهلك كما بارك على إبراهيم وآل
 إبراهيم في العالمين أنك جيد بحجته فقد بلغت الرسالة وأديت الأمانة وعبدت ربك وجهدت في سبيله
 ونصحت لعبيده صابرا محتسبا حتى أتاك اليقين صلى الله عليك أفضل للصلاة وأتمها وأطيبها وأزكاها ثم
 تتنحى عن اليمين نحو ذراع وتقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وثانيه في الفار جراك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أمة تنحى عن اليمين قدس
 ذراع أيضا فتقول السلام عليك يا أبا حفص الفاروق ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم خيرا وكرر الناظم ذكر اجابة الدعاء عند قبره الشريفة صلى الله عليه وسلم في قوله واعلم بان ذا
 المقام إلى آخره وإن تقدم في البيت الأول حيث قال تجب لكل مطلب ليرتب عليه الخوض في كثرة الدعاء
 وعدم الملل من طلب خير الدنيا والآخرة وطلب للشفاة واختم بالحسنى وهو الموت على الشهادة وتقل
 بفتح التاء والميم مضارع ملل بالكسر ومطلب مصدر طلب وحسنى منصوب على اسقاط الخافض أى وسل
 اختم بالحسنى والاولى بالرجوع والمطلب والمراد هو هنا الحج والزيارة والاولى للسافر الدخول ضحي
 ويستحب له ان يستصحب هدية لأقاربه ومن بدور به من الخشم والاصحاب ان لم يكن عليه في ذلك
 كلفة وبهذه المسئلة ختم الشيخ خليل مناسكه انظر الكبير فقد نقلنا فيه في هذا المحل كلاما عجيبا للشيخ
 خليل في مناسكه في سر ما شملت عليه صفة الحج من الأقوال والأفعال لتعرف بذلك قدر هذه العبادة
 العظيمة لأحرمتنا الله منها بحاجه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

﴿كتاب مبادئ التصوف وهو ادى التعرف﴾

ختم هذا النظم بمسائل من مبادئ علم التصوف وفاء بما وعده في صدر النظم حيث قال

* وفي طريقة الجنيد السالك * وتفاوت أن يكون السعي في تصفية القلب وأطهره خاتمة العمل والمبادئ

وسر لقبر المصطفى بادب

ونية تجب لكل

مطلب

سلم عليه ثم زللا صديق

ثم إلى عمر نلت التوفيق

واعلم بان ذا المقام

يستجاب

فيه الدعاء فلا تمل من

طلاب

وسل شفاة وختا

حسنا

وعجل الاوبة اذ نلت

المنى

وادخل ضحى واصحب

هدية للسرور

إلى الاقارب ومن بك

يدور

﴿كتاب مبادئ

للتصوف وهو ادى

التعرف﴾

جمع مبدأ وهو ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا شك أن ما ذكره في هذا الكتاب من مسائل فن للتصوف من التوبة والتقوى وغض البهر وما ذكر بعده هو في معنى المبادئ لانه يتوقف عليه غيره مما هو أرق منه مما هو المقصود بالذات وفي اشتقاق التصوف أقوال قيل من الصفة اذ حاصلها انصاف بالحمد وترك للأوصاف المذمومة وقيل من الصفاء وهو علم يعرف به كيفية تصفية الباطن من كدورات النفس أي عيوبها وصفاتها المذمومة من الغل والحقد والحسد ونحوها انظر الكبير وهو ادى جمع هاد وهو اسم فاعل من هدى بمعنى بين وأرشد وهو معطوف على مبادئ والتعريف مصدر تعرف اذا طلب المعرفة ولعلمها المراد وعبر بالتعرف للسجع وقد وصف المسائل التي ذكرها من التصوف بوصفين أحدهما كونها يتوقف عليها المقصود ولذلك سماها مبادئ والثاني كونها ترشد للمعرفة فصدوق المتعاطفين في الترجمة شيء واحد والله أعلم (قوله) وتوبة إلى قوله استغفار) أخبار التوبة يجب أي وجوب الفرائض على الاعيان من كل ذنب أي كبيرا كان أو صغيرا كان حق الله تعالى أولادهم أو لهم ما كان الذنب معلوما عنه أو مجهولا فتجب للتوبة من الذنوب المجهولة اجالا ومن المعلوم تفصيلا وجلة يحترم بالجيم أي يذنب صفة لذنوب وان وجوب التوبة هو على الفور لا على التراخي فن أخرها وجبت عليه التوبة من ذلك التأخير وكونها على الفور عام في جميع الذنوب أيضا فلذلك قال مطلقا وان التوبة هي الندم أي على المعصية من حيث انها معصية أو لقبها شرعا فالندم على شرب الخمر لا ضرار بالبدن ليس توبة وإنما يكون للندم المذكور توبة بثلاثة شروط الاول الاقلاع أي عن الذنب في الحال بنية لانها روح للعمل ولكن انما يشترط هذا الشرط في معصية اصاب بالتوبة فلو تاب من معصية بعد الفراغ منها كشرب الخمر أمس سقط هذا الشرط الشرط الثاني ان ينوي أن لا يعود الى ذلك أبدا وهذا الشرط لا بد منه في حق من تاب بعد الفراغ من المعصية ولا اشكال وفي حق من تاب حال التلبس بها فيلزمه مع الاقلاع أن ينوي أن لا يعود أبدا وعن هذا الشرط عبر لناظم بنفى الاصرار لان الاصرار هو اقامة على الذنب وامانة للعود اليه وان لم يكن مقما عليه اذذاك واذا انتفى الوجهان ثبت مقابلهما وهو الاقلاع وتوبة أن لا يعود وهذا الثاني هو المراد هنا لان الاول تقدم وهو الشرط الاول وعلى هذا فنفي الاصرار أعظم من الاقلاع فلو انكفينا بنفى الاصرار عن الاقلاع لكفى الشرط الثالث ما يمكن تلافيه من الحقوق التي ترتب عليه قبل التوبة كرد المظالم وتمكين نفسه من المجنى عليه أو من أوليائه كانت الجناية نفسا أو جرحا أو قذفا أو مالا أو غير ذلك وقيل ان ذلك واجب ليس بشرط فان لم يرد المظالم فتوبته صحيحة وذلك ذنب آخر تجب التوبة منه واحترز بالممكن مما لا يمكن تلافيه لتعذر عليه بوجه من الوجوه فلا يجب عليه تلافيه حينئذ لان شرط المطلوب الامكان وقوله استغفار حال من فاعل ولبتلاف وهو التائب واستغفاره شرط كمال لا بشرط صحة وانظر الكبير على معنى التوبة واشتقاقها وأنها مما خصت بهذه الامة وعلى حكمها والاصل فيها من الكتاب والسنة والاجماع وعلى الخلاف في الصغائر هل تنقضي التوبة أم لا وعلى بيان الكبيرة والصغيرة وهل يعرف ذلك بالحد أو بالعد وأن من عدها أنها الى نحو سبع وثلاثين فانظرها فيه منظومة واذا وقعت بشروطها فهل تقبل قطعا أو ظنا وهل تصح التوبة من بعض الذنوب دون بعض وهل يجب على التائب اذا تذكر ذنبه تجديد الندم أم لا ومن تاب ثم عاود هل تنقض توبته أم لا وهل توبة الكافر نفس اسلامه أم لا بد من الندم على الكفر الى غير ذلك (قوله) وحاصل الى قوله المنفعة) أخباران حاصل التقوى ومدارها الأمور بها في غير ما آية أنها اجتناب أي للنهايات في الظاهر والباطن وامتنال أي للأمورات في الظاهر والباطن أيضا وبذلك الاجتناب والامتنال تنال التقوى وتذكر اذا كان كذلك فاقسامها أربعة اجتناب وامتنال في الظاهر فهذان قسمان واجتناب

وتوبة من كل ذنب
تجترم
تجب فوراً مطلقاً وهي
الندم
بشرط الاقلاع ونفي
الاصرار
وليتلاف ممكن اذا
استغفار وحاصل التقوى
اجتناب وامتنال في
ظاهر وباطن بقا
تنال
خجاءات الاقسام حقا
أربعة
وهي لاسالك سبيل
المنفعة

وامتنال في الباطن فهذان قسمان آخران والاجتناب والامتنال للباطنان مرجهما للنية فينوي فعل الطاعة واجتناب المعصية وفي ظاهره باطن يمتاز ع فيه اجتناب وامتنال وان التقوى للسالك طريق الى المنفعة أي الاخرية وسبيل بضم فسكون جمع سبيل وهو الطريق والتقوى في عرف الشرع هي وقاية الانسان نفسه عما يضره في الآخرة وطا درجات ومراتب انظر الكبير والسالك أي الى الله تعالى هو المريد ويقال له المجذوب وهو المراد وهذا الثاني أعلى انظر الكبير (قوله يغض الى قوله وكل داء) الدين شطران امتثال الاوامر واجتناب النواهي واجتناب النواهي أشد على النفس من امتثال الاوامر لان امتثال الاوامر يفعله جل الناس ولا يجتنب النواهي الا الصديقون وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال خلق الله للنار سبعة أبواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح فتى أطاع الله بجوارحه من تلك الجوارح السبعة غلق عنه باب من تلك الابواب ومتى عصي الله بجوارحه من تلك الجوارح السبعة استوجب الدخول من باب من تلك الابواب والجوارح السبعة هي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج وأصل صلاح هذه للجوارح وفسادها من القلب لانه كالسلطان والجوارح كالاجناد له لا تفعل الا ما أمر به القلب قال صلى الله عليه وسلم الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي للقلب وحاصل ما اشتمل عليه كلام النازم في هذه الايات أربع مسائل الاولى حفظ الجوارح السبعة كالأعمال لا يليق به الثانية ترك الامور المشبهات بالحلل مع عدم القطع بكونها منه الثالثة الوقف عن الامور التي لم يعلم حكم الله فيها فلا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه الرابعة تطهير القلب من امراضه كالرياء والحسد والعجب وغير ذلك فقوله يغض ويكف ويحفظ في الموضوعين ويترك ويتقى ويوقف ويظهر لفظها لفظ الخبر والمراد الطلب ولو لا رفعها لقلت انها على حذف لام الامر لكانت اذا حذفت بقي عملها وهو الجزم أما حفظ الجوارح فواجب ولا اشكال فيجب غض البصر عما لا يحل النظر اليه من النساء والصبيان على وجه الالتذاذ وما يكره مالكه أن ينظر له فيه من الكتب والامتنعة ونحوها وكذا الملاهي الملهية على خلاف فيها ومن المحرم أيضا النظر في عوارب الناس وعيوبهم والنظر الى المسلم بعين الاحتقار والازدراء كذا قالوا والظاهر ان هذين من عمل القلب لانهما عمل العين وفي الكبير فروع من هذا المعنى فراجع ان شئت ويجب أيضا أن يكف سمعه عما يأم بسماعه كالغيبة والغيبة والزور والكذب والملاهي الملهية وكلام الاجنبية ونحو ذلك ويجب أيضا ان يكف لسانه عما لا يجوز النطق به من الكذب والزور والغيبة والغيبة والباطل كانه فلسانه في النظم على حذف مضاف يدل عليه يكف وذلك المضاف يتعلق بترك وبناء جلب للجهول بالوزن والجواب هو النازم أي كف لسانه بترك ما جلبناه وذكرناه في كف السماع أي في الوجوب من كف السماع عن ذلك والاحروية ظاهرة ويجب حفظ البطن من الحرام كالطعام المغصوب والمسروق ونحو ذلك وحفظ البطن من ذلك يستلزم أكل الحلال وقد وردت في ذلك آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار انظر الكبير وانظره على الخلاف في الحلال هل هو موجود أو لا وما يفعله الانسان اذا كثر الحرام وعلى أصول الحلال وأصول الحرام ويدخل في الحرام الذي يجب حفظ البطن منه ما حرم أكله كالميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة وما ذكركمها في الآية اذا أنفدت مقاتلها ولم تنفذ وأيس من حياتها على خلاف في التي لم تنفذ مقاتلها وكذا الخمر وغيره من المسكرات قليلها وكثيرها وكذلك الحشيشة ولو قلنا انها مفسدة غير مسكرة وأما الافيون وغيره من المفسدات فلا يحرم منه الا للتدبير المؤثر في العقل ويجوز استعمال اليسير منه الذي لا يؤثر في العقل للدواء ونحوه وقد اختلفت فتاوى شيوخنا فمن قبلهم ممن قرب عصره في استفاف دخان العشبة المسماة الآن على لسان متعاطيها بطابه وانما كانت تعرف

يفض عينيه عن المحارم
يكف سمعه عن المآثم
كغيبة غيبة زور كذب
لسانه أخرى بترك
ما جلب
يحفظ بطنه من الحرام
يترك ما شبه باهتمام
يحفظ فرجه ويتقى
الشهيد
في لبش والسهي
لمنوع يريد
ويوقف الامور حتى
يعلما
ما الله فيهن به قد حكما
تظهر القلب من الرياء
وحسد عجب وكل داء

بشجرة القمر فمنهم من منعه ومنهم من أجازته والظاهر المنع لما احتف بهما من المفاسد التي لا تعد كثرة ولا
 خصوصية للبطن بالحفظ من الحرام بل وكذلك سائر الجسد فيجب لبس الحلال وسكنى الحلال وركوب
 الحلال ويجب ان لا يستعمل في جميع ما ينفع به الا الحلال ويجب حفظ الفرج من الزنا وحفظ اليد من
 البطش بهما ممنوع بر يده وحفظ الرجل من السبي بهما ممنوع بر يده أيضا وعلى ذلك نبه بقوله يحفظ فرجه
 البيت ومعنى يتقى يحذر والشهيد فعيل بمعنى فاعل أي الحاضر وهو الله تعالى والبطش التناول والاخذ
 الشديد والسبي المشي والذهاب وفي البطش متعلق يتقى والسبي عطف على البطش والممنوع بتنازع فيه
 البطش والسبي وجلة بر يده عطف للممنوع وأشار بذلك إلى ما في الرسالة ولتكن يدك عما لا يحل لك من
 مال أو جسد أو دم ولا تسع بدميك فما لا يحل لك ولا تبش بفرجك أو بشي من جسدك ما لا يحل لك قال
 الله سبحانه والذين هم أقر وجهم حافظون إلى قوله فاولئك هم العادون وانظر بعض ما تجوز مباشرته وما
 لا تجوز في الكبير وهنا انتهى كلامه عن حفظ الجوارح السبعة وأدخل في أثنائها ترك المشبهات لان
 تركها هو بحفظ الجوارح منها فكانه يقول يجب حفظ الجوارح من الحرام المحض ومن المشبهات وأما
 ترك الامور المشبهة فطوب أيضا وعلى ذلك نبه بقوله يترك ماشبهه وزاد قوله باهتمام أي بقصد ونية
 ليقيد الوجه الاكمل وان الثواب إنما يحصل في المتروك مع النية لا بمجرد التترك فن ترك محرما أو متشابهها
 بنية الامتنال أثيب على ذلك ومن تركه ولم يخطر بباله فلا ثواب له والمشتبه هو كل ما ليس بواضح
 الحلية ولا التحريم مما تنازعت الأدلة وتجاذبت المعاني والاسباب ولذلك فسره بعضهم بما اختلف فيه
 لان تجاذب الأدلة هو سبب الخلاف وقيل غير ذلك انظر الكبير وأما المتوقف عن الامور أي من ارتكابها
 حيث يحتمل حكمها حتى يعلم أي يغلب على ظنه ما هو حكم الله فيها فواجب أيضا وحصل ذلك بالنظر
 في الأدلة أو كتب العلم ان كان أهلا لذلك أو بالسؤال لاهل العلم وحينئذ يفعل أو يترك ودليل وجوبه
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد ان يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه وليس هذا من ترك المشبهات
 المتقدم قريبا لان المشبهات ما اختلف فيه العلماء لتجاذب أدلة الحلية والتحريم لها فلامتوقف عنها
 شعور بالحكم في الحلة وهذه المسئلة فيما لا شعور بحكمه أصلا فالبيع يجب عليه أن يتعلم أحكام
 البيع والآجر أحكام الاجارة والمقارض أحكام القراض وهكذا وليس المراد باحكام هذه الاشياء جزئيات
 مسائلها فان ذلك من دأب الفقهاء ومن فروض الكفاية وانما المراد علم الاحكام بوجه اجالي يبرئه من
 الجهل باصل حكم ما يقدم عليه بقدر وسعه وأما تطهير القلب من أمراض كالرياء والحسد والحجب وغيرها
 فواجب أيضا ودخل في قوله وكل داء بنية أمراض القلب كالكب والغل والحق والبغي والغضب لغير الله
 تعالى والتمس والبخل والاعراض عن الحق استكبار او الخوض فيما لا يعني والطمع وخوف الفقر
 وسخط المقدور والبطر وتعظيم الاغنياء لغناهم والاستهزاء بالفقراء لفقرهم والفخر والخيلاء والمنافس
 في الدنيا والمباهاة والتزبن للاخلاقين والمداهنة وحب المدح بما لم يفعل والاشتغال بعيوب الناس عن
 عيوبه ونسيان النعمة والحية والرغبة والرهبة لغير الله تعالى وكما حرام اجتماعهم بعد الاتفاق على حرمتها
 ووجوب تطهير القلب منها اختلفوا هل تجب معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها او يكون ذلك فرض عين
 وبه قال الامام أبو حامد الغزالي أو لا يجب ذلك بل اذا رزق الانسان قلبا سليما من هذه الامراض المحرمة
 كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها به قال غيره وقد ذكر لناظم منها ثلاثة فلانقص على شرحها فأما الرياء فهو مشتق
 من الرؤية والسمعة مشتقة من السماع والرياء طيب المنزل في قلوب الناس باراءتهم خصال الخير وهو حرام
 موجب لمقت الله تعالى بل هو الشرك الاصغر كما في الرسالة وعلاماته الكسل والتقليل من العمل في الوحدة
 والنشاط وتكثير العمل بين الناس والزيادة في العمل اذا تني عليه والقص منه اذا ذم وأما الحسد فقال

الامام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه لا يحسد الا على نعمة فاذا انعم الله على أخيك بنعمة فلك فيها حالتان احدهما ان تذكره تلك النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسداً الحسد اذن كراهة النعمة وحب زوالها عن المنعم عليه الحالة الثانية ان لا تحب زوالها ولا تذكره وجودها ودوامها ولكذك تستهني لنفسك مثلها وهذه الحالة تسمى غبطة فالحسد حرام الا نعمة اصابها فاجر أو كافر وهو يستعين بها على ما لا يحل فلا يضره كراهتك لها ومحبتك لزوالها ان كانت كراهتك لها من حيث هي آلة للفساد لا من حيث هي نعمة والغبطة والمنافسة ليست بحرام بل هي اما واجبة أو مندوبة اليها أو مباحة وأما العجب فهو استعظام النعمة والركون اليها مع نسيان اضافتها الى المنعم وهو منعموم في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ انظر بقية الكلام عليه في الكبير والفرق بينه وبين الكبير ان الكبير يستدعي متكبراً عليه ومتكبراً به والعجب لا يستدعي غير المعجب فلو لم يخلق الانسان الا وحده لتصور ان يكون معجباً ولا يتصور ان يكون متكبراً الا ان يكون معه غيره وهو يرى نفسه فوق ذلك الغير في صفات الكمال ومن اراد استقصاء حقائق أصراض القلوب واسبابها وعلاجها تطهير القلب منها وما ورد في ذمها فعليه بالرجوع الى الثلاث من كتاب احياء علوم الدين للغزالي وهو ربيع المهلكات (قوله واعلم الى قوله الا في الاضطراب) اخبر ان أصل هذه الآفات أي آفات القلوب وأصنافها التي يطلب من الانسان تطهير قلبه منها كالكبر والحسد وغيرهما مما تقدم انما هو حب الرياسة في الدنيا الذي قيل فيه انه آخر ما يزعج من قلوب الصديقين ونسيان الآخرة وعنه عبر بطرح الآتي ثم استدلل على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام حب الدنيا رأس كل خطيئة وعن الدنيا عبر بالعاجلة قال تعالى من كان يريد العاجلة وما ذكر ان أصل الآفات هو حب الدنيا واستبدل عليه بالحديث المتقدم أرشدك الى ان دواء تلك الآفات والمخاص منها هو في اللجأ والاضطرار الى الله سبحانه في التغلب على النفس ومخالفة هواها وسوقها الى الطاعة وهي تنفر وتميل الى المعصية لأن ذلك طبعها قال تعالى ان النفس لأمارة بالسوء الامارحهم ربي وفي الرسالة وليجأ الى الله فيما عسر عليه من قياد نفسه ومحاولة أمره موقناً انه المالك اصلاح شأنه وتوفيقه وتسيده لا يفارق ذلك على ما فيه من حسن اوقيعه الى آخره (قوله يصحب الى قوله واجتبه) أما صحبة الشيخ العارف بالمسالك أي بالطريق الموصلة الى الله تعالى الذي يثق صاحبه المالك ويند كره الله اذارآه ويوصله الى مولاه فقال الشيخ الامام العارف أبو عبد الله سيدي محمد بن عباد اثناء شرحه لقول السيد العارف ابن عطاء الله لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السائرين مانصه ولا بد للراي في هذه الطريق من صحبة شيخ محقق مشدق فرغ من تأديب نفسه وتخلص من هواه فليسلم نفسه اليه وليلتزم طاعته والانقياد اليه في كل ما يشير به عليه من غير ارتياب ولا تاويل ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له شيخ فاشيطان شيخه وقال أبو علي الثقفى رضي الله عنه لو أن رجلاً جمع العاوم كلها وصاحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال الا بالرياسة من شيخ او امام او مؤدب ناصح ومن لم يأخذ أدبه من أمر له او ناهى به عيوب أعماله ورعونات نفسه فلا يجوز الاقتداء به في تصحيح المقامات وقال سيدي أبو مدين رضي الله عنه من لم يأخذ الادب من المتأدبين أفسد من يتبعه قال في لطائف المئين انما يكون الاقتداء بولي ذلك الله عليه وأطلعك على ما أودعه من الخصوصية لديه فتطوى عنك شهود بشرية في وجود خصوصيته فالقيت اليه القياد فسللك بسبيل الرشاد يعرفك برعونات نفسك في كائناتها ودقائقها ويدلك على الجمع على الله ويعلمك الفرار مما سوى الله ويسارك في طريقك حتى تصل الى الله وتوقفك على اساءة نفسك ويعرفك باحسان الله اليك فيفيدك معرفة اساءة نفسك اهرب منها وعدم الركون اليها ويفيدك العلم باحسان الله اليك الاقبال عليه والقيام بالشكر اليه والدوام على عمر الساعات بين يديه فبق على تمام كلامه رضي الله عنه في الشرح الكبير * وأخرج الحكيم عن أنس رضي الله عنه أفضلكم

واعلم بان أصل ذي الآفات

حب الرياسة وطرح الآتي

رأس الخطايا هو حب العاجلة

ليس الدواء الا في الاضطراب له

يصحب شيخا عارف المسالك

يقبه في طريقه المالك يذكرة الله اذارآه

ويوصل العبد الى مولاه

يحاسب النفس على الانفاس

وزن الخاطر بالقسطاس ويحفظ المفروض

وأش المال والنفل ربحه به والى

ويكثر الذكر بصفوله والعون في جميع ذابره

يجاهد النفس لرب العالمين

ويتحلى بمقامات اليقين

خوف رجا شكر وصبر توبه

زهد توكل رضا محبة يصدق شاهده في

المعامله يرضى بما قدره الاله

يصبر عند ذاك عارفا به حرا وغيره خلا من قلبه

غبه الاله واصطفاه لحضرة القدوس

واجتبه

الذين اذاروا ذكرا لله تعالى لرؤيتهم وأما محاسبة النفس على الانفاس فقد أطال الاسام أبو حامد الغزالي في الاحياء الكلام على ذلك في نحو ثلاثين ورقة في كتاب المراقبة والمحاسبة وذلك أثناء الربع الثالث من الكتاب المذكور فعليك به ان أردت استقصاء ذلك وقد نقطنا في الشرح الكبير جملة صالحة ولنفقصر في هذا المختصر على قوله ينبغي للعبد أن يفرغ قلبه ساعة لمشارطة النفس ويقول لها مالي بضاعة الا العمر فان فني رأس المال ووقع اليأس من التجارة وتطلب الربح وهذا اليوم الجديد قد أمهني الله فيه فإياك اياك أن تضيعه ثم يستأنف لها وصية أخرى في أعضائه السبعة العين والاذن واللسان والبطن والفرج واليد والرجل فاذا أوصى نفسه وشرط عليها ما ذكرناه فلا يبقى الا المراقبة لها عند الخوض في الاعمال فانها ان تركت طغت وفسدت وكان العبد يكون له وقت أول النهار يشارك فيه نفسه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي ان تكون له في آخر النهار ساعة يطالب فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التجار في الدنيا مع الشراكاء في آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا القانية ليختبر رأس المال والرجح فان وجد فضلا استوفاه وشكره وان وجد خسرانا طالبه بضمائه وكفاه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وربحه النوافل والفضائل وخسره المعاصي وموسمه هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الامارة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فاذا أداها على وجهها شكر الله عليها ورغبها في مثلها وان فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وان أداها ناقصة كافها الجبران بالنوافل وان ارتكب معصية اشتغل بعقابها وتعذيبها ومعاتبتها ولا يمهلهما التلاقي نس بفعل المعاصي ويعسر عليه فطامها قف على تمام كلامه رضى الله عنه في الكبير وأما وزن الخطر أي ما يخطر على البال من فعل أو ترك بالقسطاس بضم القاف وكسر هاء وهو الميزان بلغه الروم يعني به هنا حكم الشرع فالمراد كما قال الامام الجزولي في شرح الرسالة انه ينبغي للإنسان أن يجعل على قلبه الذي هو أمير الجسد حاجبا يشاوره فيما يريد فعله أو تركه وهو الشرع فاذا خطر على بال الانسان فعل أو ترك رجع فيه الى الشرع فإما أمره بفعله فعله ومأمره بتركه تركه وحينئذ يوصف بالاستقامة وأما وزن الخطر بالشرع لان الاحكام لا تعرف الا منه انظر تمامه في الكبير وأما المحافظة على الفرائض وتسمى رأس مال الانسان لا تنتظره الربح الاخرى من قبلها وعلى النوافل وتسمى ربحا لان ما زاد على رأس المال ربح فهو بالاتيان بها على أكل وجوها وفي الصحيح عنه عليه السلام محبها عن المولى تبارك وتعالى وما تقرب الى عبدي بشيء أحب الى مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وان سألني لأعطينه وان استعاذني لأعيذنه واما الاكثار من الله كره فطلب أيضا لما ورد في فضله كقول الشيخ أبي محمد في الرسالة وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه ما عمل آدمي عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله قال للشيخ الجزولي لان الانسان اذا أكثر من ذكر الله تجدد خشوعه وتقوى إيمانه وازداد يقينه وبعثت الغفلة عن قلبه وكان الى التقوى اقرب وعن المعاصي ابتعد وقال عليه السلام مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر به مثل الحى والميت والصفوا الخالص واللب للقلب والمراد والله أعلم انه يطلب من الناس ان يكون ذكره مع حضور قلبه وتوجهه بكليته اليه تعالى لا بمجرد حركة اللسان ويستعين على جميع ما ذكر من محاسبة النفس وما بعدهابر به تبارك وتعالى ومجاهدة النفس مقاتلتها في ردها عن هواها من ترك المأمورات وفعل المنهيات الى ما طلب منها من عكس ذلك وهو الجهاد الاكبر وينبغي ان يكون ذلك لوجه الله امتثالاً لأمره ونهيهِ لال ياء او سمعة وعلى ذلك نبه بقوله لرب العالمين اما التحلى بمقامات اليقين فالمراد به الاتصاف بها فيكون متصفا بالخوف والرجاء ويكون بينهما بل يغلب الخوف الا في حالة المرض فيغلب الرجاء ويتصف بالشكر على النعم وبالصبر على النقم وبالتوبة وتقديم

بعض الكلام عليها و بالزهد في الدنيا وإيثار الآخرة عليها فلا يأخذ من الدنيا إلا ما لا بد منه من ضرورياته
و بالتوكل على الله سبحانه في جميع الأمور و بالرضا بما قسم الله وقدره عليه من خير أو شر و بحبة الله
سبحانه و بحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها عين حب الله وكذا حب العلماء والأتقياء لأن محبوب
المحبيب محبوب وعن حبة الله سبحانه ونشأ الرضا بكل ما يصاد منه له كما تقدم قرر يبا إذا أحب يورث الرضا
بأفعال المحبوب وانظر تفسير هذه المقامات و قد هاهنا ما يتعلق بهافي الكبير وقوله يصدق شاهد في المعاملة
يصدق عطف على يتجلى بخدع العاطف وشاهد العبد أي حاضره والمطلع على سره وجهه هو الله تعالى
والمعاملة معاملة العبد به والمعنى أنه يطلب من العبد أن يقدم بطاعته وجهه الله تعالى اذ هو المطمح عليه
والرقيب عليه لا لئلا يامر بالمعصية ولهذا المعنى عبر بالشاهد وتقدم بعض الكلام على الرضا بالمقدور من محبوب
أو مكره وقوله يصير عند ذلك عارفاً به اليتيم معناه ان من اتصف بالاوصاف المذكورة يصير عارفاً به تعالى
حي انحلو قلبه عن محبة غيره اذ لو تعلق قلبه بمحبة غيره لم كان رقة قلبه الغيرة وكأنه يشير بقول الامام العارف
ابن عطاء الله رضي الله عنه ما أحببت شيئاً الا كنت له عبداً وهو لا يحب ان تكون لغيره عبداً وقال أيضاً
قبل هذا أنت حي مما أنت عنه آيس وعبداً لما أنت له طامع انتهى وإذا اتصف بالعبودية بما ذكر وصار عارفاً
به به حرام من ريق غيره لا عراضه عنه هيب الله لاقباله عليه بكفايته أحبه إلا له سبحانه واصطفاه واجتباها طهرته
ومعنى اصطفى واجتبي اختار وحب لاختار في أحب (قوله ذا القدر الى قوله الكريم) أخبر ان هذا القدر
الذي ذكر من النظم يعني ان الذي اشتمل عليه النظم من المسائل الدينية لا يفي ذلك بغاية ما يجب على
الاعيان من ضروري علم دينهم المقصود من النظم بل الواجب علينا أكثر من ذلك لسكن تبعه يؤدي
الى التطويل المورث لللال والترك راسافها ذكر كفاية لمن اعتنى به وحصله حفظاً وفهما ثم أخبر عن عدة
أبيات هذا النظم أربعة عشر وثلاثمائة وان ذلك العدد هو عدد لرسول عليهم الصلاة والسلام وتسكين للعين
من أربعة عشر لغتهم أخبر أنه سمى نظمها هذا بالمرشد المعين الخ والمرشد اسم فاعل من أرشده اذ هداه
الطريق والمعين اسم فاعل من أعان والمراد أن هذا النظم مطابق لاسمه فهو مرشد للطريق الحق معين
عليه والضروري من علوم الدين هو الواجب على الاعيان أي على كل واحد واحد وسماه ضروري يا مالان
ضرورة التسكين به تدعو الى تعلمه وتعليمه فيقتضي اليه جميع الناس واما السكونية فما واجب على الاعيان
ولامندوحة من تعلمه استوجب ان يكون مستعصم عند كل أحد يدركه بهيمة كالحكم الضروري الذي
يدرك بالانامل والله أعلم والاحتمال ان راجعاً الى المعنى واحد والدين ما يدان به الله أي ما يعامل به من قوظم
كان من تذان أي كما تعامل تعامل والاولى وهو الغالب من صنيع المؤلفين ذكر تسمية الكتاب أولاً ثم طلب
من الله تعالى النفع بهذا النظم على الدوام والاستمرار فتوسل في نيل ذلك بجأى بقدر سبيل الانام أي الخلق
صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك نبه بقوله فأسأل النفع به البيت ثم أخبر بانتهاء النظم وحمد الله على ذلك
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والهاوى والكريم وصفان له **صلوات الله**

هذا آخر ما قصدنا من هذا المختصر نفع الله به وبأصله وجعل ما خالصاً لوجهه منه وفضله آمين يارب العالمين
وكان الفراغ منه عشية الاربعاء مكملاً ثلاثين يوماً من الحجّة الحرام من عام ثمانية وأربعين وألف هـ
على يد مفيده لسائله منه عبد الله تعالى محمد بن أحمد بن محمد بن محمد كان الله للجميع بمنه وفضله آمين

القدر نظاماً لا يفي
بالغاية
وفي الذكر ذكرى كفاية
أبياتة أربعة عشر
تصل
مع ثلاثمائة عدد الرسل
سميته بالمرشد المعين
على الضروري من
علوم الدين
فأسأل النفع به على
الدوام
من ربنا بحجاء سيد
الانام
قد انتهى والحمد لله
العظيم
صلى وسلم على الهادي
الكريم

﴿يقول راجي غفران المساري مصححه محمد الزهري القمراوي﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بفضلها وعظيم جوده تستفاد المسكرات والصلاة والسلام على
أكرم مرسل وأشرف مبعوث مبجل سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله واصحابه وأتباعه أجمعين

﴿أما بعد﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب الدر الثمين والمورد المعين شرح العلامة

للفاضل والملاذ لكامل الشيخ مياره بلغه الله في دار كرامته ما يحمد

فيه قراره على المنظومة المسماة بالمرشد المعين على الضروري

من علوم الدين للعلامة ابن عاشور رحمه الله وأئابه رضاه

وذلك بمطبعة (دار احياء للكتاب العربية بمصر)

التي حازت من الدقة والعناية ما يفوق الحصر

وكان للفراغ من طبعه في شهر رمضان المعظم

سنه ١٣٤٥ هجرية على

صاحبها أفضلا للصلاة

وأتم التحية

آمين

﴿ فهرست شرح العلامة للشيخ محمد مياره على منظومة الامام عبد الواحد بن عاشر الاندلسي ﴾

صحيفة

- | | |
|----|-----------------------------------------------|
| ٥ | مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد |
| ٧ | كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد |
| ١٧ | فصل وطاعة الجوارح الخ |
| ٢٠ | مقدمة من الاصول معينة في فروعها على الاصول |
| ٢٢ | كتاب الطهارة |
| | فصل وتحصيل الطهارة بما من للتغير الخ |
| ٢٣ | فصل فرائض الوضوء سبع الخ |
| ٢٥ | فصل نوافله ستة عشر الخ |
| ٢٨ | فصل فروض التمسك الخ |
| ٣٠ | فصل تخوف ضرائح الخ |
| ٣٤ | كتاب الصلاة |
| ٤١ | فصل وخمس صلوات فرض عين الخ |
| ٤٣ | فصل لنقص سنة سهو الخ |
| ٤٧ | فصل بموطن القرى قد فرضت الخ |
| ٥٤ | كتاب الزكاة |
| ٦٠ | فصل زكاة الفطر الخ |
| ٦١ | كتاب الصيام |
| ٦٥ | كتاب الحج |
| | كتاب مبادئ التصوف وهو ادى التعرف |

﴿ تم ﴾